جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع:

عصرنة الخدمات الجبائية في الجزائر في إطار الهياكل الجديدة

– دراسة حالة مركز الضرائب لولاية المدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية.

تخصص: محاسبة

من اعداد الطالبة:

بلحاج سمية

تحت اشراف الأستاذ:

أ.د مامي علي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د يوسف السعيدي احمد	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
أ.د مامي علي	جامعة يحي فارس بالمدية	مشرفا ومقررا
أ.د شكيرين محمد	جامعة يحي فارس بالمدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعة: 2025/2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

لحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات على أن
وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.
نتقدم بالشكر الجزيل **لألستاذ الدكتور علي مامي** على ما قدمه لنا من توجيهات
وصبره معي لإنجاز هذا العمل
كما لا يفوتني أن أشكر أيضا لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث وعلى ما سيقدمونه لي
من توجيهات.
أشكر أيضا عمال وموظفي مركز الضرائب لولاية المدية.
كذلك أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا البحث، وقدم لي العون والتسهيلات، وزودني
بالمعلومات الازمة، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم مني كل الشكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحنان .. إلى بسمة حياتي وسر الوجود.. إلى من كان دعائها
سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب
أمي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار..
إلى من أحمل إسمه بكل افتخار..
أبي العزيز

إلى زوجي الكريم حفظه الله وإلى أولادي **عبد الرحمن،خليل يوسف ومريم** حفظهم الله . وإلى **أختي** وبناتها **كوثر ،ياسمين وإيمان**
إلى أخوتي **أيوب و سليم** و **زوجاتهم** و الكتاكيت **براء،أنس،دينا**
وإلى التي علمتني أن الدنيا للعمل و العلم **يما** رحمها الله
إلى **خالاتي** و كل **أولادهم** وإلى **نسيمة ،ريم** و **نهى** خاصة
إلى **عماتي** و كل من تجمعنا بهم صلة قرابة
إلى كل من تكبد عناء قراءته سواء لتقييمه أو لنقده أو لزيادة علمه أو لإشباع فضوله

المستخلص

هدف هذه الدراسة إلى إبراز دور عصرنة الخدمات الجبائية في الجزائر في إطار الهياكل الجديدة، من خلال دراسة حالة مركز الضرائب لولاية المدية، باعتباره أحد الهياكل المستحدثة الهادفة إلى تحسين أداء الإدارة الجبائية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تناولت الإطار النظري للنظام الجبائي الجزائري ومظاهر إصلاحه وعصرنته، ثم تطرقت إلى دراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية المدية، مع التركيز على تنظيمه الإداري، موارده البشرية والمادية، ودور نظام **SAP** في تسيير النشاط الجبائي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الهياكل الجديدة ساهمت في تحسين تنظيم العمل الجبائي وتبسيط الإجراءات، كما أسهمت الرقمنة واعتماد نظام **SAP** في تحسين تسيير الملفات وتسهيل تبادل المعلومات بين مختلف المصالح، رغم استمرار بعض الصعوبات المرتبطة بحداثة المركز والحاجة إلى التكوين المستمر وتعزيز البنية الرقمية.

الكلمات المفتاحية :عصرنة الخدمات الجبائية، الإدارة الجبائية، الهياكل الجديدة، مركز الضرائب، الرقمنة، نظام SAP.

Abstract

This study aims to examine the role of modernizing tax services in Algeria within the framework of the new tax structures through a case study of the Tax Center of Médéa Province. The center represents one of the newly established structures intended to improve the performance of the tax administration and enhance the quality of services provided to taxpayers.

The study adopts a descriptive and analytical approach. It first reviews the theoretical framework of the Algerian tax system and its modernization reforms, then analyzes the Tax Center of Médéa by focusing on its organizational structure, human and material resources, and the role of the **SAP** system in tax administration.

The findings indicate that the new structures have improved the organization of tax administration and simplified procedures. Furthermore, digitalization and the implementation of the **SAP** system have enhanced tax file management and information exchange among departments. However, some challenges remain due to the recent establishment of the center and the need for continuous staff training and further development of digital infrastructure.

Keywords: Modernization of tax services, Tax administration, New structures, Tax Center, Digitalization, SAP System.

فهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	I–V
قائمة الأشكال	I
قائمة الجداول	VII
قائمة الرموز والمختصرات	IX
مقدمة	أ–ر
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام الجبائي في الجزائر	2–28
المبحث الأول: ماهية الجباية	3
المطلب الأول: مفهوم وخصائص الجباية	3
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الجباية	6

المطلب الثالث: المصادر القانونية للجباية في الجزائر	**9**
المبحث الثاني: الضرائب والرسوم المكونة للنظام الجبائي الجزائري	**11**
المطلب الأول: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	**11**
المطلب الثاني: الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال	**16**
المطلب الثالث: حقوق الطابع وحقوق التسجيل	**18**
المبحث الثالث: الأنظمة التصريحية الجبائية	**20**
المطلب الأول: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة	**21**
المطلب الثاني: نظام الربح الحقيقي	**24**
المطلب الثالث: النظام المبسط للمهن غير التجارية	**25**
خلاصة الفصل الأول	**26**
الفصل الثاني: مظاهر الإصلاح وعصرنة النظام الجبائي	**61-29**
المبحث الأول: عصرنة النظام الجبائي	**31**
المطلب الأول: ماهية عصرنة النظام الجبائي	31

المطلب الثاني: دوافع عصرنة النظام الجبائي	34
المطلب الثالث: متطلبات عصرنة النظام الجبائي	**36**
المبحث الثاني: الهياكل الجديدة للنظام الجبائي الجزائري	**39**
المطلب الأول: مديرية كبريات الشركات DGE	**39**
المطلب الثاني: مركز الضرائب CDI	**42**
المطلب الثالث: المركز الجواري للضرائب CPI	**43**
المبحث الثالث: رقمنة النظام الجبائي الجزائري	**47**
المطلب الأول: مفهوم رقمنة النظام الجبائي الجزائري	**47**
المطلب الثاني: نظام جبايتك ومساهمتك	**51**
المطلب الثالث: نظام طابعكم وقسيمتكم	**58**
خلاصة الفصل الثاني	**61**
الفصل الثالث: دراسة حالة المركز الضرائب بالمدية	**62** **110-**

المبحث الأول: الإطار التعريفي والتنظيمي لمركز الضرائب لولاية المدية	**63**
المطلب الأول: نشأة وتطور مركز الضرائب لولاية المدية وإطاره القانوني	**64**
المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي لمركز الضرائب بالمدية	**66**
المطلب الثالث: مهام وخدمات مركز الضرائب	**73**
المبحث الثاني: البنية التحتية والإمكانيات البشرية والمادية بمركز الضرائب لولاية المدية	**76**
المطلب الأول: البنية التحتية المركز الضرائب لولاية المدية	**76**
المطلب الثاني: الموارد البشرية بالمركز	**78**
المطلب الثالث: الإمكانيات المادية والتقنية	**81**
المبحث الثالث: لإطار التطبيقي لتسيير المكلفين بالضريبة عبر نظام "جبايتك " (SAP)والعوائق التقنية	**84**
المطلب الأول: ماهية نظام SAP	**84**
المطلب الثاني: دليل التصريح الالكتروني عبر منصة "جبايتيك".	**86**
المطلب الثالث: العوائق التقنية والميدانية التي تواجه نظام SAPبمركز الضرائب	**107**

المدية	
خاتمة الفصل الثالث	**109**
الخاتمة	**112**
قائمة المراجع	**118**
الملاحق	**124**

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1-1): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	41
الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لمركز الجواري لضرائب	45
الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي للمركز الضرائب لولاية المدية	67
الشكل رقم (1-4): توزيع الملفات الجبائية حسب القطاعات المختلفة بـ CDI المدية.	69
الشكل رقم: (1-5): يمثل توزيع العمال حسب المصالح	79

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
جدول رقم (2-1): جدول تصاعدي يبين كيفية إخضاع المداخيل السنوية للضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للتعديل لسنة2022	14

قائمة الرموز و الإختصارات

الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الأجنبية	الرمز والاختصا ر
الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur la valeur ajoutée	TVA
الضريبة الجزافية الوحيدة	Impôts Forfaitaire Unique	IFU
الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les bénéfices des sociétés	IBS
لضريبة على الدخل الإجمالي	Impôt sur le Revenu Global	IRG
التصريح السنوي بالوضعية الجبائية	État Récapitulatif Annuel	ERA
الرسم الداخلي على الاستهلاك	Taxe Intérieure de Consommation	TIC
الرسم على المنتجات البترولية	Taxe sur les Produits Pétroliers	TPP
مديرية كبريات المؤسسات	Direction des Grands Entreprises	DGE
مركز الضرائب	Centre des Impôts	CDI
مركز جواري للضرائب	Centre Proximité des Impôts	CPI
المديرية العامة للضرائب	Direction Générale des Impôts	DGI
الأسئلة الشائعة	Foire Aux Questions	FAQ
الرقم التعريفي الجبائي	Numéro d’Identification Fiscale	NIF

البطاقة البنكية بين البنوك	Carte Interbancaire	CIB
التصريح الشهري بالضرائب والرسوم	Déclaration G50	G50
التصريح السنوي الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي:	Déclaration G12	G12
نظم وتطبيقات ومنتجات لمعالجة البيانات	Systems, Applications and Products in Data Processing	SAP
نظام التسيير الجبائي	Système de Gestion Fiscal	SGF

مقدمة

مقدمة

تُعدّ السياسة الجبائية من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها المصدر الأساسي لتمويل النفقات العمومية وتوفير الموارد الضرورية لضمان سير المرافق العامة وتحقيق التنمية. كما لم تعد الجباية تقتصر على وظيفتها التمويلية فقط، بل أصبحت أداة فعالة لتوجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل وتنظيم العلاقات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

وفي ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، أصبحت عصرنة الخدمات الجبائية ضرورة حتمية لمواكبة متطلبات الاقتصاد الحديث، وذلك من خلال الانتقال من أساليب التسيير التقليدية القائمة على المعالجة الورقية إلى نظام إداري حديث يعتمد على الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين، تسريع الإجراءات، تعزيز الشفافية، والرفع من فعالية التحصيل والرقابة الجبائية .وقد باشرت الجزائر منذ بداية الإصلاحات الجبائية عملية تحديث شاملة للإدارة الجبائية، تجسدت من خلال إنشاء هياكل جديدة متخصصة، من بينها مديرية كبريات المؤسسات(DGE) ، ومراكز الضرائب(CDI) ، والمراكز الجوارية للضرائب(CPI) ، والتي تهدف إلى تحسين تنظيم العمل الجبائي وتقريب الإدارة من المكلفين، مع اعتماد أنظمة معلوماتية حديثة تساعد على تحسين معالجة الملفات وتبادل المعلومات بين مختلف المصالح.

ويُعد مركز الضرائب أحد أهم هذه الهياكل الجديدة، حيث يمثل إطارًا حديثًا للتكفل بالمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، من خلال تقديم خدمات جبائية أكثر تنظيمًا واعتماد أساليب عمل رقمية، خاصة بعد إدخال نظام المعلومات (SAP) الذي ساهم في تطوير طرق تسيير الملفات، متابعة الالتزامات الجبائية، وتحسين التنسيق بين المصالح المختلف.

وانطلاقًا من أهمية هذا الموضوع، جاءت هذه الدراسة بهدف إبراز واقع عصرنة الخدمات الجبائية في الجزائر ضمن الهياكل الجديدة، من خلال الجمع بين الجانب النظري المتعلق بالنظام الجبائي الجزائري والإصلاحات التي عرفها، والجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة مركز الضرائب لولاية المدية باعتباره نموذجًا لهذه الهياكل الحديثة.

إشكالية الدراسة:

وعليه تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي :

إلى أي مدى ساهمت عصرنة الخدمات الجبائية في الجزائر ضمن الهياكل الجديدة في تحسين أداء الإدارة الجبائية وجودة الخدمات المقدمة للمكلفين؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماهي الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية في الجزائر، وما الدور الذي تؤديه في تحسين تسيير الخدمات الجبائية؟
- ما مدى مساهمة الرقمنة واعتماد الأنظمة المعلوماتية الحديثة في تطوير العمل داخل مراكز الضرائب؟

فرضيات الدراسة:

تساهم عصرنة الخدمات الجبائية في الجزائر ضمن الهياكل الجديدة في تحسين أداء الإدارة الجبائية ورفع جودة الخدمات المقدمة للمكلفين من خلال تبسيط الإجراءات واعتماد الرقمنة.

تساهم الهياكل الجديدة في تنظيم الإدارة الجبائية وتقريبها من المكلفين.

يساهم الإعتماد على الأنظمة المعلوماتية الحديثة، خاصة نظامSAP ، في تسريع معالجة الملفات الجبائية وتقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية .

مقدمة

تساهم الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة بمراكز الضرائب في دعم عملية العصرنة وتحسين فعالية الخدمات المقدمة

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية من خلال تناولها لموضوع يرتبط بتطور الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل التحولات الرقمية والإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى تحسين فعالية الخدمات المقدمة للمكلفين.

وتبرز أهمية الدراسة في إبراز دور الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية، خاصة مراكز الضرائب، في تحديث طرق التسيير التي تعتمد على الرقمنة ونظم المعلومات الحديثة، بما يساهم في تحسين الأداء، تسريع الإجراءات، وتعزيز الشفافية.

كما تسمح الدراسة بالتعرف على واقع تطبيق العصرنة على مستوى مركز الضرائب لولاية المدية، من خلال تحليل الإمكانيات المتوفرة، وطريقة استخدام نظام(SAP) .

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم عصرنة النظام الجبائية وأهم الإصلاحات التي عرفها النظام الجبائي الجزائري في هذا المجال.
- التعرف على الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية وابراز دورها في تحسين تنظيم العمل وتطوير الخدمات المقدمة للمكلفين.
- دراسة الرقمنة في النظام الجبائي وكيف ساهمت في تحسين معالجة الملفات الجبائية، تسريع الإجراءات، وتقليل الاعتماد على المعالجة الورقية.

- تحليل واقع تطبيق العصرنة على مستوى مركز الضرائب لولاية المدية من خلال دراسة إمكانياته التحتية، البشرية والمادية وطريقة عمل مصالحه.

مبررات الدراسة:

✓ رجع اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الدوافع العلمية والشخصية، تتمثل أساسًا في الرغبة في تعميق المعارف المتعلقة بالجباية الجزائرية والإحاطة بمختلف التطورات التي عرفها النظام الجبائي في إطار الإصلاحات الحديثة .

✓ كما جاء اختيار الموضوع نتيجة الاهتمام المتزايد بموضوع عصرنة الخدمات الجبائية، خاصة في ظل اعتماد الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية ودخولها حيز التطبيق في ولاية المدية.

✓ إضافة إلى ذلك، فإن الدافع الشخصي المتمثل في الاهتمام بمجال الجباية والرغبة في التخصص فيه كان من بين الأسباب الرئيسية لاختيار هذا الموضوع، باعتباره مجالًا يجمع بين الجانب القانوني والمحاسبي والتقني.

المنهج المتبع:

بهدف معالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي من خلال استخلاصه من الكتب، المقالات العلمية والمجلات وكذا الجريدة الرسمية الجزائرية، كما استخدمنا المنهج التحليلي الخاص بالجانب التطبيقي والمتمثل في التطرق الى المعطيات والإحصائيات ووثائق داخلية لمركز الضرائب بالمدية أجل تحليلها وتقييمها ومناقشتها.

أدوات الدراسة:

الأدوات المستخدمة في البحث تتمثل في المسح المكتبي من خلال الكتب، الأطروحات والمجلات المتعلقة بالبحث والمراسيم والقوانين الجبائية.

مقدمة

الدراسات السابقة:

1- دراسة: بعنوان :*عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر*، ضويفي موسى، يسبع علي،2023-2024، أطروحة ماستر جامعة يحي فارس المدية

هدفت الدراسة إلى إبراز دور عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز الشفافية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة، من خلال تطوير طرق التسيير واعتماد الوسائل الحديثة.

توصلت إلى أن العصرنة تساهم في تبسيط الإجراءات، تحسين تدفق المعلومات، ورفع مستوى وضوح الخدمات الجبائية، إلا أن نجاحها يبقى مرتبطًا بتطوير الهياكل والأنظمة المعلوماتية وتأهيل الموارد البشرية.

أوجه التشابه :تناولت نفس موضوع عصرنة الإدارة الجبائية ودور الرقمنة في تحسين الخدمات.

أوجه الاختلاف :ركزت الدراسة السابقة على الشفافية الجبائية، بينما تركز دراستنا على التطبيق الميداني للعصرنة داخل مركز الضرائب لولاية المدية ودور نظام SAP في تحسين العمل.

القيمة المضافة :تقديم دراسة تطبيقية حول أثر العصرنة على التنظيم الداخلي وطريقة العمل داخل مركز ضرائب حديث النشأة.

2 -دراسة: *أثر عصرنة الإدارة الجبائية على الشفافية في الجزائر*، رزيقات ساعد وجراردة نور الهدى2024-2025 ، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي،

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز الشفافية داخل النظام الجبائي الجزائري، من خلال دراسة العلاقة بين التحول نحو الأساليب الحديثة في التسيير الجبائي وتحسين مستوى وضوح الإجراءات وتبادل المعلومات بين الإدارة الجبائية

والمكلفين بالضريبة. وقد تناولت الدراسة مفهوم العصرنة باعتبارها عملية تهدف إلى تطوير الهياكل الإدارية وتحسين طرق التسيير بالاعتماد على الوسائل التقنية الحديثة، بما يسمح برفع فعالية الإدارة وتحسين الخدمات المقدمة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة الإطار النظري لكل من العصرنة والشفافية الجبائية، حيث تم التطرق إلى أهمية وضوح التشريعات، تبسيط الإجراءات، نشر المعلومات، وتسهيل وصول المكلفين إليها باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق الشفافية الجبائية.

توصلت الدراسة إلى أن عصرنة الإدارة الجبائية تساهم في تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة من خلال تبسيط الإجراءات، تقليل الاعتماد على الطرق التقليدية، وتحسين تدفق المعلومات. كما بينت أن الشفافية الجبائية تساعد المكلف على فهم التزاماته الضريبية وتحديد واجباته بسهولة، مما يساهم في رفع مستوى الامتثال الجبائي.

كما أوضحت الدراسة أن نجاح العصرنة يتطلب تطوير الهياكل الإدارية، تحسين الأنظمة المعلوماتية، وتوفير العنصر البشري المؤهل، لأن عملية العصرنة لا تقتصر على الجانب التقني فقط، بل تشمل أيضًا إصلاح التنظيم الإداري وطرق العمل.

أوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

تتشابه هذه الدراسة مع مذكرتنا في تناول موضوع عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر، والتركيز على دور الرقمنة وتطوير طرق التسيير في تحسين الخدمات الجبائية، وهو ما ينسجم مع دراستنا حول أثر اعتماد الهياكل الجديدة ونظام SAP في مركز الضرائب لولاية المدية.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة السابقة عن دراستنا من حيث تركيزها على جانب الشفافية الجبائية والعلاقة بين الإدارة والمكلفين، بينما تركز دراستنا على الجانب التطبيقي والتنظيمي داخل

مركز الضرائب، من خلال دراسة المصالح، الموارد البشرية والمادية، وكيفية تطبيق النظام المعلوماتي SAP في تسيير الملفات الجبائية.

القيمة المضافة للدراسة الحالية:

تتمثل إضافة دراستنا في دراسة واقع العصرنة داخل مركز ضرائب حديث النشأة، وتحليل الانتقال الفعلي من العمل الورقي إلى العمل الرقمي، مع إبراز أثر التنظيم الجديد والأنظمة المعلوماتية على تحسين سير الخدمات الجبائية.

3- دراسة بعنوان :*عصرنة* الإدارة *في النظام الجبائي الجزائري*، عطية مصعب بن عسلون وليلى هواري، مجلة القانون والأعمال، العدد 01، جوان 2025

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودور الرقمنة في تطوير الخدمات الجبائية، إضافة إلى التعرف على الوسائل والإجراءات المعتمدة في إطار التحول الرقمي، ومدى مساهمتها في تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، وكذلك تحسين الحصيلة الجبائية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة الجبائية وتحليل إجراءات الرقمنة المعتمدة في النظام الجبائي الجزائري. كما انطلقت من إشكالية تتمحور حول مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في خدمة المكلفين بالضريبة وتحسين التحصيل الجبائي.

توصلت الدراسة إلى أن عصرنة الإدارة الجبائية أصبحت ضرورة فرضتها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وأن اعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال ساهم في تطوير الخدمات

الجبائية، تبسيط الإجراءات، تقليل الاعتماد على العمل الورقي، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة. كما أوضحت أن مظاهر العصرنة تجسدت من خلال إنشاء الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية مثل مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب، والمراكز الجوارية للضرائب، إضافة إلى تطوير الأنظمة المعلوماتية والخدمات الإلكترونية.

كما أشارت الدراسة إلى وجود بعض التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف الكاملة للعصرنة، خاصة ما يتعلق بالعنصر البشري، نقص تكوين الأعوان في مجال استعمال الأنظمة المعلوماتية، وضعف الثقافة الإلكترونية لدى بعض المتعاملين.

أوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

تتفق هذه الدراسة مع مذكرتنا من حيث تناول موضوع عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر، والتركيز على دور الرقمنة والهياكل الجديدة في تحسين الخدمات الجبائية، خاصة أن الدراسة أشارت إلى مراكز الضرائب باعتبارها أحد مظاهر إعادة تنظيم الإدارة الجبائية.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة السابقة عن دراستنا الحالية في كونها تناولت العصرنة من منظور عام على مستوى النظام الجبائي الجزائري، بينما تركز دراستنا على دراسة تطبيقية لمركز الضرائب لولاية المدية من خلال تحليل تنظيمه الداخلي، موارده البشرية والمادية، وطريقة استخدام نظام SAP في مختلف المصالح.

القيمة المضافة للدراسة الحالية:

تتمثل إضافة دراستنا في تقديم دراسة ميدانية لهيكل جبائي حديث النشأة، ومحاولة تقييم أثر العصرنة على طريقة العمل اليومية داخل مركز الضرائب، خاصة في ظل الانتقال التدريجي من التسيير الورقي إلى التسيير الرقمي واعتماد نظام.SAP

مقدمة

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:**

امتدت فترة الدراسة خلال الفترة الزمنية خلال السنتين 2025-2026

- **الحدود المكانية:**

تم التطبيق على مستوى مركز الضرائب لوالية المدية

-هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: تناول الإطار النظري للنظام الجبائي الجزائري، من خلال دراسة مفهوم الجباية وخصائصها وأهدافها، والأنظمة التصريحية الجبائية، إضافة إلى أهم الضرائب والرسوم المكونة للنظام الجبائي الجزائري .

الفصل الثاني: تطرق إلى عصرنة الإدارة الجبائية والهياكل الجديدة، من خلال إبراز مفهوم العصرنة، أهدافها، والتطرق للأنظمة الرقمية التي تطبق في النظام الجبائي الجزائري.

الفصل الثالث: خصص للدراسة التطبيقية بمركز الضرائب لولاية المدية، من خلال تقديم المركز، دراسة إمكانياته البشرية والمادية، والتطرق الى نظامSAP وعلى طريقة العمل به. وتسعى هذه الدراسة في الأخير إلى إبراز أهمية التحول الرقمي في الإدارة الجبائية الجزائرية، ومدى مساهمته في بناء إدارة أكثر فعالية وشفافية تستجيب لتطلعات الدولة والمكلفين على حد سواء.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتني خلال فترة البحث قلة المراجع والكتب الحديثة المختصة في الجباية بصفة عامة وعصرنة القطاع الجبائي والرقمنة في الجبائية بصفة خاصة.

أما على الصعيد التطبيقي: فقد واجهتني معيقات من أبرزها حداثة إنشاء مركز الضرائب لولاية المدية، حيث لا يزال في المرحلة الأولى من نشاطه، الأمر الذي صعّب الحصول على بعض المعطيات الإحصائية الدقيقة المتعلقة بمختلف الخدمات المقدمة، خاصة إحصائيات الاستقبال والتوجيه ومعالجة الملفات.

كما أن المركز لا يزال في مرحلة استكمال تنظيم عمله الداخلي، نتيجة انتقال الملفات الجبائية تدريجيًا من المفتشيات إلى المركز، مما حدّ من توفر بيانات دقيقة وكافية تسمح بإجراء مقارنة أو تقييم شامل لأداء المصالح.

إضافة إلى ذلك، فإن تطبيق الإجراءات الجديدة واعتماد نظام التسيير الرقمي لا يزال في مرحلة التطوير والتأقلم، وهو ما أثر على إمكانية جمع بعض المعلومات التفصيلية خلال فترة الدراسة.


الفصل الأول: الإطار النظري للنظام
الجبائي في الجزائر

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام الجبائي في الجزائر

تمهيد:

يُعتبر النظام الجبائي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُمثل المصدر الأساسي لتمويل النفقات العمومية وضمان استمرارية المرافق العامة. ما يُعد وسيلة فعالة لتوجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع.

ويتميز النظام الجبائي الجزائري بتنوع مكوناته وتعدد آلياته، حيث يشمل مجموعة من القواعد والتشريعات التي تنظم العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين، إضافة إلى مختلف الضرائب والرسوم التي تُفرض وفقًا لمعايير محددة تراعي القدرة التكليفية للمكلفين وطبيعة الأنشطة الاقتصادية. وقد عرف هذا النظام عدة إصلاحات تهدف إلى تحسين فعاليته وتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الجبائية، خاصة من خلال اعتماد الأنظمة التصريحية التي تقوم على مبدأ التصريح الذاتي.

وعليه يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري للنظام الجبائي في الجزائر، من خلال التطرق أولًا إلى:

المبحث الأول: ماهية الجباية من حيث مفهومها وخصائصه

المبحث الثاني: الأنظمة التصريحية الجبائية المعتمدة في الجزائر

المبحث الثالث: الضرائب والرسوم المكونة للنظام الجبائي الجزائري

المبحث الأول: ماهية الجباية

تعتبر السياسة الجبائية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لتوفير الموارد المالية الضرورية لتمويل النفقات العمومية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

كما تعدّ أداة للتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على الاستهلاك والاستثمار وإعادة توزيع الثروة.

ويكتسي مفهوم الجباية أهمية كبيرة باعتباره الإطار الذي يضم مختلف الاقتطاعات المالية الإجبارية التي تفرضها الدولة على الأفراد والمؤسسات وفقًا لقواعد قانونية. لذلك فإن دراسة ماهية الجباية تستوجب التطرق إلى مفهومها وخصائصها، بالإضافة إلى أهدافها ومصادر القانون الجبائي الذي ينظمها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الجباية

قبل التطرق إلى مفهوم الجباية وخصائصها يجدر بنا تقديم لمحة تاريخية عن الجباية في الجزائر، بحيث عرفت الجباية في الجزائر تطورًا ملحوظًا عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر، حيث تأثرت بالتحولات السياسية والاقتصادية[1] التي شهدها المجتمع الجزائرية.

[1] –جازية أمير عاشور يوسفي عاشور، **المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح**، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد7، العدد20(201)، تاريخ النشر 2019/2/5، جامعة المدية، ص27.

ففي المرحلة الاستعمارية كان النظام الجبائي يخدم بالدرجة الأولى مصالح السلطة الاستعمارية، إذ اتسم بعدم العدالة والتمييز، حيث فُرضت ضرائب مجحفة على السكان الجزائريين دون مراعاة لقدرتهم التكليفية، في حين استفاد المعمرون من امتيازات جبائية واسعة. وبعد الاستقلال شرعت الجزائر في بناء نظام جبائي وطني ينسجم مع سيادتها الاقتصادية، حيث تم إدخال إصلاحات تهدف إلى تحقيق العدالة الجبائية وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج التنمية. وقد تميزت هذه المرحلة باعتماد نظام جبائي تقليدي يعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة وبعض الرسوم. ومع بداية التسعينات، وفي إطار التحولات نحو اقتصاد السوق، شهد النظام الجبائي الجزائري إصلاحات عميقة، كان من أبرزها إدخال الضريبة على القيمة المضافة (TVA) سنة 1992[1]، وإعادة تنظيم مختلف الضرائب والرسوم بما يتماشى مع المعايير الدولية، إضافة إلى تبني الأنظمة التصريحية التي تقوم على مبدأ التصريح الذاتي للمكلف. وفي السنوات الأخيرة، واصلت الجزائر تحديث نظامها الجبائي من خلال رقمنة الإدارة الجبائية وتبسيط الإجراءات، بهدف تحسين التحصيل الجبائي ومحاربة التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية.

الفرع الأول: تعريف الجباية

أ- تعريف اللغوي

الجباية لغةً مشتقة من الفعل "جبى"، أي جمع وحصّل، فيُقال: جبا المال أي جمعه وحصّله. كما تُستعمل للدلالة على أخذ المال واستخلاصه، ومنه الجباية بمعنى جمع الأموال

[1] -علي عزوز، **إصلاحات النظام الجبائي وانعكاساته على الجباية المحلية المحلية في الجزائر**، مجلة الإرادة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة الشلف، ص150.

أو الزكاة أو الخراج. والجباية هي ما يُجمع من الأموال، ويُطلق الجابي على الشخص القائم بجمعها[1]

ب-التعريف الاصطلاحي

تعرف الجباية على أنها مجموعة من الضرائب والأساليب الفنية والقانونية التي تتلاءم والظروف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية لدولة معينة التي تنظم جباية الضريبة بمختلف مراحلها من تحديد الوعاء إلى التحصيل.[2]

وتعرف أيضا على أنها مجموع الاقتطاعات المالية التي تقوم بها الدولة أو إحدى هيئاتها الإقليمية سواء في شكل ضرائب أو رسوم جبائيه وشبه جبائيه، غرامات، إتاوات، أو المساهمات الاجتماعية، تشمل الجباية جميع الاقتطاعات الإجبارية التي تفرضها الدولة [3]

الفرع الثاني: خصائص الجباية

من خلال التمعن في تعاريف الجباية يمكننا استخلاصص مجموعة من الخصائص، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **الجباية مبلغ مالي:** كانت الضريبة في النظم الاقتصادية القديمة تفرض وتحصل في صورة عينية وهذا تماشيا مع طبيعة الاقتصاديات والمبادلات العينية وعدم إنتشار النقود عكس ما هو عليه الآن حيث أصبحت النقود وسيلة وأداة التعامل الأساسية، والأكثر

---

[1] -محمد عمار، **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، ط1، دار الشروق، 1993م، ص 141.

[2]-أيمن بوقطاية، عزالدين تبابوشت، **عصرنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز الرقابة الجبائية، مذكرة** ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022-2023، ص10.

[3] -حابي عبد اللطيف، **مطبوعة محاضرات في مقياس جباية مؤسسات**، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2022-2023، ص10.

شيوعا وسيطرة مما إستوجب بطبيعة الحال أن تدفع الضرائب في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات سواء في القطاع العام أو الخاص تتم بصورة نقدية.

- **الجباية إجبارية:** وهو إجبار قانوني وليس معنوي يستمد مصدره من القانون وليس إرادة الأفراد أو الدولة وبناء عليه يكون الفرد مجبرا على دفع الضريبة دون أخذ رغبته أو استعداده في عكس الرسوم التي تكون اختيارية، ويكون للدولة في حالة الإمتناع عن أدائها حق اللجوء إلى التنفيذ الجبري للحصول على مقدار الضريبة.
- **الجباية بدون مقابل:** يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة ويدفع المكلف بالضريبة مساهمة منه كعضو داخل مجتمع في تحمل الأعباء العامة[1] .
- **الجباية تدفع بصورة نهائية:** بمعنى أن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية[2]، فالدولة لا تلتزم برد قيمتها للمكلفين أو يدفع فوائد عنها ولا يحق المطالبة بها وتدفع بصورة نهائية ولا رجعية فيها.
- **الجباية سنوية:** نرى أن الضريبة تكون على الإرادات في السنة المالية، مما يتناسب مع مبدأ السنوية، حيث انه من المتعارف عليه بأن الدورة المالية غالبا ما تكون سنة مالية أو تقويمية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الجباية

تعد الجباية المورد الأساسي لتمويل ميزانية الدولة والنفقات العامة، حيث تغطي الأجور، الاستثمارات، وبرامج الدعم. كما تلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً حيوياً في توجيه السياسات الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل، وحماية البيئة

[1] –بوزيان فيصل، أثر **عصرنة الإدارة الجبائية على تحسين الأداء الضريبي –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه، جامعة الونشريس تسمسيلت، تخصص محاسبة وجباية، سنة 2023–2024، ص16.

[2] –محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، ص17.

الفرع الأول: أهداف مالية

حسب النظرية الكلاسيكية فإن الهدف الرئيسي للجباية هو تغذية صناديق الخزينة العمومية1، أي أنها تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة، بصورة تضمن لها الوفاء بالالتزامات اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة من أفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات، الإدارة العمومية، أعباء السدود، المستشفيات...

الفرع الثاني: أهداف اقتصادية

الضريبة وفقا للفكر المالي المعاصر يمكن أن تؤثر على الدخل والادخار والاستثمار وبالتالي فهي تلعب دورا هاما في :

- تحقيق التوازن والحد من ضغط التضخم الذي يقوم بامتصاص الفائض من النقود لدى الأفراد عن طريق الضريبة أما في الانكماش فتخفض الضريبة وتتوسع في الإعفاءات للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.[2]
- تشجيع الاستثمارات في المشاريع الصناعية والزراعية المراد ترقيتها عن طريق التخفيض من سعر الضريبة.
- إعفاءات أصحاب المشاريع من جمع الضريبة على أرباح الشركات للسنوات الأولى من بداية النشاط.
- استعمال الضريبة كأداة للتوجيه الاقتصادي عن طريق التقليل أو الزيادة في سعر الضريبة حسب القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها.

[1] –محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 31.

[2] –رياش مبروك، محاضرات **في مقياس جباية المؤسسة**، جامعة الجزائر 3، سنة 2021–2022، ص 11.

الفرع الثالث: أهداف اجتماعية

تتمثل في تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية بين مختلف فئات المتجمع ذلك بمساهمة الأفراد في التكاليف والأعباء العامة كل حسب قدرته بالإضافة ما يلي :

- الحد من التفاوت بين الدخول والثروات المرتفعة، وذلك بأن تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخول المنخفضة، ويتم ذلك من خلال التصاعدية على الدخول.[1]
- تعتبر الجباية كأداة فعالة في تحقيق العدالة الإجتماعية فهي تحاول الحد لبعض الفوارق الإجتماعية منخلال فرض مختلف الضرائب.
- تخفيض معدلات البطالة :إذ تعتبر من الأهداف العامة للمجتمعات، وتستخدم العدد من الادوات في سبيل تحقيق هذا الهدف

الفرع الرابع: أهداف سياسية

- فرض الضرائب الجمركية يمكن من تنظيم العلاقات بين الدول وذلك من خلال تخفيضها على الدول وزيادتها على البعض الأخر لتحقيق أهداف سياسية كتسهيل التجارة بينها؛
- توقيع الإتفاقيات الدولية على المعاملة بالمثل من الناحية الضريبية والتي في الغالب أنها تحقق غايتها، فقد ينجم عنها اتفاق على منعا للازدواج الضريبي؛
- كما تستخدم الدول الضرائب لتؤكد سيادتها ونفوذها على كل ما يقع داخل حدودها الإقليمية البرية والبحرية والجوية.[2]

---

[1] –حميد بوزيدة، جباية **المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 سنة 2007، ص 13.

[2] – أيمن بوقطاية، عز الدين تبابوشت، مرجع سابق، ص14.

المطلب الثالث: المصادر القانونية للجباية في الجزائر

صنَّف القانون الجبائي ضمن فروع القانون العام، ويُعدّ نتيجة تفاعل بين القواعد القانونية والضريبية، حيث يشمل مجموع القواعد التي تنظّم مختلف الإجراءات الجبائية، وتحدّد كيفية إخضاع المكلفين لسلطة الإدارة الجبائية. ويستند القانون الجبائي الجزائري إلى مجموعة من المصادر القانونية، تنقسم إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية[1] :

الفرع الأول: المصادر الداخلية

تتمثل مصادر القانون الجبائي الداخلي فيما يلي

- **الدستور**: يُعدّ الدستور أسمى مصدر من مصادر القانون الجبائي، باعتباره القانون الأساسي للدولة، حيث يضع المبادئ العامة التي تحكم النظام الجبائي، وعلى رأسها مبدأ شرعية الضريبة، أي عدم فرض أي ضريبة أو رسم إلا بموجب قانون. كما يتضمن قواعد تتعلق بالمساواة أمام الضريبة وضرورة مساهمة الجميع في تحمل الأعباء العامة.
- **القوانين الجبائية**: تمثل في مختلف القوانين التي تنظّم الضرائب والرسوم، والتي يقوم المشرّع الجزائري بتحيينها بصفة دورية، ومن أهمها: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، والرسوم على رقم الاعمال، قانون التسجيل، قانون الطابع، بالإضافة لقانون الجمارك.
- **قانون الإجراءات الجبائية**: يتضمن هذا القانون مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظّم العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين، ومن أهم ما يشمله :إجراءات تحديد الوعاء

[1] -محمد عباس محرزي ،مصدر سابق ،ص49-50.

الضريبي. إجراءات الرقابة الجبائية. إجراءات المنازعات الجبائية.[1] إجراءات التحصيل الجبائي.

- **القوانين المالية:** يقوم المشرّع الجزائري بإصدار قوانين مالية سنوية (قانون المالية وقانون المالية التكميلي)، يتم من خلالها تعديل وتحيين الأحكام الجبائية وفقًا للسياسة الاقتصادية للدول.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

إلى جانب المصادر الداخلية، يستند القانون الجبائي الجزائري إلى مجموعة من المصادر الخارجية، التي تكتسب أهميتها من خلال انفتاح الجزائر على المحيط الدولي، خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري،

وتتمثل فيما يلي:

الاتفاقيات الجبائية الدولية [2]: تُبرم الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية مع دول أخرى، خاصة الاتفاقيات المتعلقة بتفادي الازدواج الضريبي، والتي تهدف إلى تنظيم الحقوق الضريبية بين الدول، ومنع فرض الضريبة مرتين على نفس الدخل، إضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتسهيل المبادلات الاقتصادية[3].

- **المعاهدات الدولية:** تُعدّ المعاهدات الدولية التي تصادق عليها الجزائر جزءًا من المنظومة القانونية الوطنية، وتكون لها أولوية على القانون الداخلي في حالة التعارض، وفقًا لمبدأ سمو الاتفاقيات الدولية. وتشمل هذه المعاهدات تلك المرتبطة بالتعاون

[1] –عبد المجيد قدي، مدخل إلى المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011 ، ص.152

[2] –محمد جمعي، **النظم الجبائية الدولية، مطبوعات** جامعية، جامعة الجزائر 3، سنة2023–2024، ص25.

[3] –محمد عباس محرزي مرجع سابق، ص51.

الاقتصادي والمالي، والتي قد تتضمن أحكامًا جبائية.

- **المنظمات الدولية:** تتأثر السياسة الجبائية في الجزائر بتوصيات وإرشادات بعض المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تساهم هذه الهيئات في توجيه الإصلاحات الجبائية، خاصة في إطار تحديث النظام الجبائي وتحسين فعاليته. وبذلك يتضح أن القانون الجبائي الجزائري يستمد أحكامه من مصادر متعددة، داخلية وخارجية، بما يضمن مواكبته للتطورات الاقتصادية الوطنية والدولية.

المبحث الثاني: الضرائب والرسوم المكونة للنظام الجبائي الجزائري

يُعدّ النظام الجبائي الجزائري أحد أهم الآليات المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ويقوم هذا النظام على مجموعة من الضرائب والرسوم المتنوعة التي تُفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقًا لأحكام التشريع الجبائي المعمول به.

ويكمن الهدف من هذا التنوع في توسيع الوعاء الضريبي وضمان استقرار الموارد المالية للدولة، بالإضافة إلى توجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم السياسة المالية العامة، وتحقيق مبدأ العدالة الجبائية من خلال توزيع العبء الضريبي وفق القدرة التكليفية للمكلفين.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا المبحث أهم الضرائب والرسوم المكونة للنظام الجبائي الجزائري، مع إبراز خصائصها ومجالات تطبيقها.

المطلب الأول :الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

تُعد الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من أهم مكونات النظام الجبائي الجزائري، حيث تفرض مباشرة على دخل أو أرباح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ويتحمل المكلف عبء دفعها بصفة نهائية. وتساهم هذه الضرائب في تمويل الخزينة العمومية وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

الفرع الاول: مفهوم الضرائب المباشرة وخصائصها

تُعرف الضرائب المباشرة بأنها تلك الضرائب التي تُفرض مباشرة على دخل أو ثروة المكلف، ويتحمل عبئها النهائي الشخص الخاضع لها دون إمكانية نقلها إلى شخص آخر. أو بعبارة أخرى هي تلك الضريبة التي يتحمل عبئها في النهاية من يقوم بدفعها للخزينة العامة [1]. وتتميز بارتباطها المباشر بالوضعية المالية للمكلف، مما يسمح بمراعاة مبدأ العدالة الجبائية.

وتتمثل أهم خصائص الضرائب المباشرة فيما يلي:

- **الارتباط المباشر بالمكلف** :حيث تُفرض على الدخل أو الثروة بشكل مباشر [2] .

- **عدم قابلية نقل العبء الضريبي** :إذ يتحمل المكلف العبء النهائي للضريبة.

- **تحقيق العدالة الجبائية** :من خلال مراعاة القدرة التكليفية للمكلف.

- المساهمة في إعادة توزيع الدخل: من خلال فرض نسب أعلى على أصحاب الدخل المرتفع وتخفيف العبء عن ذوي الدخل المحدود

-صعوبة التهرب النسبي: رغم وجود حالات تهرب، إلا أن هذه الضرائب تكون غالبًا أكثر خضوعًا للرقابة، خاصة عندما تعتمد على التصريحات الرسمية والوثائق المحاسبية [3].

الفرع الثاني: أهم الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في النظام الجبائي الجزائري

يشمل النظام الجبائي الجزائري عدة ضرائب مباشرة، ومن أهمها:

---

[1] – شعباني لطفي، جباية المؤسسة ،2017، **pages bleues internationales**، الجزائر، ص27

[2] –عبد المجيد قدي مرجع سابق، ص86

[3] –محمد عباس محرزي مرجع سابق، ص71

1- الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG)

تأسست هذه الضريبة بموجب المادة 38 من قانون المالية 1991، تؤسس ضريبة سنوية وحيدة [1]غلى الدخل الصافي الذي يحققه الشخص الطبيعي خلال سنة مالية واحدة، ونسمى هذه الضريبة ضريبة الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفقا لاحكام المواد من85 إلى 98من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة[2].

وتشمل هذه الضريبة عدة أنواع من المداخيل، مثل المداخيل المهنية، الأجور والرواتب، والمداخيل العقارية، وغيرها وفقًا لأحكام التشريع الجبائي. تبعا للجدول التصاعدي أدناه

الجدول رقم (1-1) :جدول تصاعدي يبين كيفية إخضاع المداخيل السنوية للضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للتعديل لسنة**2022**

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (د ج)
0 %	لا يتجاوز 240.000 دج
23%	من 240.001 دج إلى 480.000 دج
27 %	من 480.001 د ج إلى 960.000 دج
30 %	من 960.001 دج إلى 1.920.000 دج

[1] -المادة 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2026

[2]- القانون رقم 90-36 المؤرخ 31\12\1990 يتضمن قانون المالية لسنة 1991 الجريدة الرسمية العدد 57 الصادرة في 31\12\1991 المادة 38، ص 1824.

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (د ج)
33 %	من 1.920.001 دج إلى 3.840.000 دج
35 %	أكثر من 3.840.000 دج

المصدر :المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2026.

2-الضريبة على أرباح الشركات IBS

تأسست بموجب المادة رقم38 من قانون المالية لسنة 1991، وهي ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى هذه الضريبة " الضريبة على أرباح الشركات[1] ".

وتخضع لها مختلف الشركات والمؤسسات التي تمارس نشاطًا اقتصاديًا، وتساهم هذه الضريبة في تمويل الخزينة العمومية، كما تشجع على تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال إلزام المؤسسات بمسك محاسبة منتظمة والتصريح بنتائجها.

3-الضريبة الجزافية الوحيدة

هي ضريبة تدفع كل ثلاثة أشهر من أجل تبسيط وتسهيل المهمة لصغار المكلفين بالضريبة، حيث قام المشرع الجبائي بإلغاء كل الضرائب التي كانت تفرض على الأشخاص المتابعين ضمن النظام التقدير الجزافي وتعويضه بالمقابل بضريبة وحيدة تسمى بالضريبة

[1] – المادة 135، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،2026.

الوحيدة الجزافية، وتطبق هذه الضريبة على المكلفين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم ثمانية مليون دينار جزائري[1].

3- الرسوم المماثلة

هي رسوم فرضها المشرّع الجزائري وتُحصّل بنفس طرق وإجراءات تحصيل الضرائب المباشرة، لكنها تختلف عن الضريبة في أن حصيلتها المالية لا تذهب كلها إلى ميزانية الدولة، بل يوجه الجزء الأكبر منها أو كلها لتمويل الجماعات المحلية (البلديات والولايات) أو لصالح هيئات ومؤسسات عمومية ذات طابع خاص لتمويل خدمات محددة مثل هيئات البيئة، أو تسيير النفايات.

نجد أهم الرسوم المماثلة

1.**الرسم على التكوين المهني والتمهين:** هما رسمان يطبقان على أرباب العمل المستقرين أو المقيمين في الجزائر والذين لا يلتزمون بإجراءات التكوين المهني والتمهين لفائدة عمالهم وفقا لما ينص عليه التشريع الجبائي المعمول به[2].

2.**الرسم العقاري**(Taxe Foncière) : يُعد أبرز الرسوم المماثلة، ويُفرض سنوياً على العقارات المبنية وغير المبنية تذهب حصيلته بالكامل لصالح ميزانيات البلديات لدعم التنمية المحلية.

3. **رسم التطهير:** يُفرض هذا الرسم على كل مالك أو مستأجر لعقار خاضع للرسم العقاري والهدف منه هو تمويل مصالح البلدية المعنية بجمع النفايات المنزلية وتطهير الأحياء.

---

[1] – النظام الجبائي الجزائري، وزارة المالية، مديرية الاتصال والعلاقات العامة، طبعة 2026، ص15.

[2] –النظام الجبائي الجزائري، مرجع سابق، ص 19.

4.الرسم على الإقامة:(Taxe de Séjour) يُفرض على الأشخاص الذين يقيمون في المؤسسات الفندقية أو الهياكل السياحية بصفة مؤقتة، ويتم تحصيله من طرف أصحاب الفنادق[1] ليدفع لصالح البلدية لدعم السياحة المحلية.

الفرع الثالث: أهمية الضرائب المباشرة

تساهم الضرائب المباشرة في توفير موارد مالية للدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل، إضافة إلى دورها في تنظيم النشاط الاقتصادي وتعزيز الرقابة الجبائية.

المطلب الثاني: الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال

تشكل الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال جزءًا مهمًا من النظام الجبائي الجزائري، حيث تُفرض على استهلاك السلع والخدمات أو ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية، ويتحمل عبئها النهائي المستهلك بينما يقوم المكلف بتحصيلها وتحويلها إلى الخزينة العمومية.

الفرع الأول: مفهوم الضرائب غير المباشرة وخصائصها

تُعرف الضرائب غير المباشرة بأنها ضرائب تُفرض على السلع والخدمات والعمليات الاقتصادية، ولا يتحملها المكلف القانوني بصفة نهائية، بل يتم نقل عبئها إلى المستهلك من خلال إدراجها ضمن سعر البيع[2].

وتتميز هذه الضرائب بـ:

---

[1] – نفس المرجع السابق، ص 23.

[2] – –شعباني لطفي، مرجع سابق، ص27.

- اتساع الوعاء الجبائي لارتباطها بمختلف مراحل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
- سهولة التحصيل من خلال المؤسسات الاقتصادية.
- ارتباطها بنظام الفوترة والرقابة المحاسبية مما يساهم في الحد النسبي من التهرب الضريبي.

الفرع الثاني: الرسوم على رقم الأعمال وأهم مكوناتها

هي ضريبة تفرض كل مرة من مرات انتقال السلعة بين مرحلة الإنتاج ومرحلة الاستهلاك، وتفرض الضريبة هنا على ثمن السلعة مضافا إليه ربح البائع ومقدار الضرائب التي دفعت في كل مرة حتى تصل إلى يد المستهلك[1]،

ومن أهم هذه الرسوم:

- **الرسم على القيمة المضافة** :(TVA) رسم غير مباشر يُفرض على القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع، ويتحمله المستهلك النهائي.
- **الرسم الداخلي على الاستهلاك** :(TIC) رسم يُطبق على بعض المنتجات الخاصة مثل التبغ والجعة، [2]والكبريت وبعض المواد ذات الاستهلاك الخاص، بهدف توفير موارد مالية للدولة وتنظيم الاستهلاك.
- **الرسم على المنتجات البترولية(TPP)** يؤسس رسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر[3]،
- **الفرع الثالث: أهمية الرسوم على رقم الأعمال**

---

[1] – محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 122–123.

[2] – لجناف عبد الرزاق، محاضرات في جباية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، سنة 2017–2018، ص 61.

[3] – المادة 28 مكرر، قانون الرسوم على رقم الاعمال، نسخة 2026.

تساهم الرسوم على رقم الأعمال في:

- توفير موارد مالية منتظمة للخزينة العمومية.
- توسيع الوعاء الجبائي باعتبارها مرتبطة بمختلف الأنشطة الاقتصادية.
- تعزيز الرقابة الجبائية من خلال نظام التصريحات والفوترة.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة من خلال إمكانية تعديل معدلاتها حسب الأهداف الاقتصادية.

المطلب الثالث: حقوق الطابع وحقوق التسجيل

تعدّ حقوق الطابع وحقوق التسجيل من الرسوم التي تدخل ضمن مكونات النظام الجبائي الجزائري، حيث تُفرض على بعض الوثائق والتصرفات القانونية بهدف إضفاء الصبغة الرسمية عليها، إضافة إلى مساهمتها في توفير موارد مالية للخزينة العمومية. ورغم قلة مردودها مقارنة بالضرائب الأخرى، إلا أنها تلعب دورًا مهمًا في تنظيم المعاملات الإدارية والقانونية.

الفرع الأول: مفهوم حقوق الطابع وخصائصها.

تُعرّف حقوق الطابع على أنها رسوم غير مباشرة تُفرض على جميع أوراق المخصصة للعقود المدنية والمحررات الرسمية والإدارية،[1] وتُستوفى مقابل منح هذه الوثائق صفة قانونية أو إدارية وتُدفع هذه الحقوق عادةً عن طريق الطوابع الجبائية أو الوسائل الإلكترونية الحديثة.

تشمل حقوق الطابع العديد من الوثائق مثل: جواز السفر، بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة، وبعض العقود والوثائق الإدارية.

[1] – –المادة الأولى، قانون الطابع، نسخة 2026 .

وتتميز حقوق الطابع بعدة خصائص أهمها:

– تعتبر من الرسوم غير المباشرة لأنها لا ترتبط بالدخل أو الثروة وإنما بالوثائق والمعاملات.

– تتميز بإلزامية الدفع للحصول على الوثيقة أو منحها الصفة القانونية.

– تتميز بسهولة التحصيل من خلال الطوابع الجبائية أو الوسائل الإلكترونية.

الفرع الثاني: مفهوم حقوق التسجيل ومجال تطبيقها

أما حقوق التسجيل، فهي رسوم تُفرض على بعض التصرفات القانونية والعقود، مثل عقود البيع والهبة والإيجار، وتُستحق عند تسجيل هذه التصرفات لدى الإدارة الجبائية بهدف إعطائها حجية قانونية[1].

وتطبق حقوق التسجيل على عدة معاملات، من أهمها:

- عقود البيع والشراء.
- عقود الهبة.
- عقود الإيجار.
- بعض التصرفات المتعلقة بالأملاك والحقوق المالية.

وتختلف طريقة حساب هذه الحقوق حسب طبيعة التصرف، فقد تكون حقوقًا ثابتة أو نسبية أو تصاعدية وفقًا للأحكام القانونية المعمول بها.

[1] – المادة 02 من قانون التسجيل، نسخة 2026

الفرع الثالث: أهمية حقوق الطابع وحقوق التسجيل

تكتسي حقوق الطابع وحقوق التسجيل أهمية متعددة، تتمثل أساسًا في:

- توفير موارد مالية إضافية للخزينة العمومية.
- تنظيم وتوثيق المعاملات القانونية والإدارية.
- ضمان حماية حقوق الأطراف المتعاملة من خلال تسجيل العقود والتصرفات.
- تعزيز الرقابة الجبائية والحد من المعاملات غير المصرح بها.

وعليه، تمثل حقوق الطابع وحقوق التسجيل جانبًا مهمًا من النظام الجبائي الجزائري، باعتبارها تجمع بين الهدف المالي المتمثل في تمويل الدولة، والهدف التنظيمي المرتبط بتوثيق المعاملات وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

المبحث الثالث: الأنظمة التصريحية الجبائية

تُعد الأنظمة التصريحية الجبائية من أهم آليات النظام الجبائي الحديث، حيث تقوم على مبدأ التصريح الذاتي للمكلف بالضريبة، إذ يتولى هذا الأخير تحديد وعاء الضريبة والإفصاح عن دخله أو رقم أعماله للإدارة الجبائية. ويُقابل هذا النظام مبدأ الرقابة اللاحقة، حيث تحتفظ الإدارة بحق التحقق من صحة التصريحات ومطابقتها للواقع.

ويهدف هذا النظام إلى تبسيط الإجراءات الجبائية، وتخفيف العبء الإداري عن المصالح الجبائية، مع تعزيز مبدأ الشفافية والالتزام الجبائي لدى المكلفين. وقد تبنى المشرّع الجزائري هذا التوجه من خلال اعتماد عدة أنظمة تصريحية تتناسب مع طبيعة النشاط وحجم المكلف، أهمها :نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، نظام الربح الحقيقي، والنظام المبسط للمهن غير التجارية.

المطلب الأول :نظام الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU)

يُعد نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من الأنظمة الجبائية المبسطة التي اعتمدها المشرع الجزائري بهدف تخفيف العبء الجبائي والإداري عن صغار المكلفين، وتشجيعهم على الانخراط في القطاع الرسمي، من خلال اعتماد أسلوب مبسط في التصريح والدفع يعتمد أساسًا على رقم الأعمال بدلًا من الربح الحقيقي.

الفرع الأول: تعريف نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

تعرف الضريبة الجزافية الوحيدة **(IFU)** بأنها نظام جبائي موحد يحل محل عدة ضرائب ورسوم، حيث تُفرض ضريبة واحدة تُحسب على أساس رقم الأعمال السنوي المصرح به من طرف المكلف، دون الاعتماد على النتائج الحقيقية للنشاط.[1]

وبموجب هذا النظام، تحل الضريبة الجزافية محل الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى الرسوم المرتبطة بها مثل الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني[2].

الفرع الثاني: مجال التطبيق

يطبق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون أنشطة صناعية، أو تجارية، أو حرفية، أو غير تجارية، إضافة إلى بعض التعاونيات والشركات المدنية المهنية، بشرط ألا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي **8.000.000 دج.**[3]

ويُستثنى من هذا النظام المكلفون الذين يختارون صراحة الخضوع لنظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.

---

[1] – عبد المجيد قدي، المالية **العامة والتشريع الضريبي**، دار هومة، الجزائر ،2017، ص112.

[2] –المادة 282 مكرر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2026.

[3] –لمادة 282 مكرر 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2026.

الفرع الثالث: وعاء الضريبة

يتم حساب الضريبة الجزافية الوحيدة على أساس رقم الأعمال السنوي، وفق النسب التالي

على أساس رقم الأعمال السنوي، وفق النسب التالية:[1]

- 05% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع،
- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

كما يخضع بعض أصحاب الأنشطة، مثل المقاول الذاتي، لنسبة مخفضة قدرها0.5% .

ويتميز هذا النظام بأنه لا بأنه لا يعتمد على تحديد الربح الصافي، بل يكتفي برقم الأعمال كمؤشر أساسي، مما يجعله أكثر بساطة ومرونة في التطبيق.

الفرع الرابع: التزامات المكلف

يلتزم المكلفون الخاضعون لهذا النظام بعدة التزامات أهمها:

- **التصريح بالوجود:** يجب على المكلف التصريح بنشاطه لدى الإدارة الجبائية خلال 30 يومًا من بداية النشاط، وفق نموذج رسمي، مع تقديم الوثائق المطلوبة[2].
- **التصريح برقم الأعمال التقديري:** يلتزم المكلف بإيداع تصريح سنوي يتضمن رقم الأعمال المتوقع قبل 1 فيفري من كل سنة[3]،وذلك من خلال النموذج لإدارة الجبائية" سلسلة ج رقم 12"

[1] –المادة 282 مكرر4، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2026.

[2] –المادة 183، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،2026.

[3] –فروم محمد الصالح، محاضرات في جباية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، السنة الجامعية ،2017–2018، ص 45.

- **التصريح التكميلي:** في حالة تجاوز رقم الأعمال المصرح به، يُلزم المكلف بتقديم تصريح تكميليفي أجل أقصاه (20 جانفي من السنة ن+1) وتسديد الفارق المستحق، أو تحويله إلى النظام الجبائي المناسب إذا تجاوز السقف القانوني[1].
- **الالتزامات المحاسبية:** يلزم المكلف بمسك سجلات مبسطة تتضمن المشتريات والمبيعات، إضافة إلى دفتر يومي خاص بالأنشطة الخدماتية،[2] مع إمكانية تقديمها عند طلب الإدارة الجبائية.

الفرع الخامس: الإعفاءات

يشمل النظام إعفاءات دائمة ومؤقتة من أبرزها:

- إعفاء بعض الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية.
- إعفاء الأنشطة الحرفية والثقافية مع تطبيق حد أدنى للضريبة.
- إعفاءات مؤقتة للمؤسسات الناشئة والمشاريع المدعمة من أجهزة التشغيل،[3] لمدة قد تصل إلى ست سنوات في بعض الحالات تخفيضات تدريجية لبعض الأنشطة البيئية مثل جمع النفايات القابلة للاسترجاع.

الفرع السادس: تقييم النظام

يتميز نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بالبساطة وتقليل الأعباء الإدارية، مما يسهل الامتثال الجبائي، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة. غير أنه قد يطرح بعض الإشكالات

---

[1] – المادة 282 مكرر 2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،2026.

[2] –المادة 01 من قانون الإجراءات الجبائية، نسخة2022.

[3] –المادة 20، قانون المالية لسنة 2024

المتعلقة بدقة تقدير الوعاء الجبائي، واحتمال عدم توافق الضريبة مع القدرة الحقيقية للمكلف في بعض الحالات.

المطلب الثاني :نظام الربح الحقيقي

يُعد النظام الحقيقي أحد الأنظمة الجبائية المعتمدة في الجزائر، ويطبق على فئة من المكلفين بالضريبة حسب طبيعة نشاطهم وحجم رقم أعمالهم، حيث يعتمد على التصريح بالمداخيل والأرباح الحقيقية المحققة وفق الوثائق المحاسبية المعتمدة

الفرع الأول: تعريف نظام الربح الحقيقي

يقصد بنظام الربح الحقيقي النظام الجبائي الذي تُفرض فيه الضريبة على أساس النتائج الحقيقية المحققة من طرف المكلف خلال السنة المالية، أي بعد احتساب الإيرادات والنفقات الفعلية.

الفرع الثاني: مجال التطبيق والضرائب المطبقة

يخضع لهذا النظام[1]:

- الأشخاص المعنويون مهما كان رقم أعمالهم،
- الأشخاص الطبيعيون الذين يتجاوز رقم أعمالهم 8.000.000 دج،
- الأنشطة المحددة والمذكورة في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وعددها 20 نشاطا وهي على سبيل المثال لا الحصر: البيع بالجملة، الاستيراد، الترقية العقارية، والفندقة، وغيرها.

ويشمل النظام كضرائب ما يلي:[2]

[1] –المادة 282 مكرر1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،2026

[2] –حابي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص26

- الرسم على القيمة المضافة (TVA)
- الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بالنسبة لشركات الأموال
- الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) ، حسب طبيعة المكلف

الفرع الثالث: الالتزامات الجبائية والمحاسبية

وتتمثل الالتزامات الجبائية فيما يلي:

- التصريح بالوجود،[1] بإيداع تصريح بالوجود (سلسلة ج8) خلال 30 يومًا من بداية النشاط.
- التصريحات الشهرية المتعلقة بالضرائب والرسوم، أي اكتتاب تصريح شهري عن طريق سلسلة(ج 50) قبل 20 يوم الأولى للشهر الذي يلي شهر التصريح، علما أن التصريح حاليا يتم عبر منصة جبايتك
- التصريح السنوي بالنتائج قبل 30 أفريل، يجب إرفاق هذا التصريح إجباريا بكل الوثائق التبريرية ما يسمح لأعوان الإدارة الجبائية بمعرفة الوضعية الجبائية لكل مكلف ولكل دورة نشاط منقضية.[2]
- التصريح بالوضعية التلخيصية السنوية (ERA)
- الالتزام بالتصريح عند توقف النشاط.

أما محاسبيا فيلزم المكلف بمسك ما يلي:

- دفتر اليومية: كل شخص طبيعي أو معنوي يحمل صفة تاجر، ملزم بمسك دفتر مرقم وموقع من طرف المحكمة
- دفتر الجرد: ينص القانون التجاري الجزائري على إلزامية مسك دفتر الجرد حسب التاريخ

[1] –المادة 143، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2026.

[2] –المادة 18، قانون الضرائب والرسوم المماثلة،2026.

بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان، ويكون هذا الدفتر مرقم وموقع من طرف المحكمة[1]

- دفتر الأستاذ أو الدفتر الكبير يتضمن الحسابات وأرصدتها
- الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية لمدة 10 سنوات[2]،وذلك لضمان شفافية العمليات المالية وخضوعها للرقابة الجبائية.

المطلب الثالث :النظام المبسط للمهن غير التجارية

يُطبق النظام المبسط على بعض أصحاب المهن الحرة والأنشطة غير التجارية التي تتميز بطبيعتها الخاصة، حيث يعتمد على إجراءات جبائية مبسطة مقارنة بالنظام الحقيقي،

الفرع الاول: تعريف النظام المبسط للمهن غير التجارية

هو نظام جبائي موجه للأشخاص الذين يمارسون مهنًا حرة أو خدماتية غير تجارية، [3]ويهدف إلى تبسيط الإجراءات الجبائية مع اعتماد أساس تقدير مبسط للضريبة.

الفرع الثاني: مجال التطبيق والضرائب المعنية

يطبق على ما يلي:

- أصحاب المهن الحرة المقننة (المحامي، الموثق، الطبيب، المحاسب المعتمد...)
- مقدمي الخدمات غير التجارية،

وهذا بشرط ألا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8.000.000.00 دج، مع إمكانية الاختيار الطوعي للخضوع للنظام، ويبقى الاختيار النهائي لا رجعة فيه.[4]

---

[1] – المادة 10، قانون التجاري الجزائري، نسخة 2017

[2] – – المادة 12، قانون التجاري الجزائري، نسخة 2017.

[3] –المادة 30، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2026

اما بالنسبة للضرائب المعنية فتتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، الرسم على القيمة المضافة ((TVA

الفرع الثالث: الالتزامات الجبائية والمحاسبي

تشمل الالتزامات الجبائية ما يلي:

- التصريح بالوجود، خلال الثلاثين يوما الأولى من بداية مزاولة النشاط لدى مفتشية الضرائب أو مركز الضرائب الذي يتبعون له.[1]
- التصريحات الفصلية: إيداع التصريح (ج50) الدخل المهني المحقق، الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الاجمالي للأجور، حقوق الطابع، إلخ (في موعد لا يتجاوز العشرين (20) من الشهر الذي يلي الثلاثي المدني المنقضي[2])،يحتوي (ج50) على القسطين (02) لشهري فيفري وماي على التوالي. أما فيما يتعلق برصيد التصفية للضريبة على الدخل الاجمالي، يتم ادراجه في (ج 50) لشهر أفريل يتم إيداعه في أول عشرين يوما من ماي.
- التصريحات السنوية: إيداع تصريح سنوي عن طريق سلسلة (ج 13) ويدون عليه مجموع مبلغ الإيرادات المقبوضة والنفقات االمدفوعة والنتيجة المحققة بعنوان السنةالمالية، وهذا قبل 30 أفريل من كل سنة.[3]

---

[4] –المادة 282 مكرر 2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2026

[1] – المادة 183، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2026.

[2] – المادة 129، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2026.

[3] – المادة 31 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2026.

أما الالتزامات المحاسبية فتتمثل في دفتر يومي وسجل للمداخيل والمصاريف، يترتب عن عدم مسك هذه السجلات، تطبيق غرامة قدرها خمسون ألف دينار 50.000 دج.[1]

الفرع الرابع: تقييم النظام

يتميز هذا النظام بالمرونة والبساطة مقارنة بالنظام الحقيقي، إلا أنه يتطلب ضبطًا دقيقًا للتصريحات لتفادي التهرب الضريبي وضمان العدالة الجبائية.

وعليه تُظهر الأنظمة التصريحية الجبائية في الجزائر توجهًا واضحًا نحو تبسيط الإجراءات وتعزيز مسؤولية المكلف في التصريح، مع الاحتفاظ بدور رقابي للإدارة الجبائية. ويُعد هذا التوازن بين التبسيط والرقابة عنصرًا أساسيًا في فعالية النظام الجبائي الحديث.

خلاصة الفصل الأول

في ختام هذا الفصل، يتّضح أن النظام الجبائي الجزائري يُعدّ منظومة متكاملة تقوم على أسس قانونية واقتصادية تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات تمويل الخزينة العمومية وضمان العدالة الجبائية. فقد تم التطرق إلى ماهية الجباية من حيث مفهومها وخصائصها وأهدافها، مما أبرز دورها المحوري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

كما تم تحليل الأنظمة التصريحية الجبائية التي تعكس توجّه المشرّع الجزائري نحو تبسيط الإجراءات وتعزيز مبدأ التصريح الذاتي، بما يساهم في تحسين الامتثال الجبائي وتقليص العبء الإداري. إضافة إلى ذلك، تم استعراض مختلف الضرائب والرسوم المكونة للنظام الجبائي، سواء المباشرة أو غير المباشرة، مع إبراز خصائصها وأهميتها.

وعليه، يمكن القول إن فعالية النظام الجبائي في الجزائر ترتبط بمدى قدرته على التكيف مع التحولات الاقتصادية، وتبني آليات حديثة، خاصة في مجال الرقمنة، بما يعزز الشفافية ويحدّ من التهرب الضريبي، ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة

[1] – المادة 31، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2026.


فصل الثاني: مظاهر الإصلاح وعصرنة النظام
الجبائي الجزائري

الفصل الثاني: مظاهر الإصلاح وعصرنة النظام الجبائي في الجزائر

تمهيد:

شهد النظام الجبائي الجزائري خلال السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات العميقة، وذلك في إطار سعي الدولة إلى تحسين فعاليته وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني، فقد أصبح من الضروري مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، خاصة في ظل التوجه نحو الرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية،

وتندرج هذه الإصلاحات ضمن مسار عصرنة النظام الجبائي، الذي يهدف إلى تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين، من خلال اعتماد آليات حديثة ترتكز على الشفافية والسرعة في الأداء، إضافة إلى تعزيز كفاءة التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي، كما شملت هذه الإصلاحات إعادة هيكلة الإدارة الجبائية، من خلال استحداث مراكز متخصصة تتلاءم مع طبيعة المكلفين، وكذا إدماج الأنظمة الرقمية في تسيير العمليات الجبائية،

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أبرز مظاهر الإصلاح وعصرنة النظام الجبائي الجزائري، من خلال التطرق إلى مسار عصرنته ودوافعها ومتطلباتها، ثم عرض الهيكل الجديد للإدارة الجبائية، وأخيرًا دراسة رقمنة النظام الجبائي وأهم تطبيقاتها الحديثة، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الالية:

- **المبحث الاول:** عصرنة النظام الجبائي
- **المبحث الثاني:** الهياكل الجديدة للنظام الجبائي الجزائري
- **المبحث الثالث:** رقمنة النظام الجبائي

المبحث الأول: عصرنة النظام الجبائي

تُعدّ عصرنة النظام الجبائي من أهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة، في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، حيث أصبح من الضروري تحديث الإدارة الجبائية وتبسيط إجراءاتها بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحديث.

المطلب الأول: ماهية عصرنة النظام الجبائي

من وجهة نظر اقتصادية تعرف العصرنة على أنها الترشيد[1] أي الرغبة في زيادة الفعالية في جميع المجالات باستخدام وسائلية تقنية حديثة، وفقا لبعض المؤلفين والمفكرين فإن العصرنة هي التكيف مع التطورات الحاصلة في العالم، ومن هنا نقول أن العصرنة هي التحديث والإصلاح والتطور ومواكبة التطورات الحاصلة في البيئة وذلك قصد الوصول للأهداف المرجوة.

الفرع الأول: تعريف عصرنة النظام الجبائي

تعرف عصرنة النظام الجبائي على أنها تلك الاستراتيجية القائمة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أداء ودراسة كل الإجراءات الخاصة بالتحصيل الجبائي، وتعد هذ الاستراتيجية من بين أحد الاستراتيجيات الحكومية الرقمية التي تعتمد عليها في تقديم الخدمات الجبائية للمكلفين بالضريبة ذات الجودة العالية، وهي أيضا استخدام الإدارة الضريبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤوليات بهدف تحسين الخدمات وتبسيط الاجراءات على المكلفين بالضريبة ومنه توفير الوقت والجهد في انجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والانقاص من حالات التهرب الضريبي، [2]

---

[1] –بن طيبة عبد الرؤوف، جليد يسين، **التحول الرقمي ودوره في عصرنة الإدارة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد13 ، العدد2 ، ديسمبر2024 ، ص450–466.

[2] –عطية مصعب بن عسلون، ليلى هواري، **عصرنة الإدارة في النظام الجبائي الجزائري**، مجلة القانون والأعمال، تاريخ النشر 30–06–2025، ص21.

وفي تعريف آخر :هي تطوير الإدارة الوسائل الموضوعة تحت تصرف الادارة الضريبة لتحقيق الأهداف المنتظرة منها ويتضمن ذلك اصلاح وتنظيم الادارة الضريبية، تنسيق وتبسيط الاجراءات والممارسات الضريبية والأنظمة المعلوماتية لإدارة الضرائب.

الفرع الثاني: أهداف عصرنة النظام الجبائي

تهدف عصرنة النظام الجبائي بالأساس إلى جعله يتميز بالبساطة والمرونة والفعالية، حتى يساير بذلك النظم الجبائية المتطورة إضافة إلى تحسن العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضربة وذلك بناء ثقافة الالتزام البيئي، وقد اعتمد في ذلك على محورين أساسين[1] المحور الأول : إصلاح المضمون والمحتوى من خلال إصلاح نظام الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ومحور ثاني اصلاح هيكلي بنيوي الذي مس الإدارة الجبائية في حد ذاتها وذلك عن طرق استحداث هيئات جبائية جديدة مع مدها بالعنصر المادي والبشري اللازم، وتتجلى أهداف العصرنة في: [2]

- **تطوير الإدارة الضريبية:** من خلال رفع عدد الموظفين خاصة من الإطارات الجامعية المؤهلة، وإنشاء معاهد ومدارس مختصة في مجال الجباية، استعمال الإعلام الآلي قصد إزالة العراقيل (التعسف والبيروقراطية)؛
- **تحقيق العدالة الضريبية:** يتجلى ذلك من خلال التمييز بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي والتوسع في فرض الضريبة التصاعدية IRG والتي هي أكثر عدالة، مراعاة القدرة التكليفية وتوسيع نطاق تطبيق مختلف الإقطاعات؛
- **الأهداف التقنية:** تبسيط النظام الجبائي، عصرنة الإدارة الجبائية، خلق التوازن بين الضريبة والشكل القانوني للمؤسسات– محاربة الغش والتهرب الضريبي وكذلك تحقيق

[1] -حراق مصباح، التشريع الجبائي الجزائري، مطبوعات لطلبة الدكتوراه، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ص5.

[2] -حمراوي ع، محاضرات في مقياس الجباية، جامعة الجغلالي بونعامة، السنة الجامعية2021-2022، ص24

النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيه الاستثمار، وإعادة هيكلة المصالح الجبائية؛

- **الأهداف الاجتماعية:** تهدف أساسا إلى تحقيق العدالة بين المكلفين بالضريبة من خلال محاولة التخفيف من البطالة، التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية ومحاولة تغطية الاحتياجات الاجتماعية كالسكن وغيرها من التحصيلات الجبائية؛
- **الأهداف الاقتصادية:** تشجيع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، زيادة الدخل القومي من خلال تشجيع الإنتاج، ترقية الصادرات الوطني، توفير حوافز للقطاع الخاص من أجل خلق المنافسة بين المؤسسات المنتجة محاولة جلب الأموال الأجنبية في المناطق التي يراد ترقيتها من خلال الإعفاءات، حماية المنتوج الوطني عن طريق الرسوم الجمركية؛
- **الأهداف المالية:** أهمها في الوقت الراهن هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وجعلها تغطي نفقات تسيير الميزانية العامة للدولة؛
- **تخفيض تكاليف التسيير وكسب رضا المكلفين بالضريبة:** لقد سطرت المديرية العامة للضرائب هدفا مهما ضمن برنامج العصرنة من خلال إرساء نمط إدارة الإلكترونية وإحداث تغيير جذري لنمط الإدارة التقليدية باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك من خلال:[1]

-التقليل من تكلفة الأوراق المستعملة إداريا؛

-تقليل تكلفة التسيير الإداري والسرعة في العمل؛

-تعزيز الثقة مع المكلفين بالضريبة وكسب رضاهم؛

[1] -بوزيان فيصل، **أثر عصرنة الإدارة الجبائية على تحسين الأداء الضريبي -دراسة حالة الجزائر** - مذكرة دكتوراه، جامعة الونشريس، تسمسيلت، تخصص محاسبة وجباية، سنة 2023-2024، ص88.

-تقليل الجهد والوقت على المكلفين بالضريبة؛

-زيادة الاستجابة الطوعية لدافعي الضرائب؛

-تسهيل عملية التدقيق الجبائي وتجنب الأخطاء مما يزيد من وعي وثقة المكلفين بالضريبة الإدارة الجبائية،

الفرع الثالث: أهمية عصرنة النظام الجبائي

تكمن أهمية عصرنة النظام الجبائية في أنها تسمح بالقضاء على الفساد المالي والمحسوبية المنتشرين بكثرة في الإدارات الجبائية بالإضافة إلى كونها تسمح بتبسيط المعاملات بين المكلفين والإدارة الجبائية، وهو ما يسمح بزيادة التحصيل الجبائي.

المطلب الثاني: دوافع عصرنة النظام الجبائي

نظرا للتحولات الاقتصادية العالمية وتحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق من أجل مواكبة التطورات العالمية وخاصة بعد انتشار وزيادة الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الخدمات، كان لابد إجراء تعديلات وتغيرات في النظام الجبائي من أجل مواكبة هاته التطورات، ومن بين الأسباب التي أدت إلى إصلاح هذا النظام :[1]

- **دوافع قانونية:** ضعف الإطار القانون والحاجة إلى تحديث التشريعات لتواكب مختلف التطورات الاقتصادية العالمية وتحديات العصر؛
- **التغيير المستمر للتشريع الجبائي:** إن التعديلات المتكررة على القوانين قد تساهم في زيادة التشويش لعمال الجبائية؛
- **تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي:** يمتاز النظام الجبائي الجزائري بكثرة الضرائب والرسم المفروضة على المؤسسات، إذ أصبحت تشكل مشكل كبير سواء الموظفين

[1] -رزيقات ساعد، جراردة نور الهدى، أثر عصرنة الإدارة الجبائية على الشفافية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، سنة2024-2025، ص13.

المكلفين في المؤسسة وحتى أعوان الإدارة الجبائية؛

- **نظام جبائي غير ملائم لمتطلبات المرحلة الحالية:** بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر والانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متعدد، إضافة إلى ذلك سياسة التقشف التي إنتهجتها الدولة، جعلت من النظام الجبائي القديم لا يتوافق مع التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي؛
- **ضعف العدالة الجبائية:** يفتقر النظام الجبائي الجزائري إلى العدالة الجبائية، إذ أنه هناك إجحاف بالنسبة لأصحاب الدخول الضعيفة خاصة فيما يخص الضرائب المباشرة والرسوم المماثل؛
- **ارتفاع الفساد الإداري:** إن الفساد من أكبر التحديات التي تؤثر على تحصيل الضرائب بكل شفافية[1]؛
- **ثقل العبء الضريبي:** إن تعدد الضرائب المفروضة وكذالك إرتفاع معدلاتها وتشابكها أدى إلى تحمل المؤسسة أعباء كبيرة وهذا ما يؤدي في بعض الأحيان إلى إفلاس المؤسسات وخاصة في الشركات بأنواعه؛
- **عدم المساواة في دفع الضريبة:** حيث نجد بعض الفئات من المكلفين تدفع الضريبة والبعض الآخر يتهرب من أدائها ودفعها؛
- **الدوافع محاربة الغش والتهرب الضريبي:** لقد نتج عن الإنفتاح الفوضوي لإقتصاد السوق بروز ممارسات غيرمهنية من طرف بعض الشركات والتجار كعدم التصريح بالأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، والأمر الذي أصبح يهدد نمو الاقتصاد الوطن؛
- **الدوافع الإدارية والتكنولوجيا:** تعتبر الإدارة الوسيط بين المكلف بالضريبة والنظام

[1] –الرميصاء بن ماضي، مصباح حراق، **دور عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز الايرادات الجبائية**، مجلة الدراسات الجبائية، المركز الجامعي بوالصوف، ميلة، المجلد 14 العدد 26، تاريخ النشر: 30\06\2025، ص81.

الجبائي، إلا أنها كانت سبب في عدم فاعلية النظام وذلك بسبب ضعف الثقة بين المكلفين بالإدارة الجبائية: إن ضرورة تحسين العلاقة بين المكلفين بالإدارة لزيادة الالتزام الضريبي لتحقيق العدالة الجبائية؛[1]

- **نقص الكفاءة والإمكانيات البشرية:** وهذا يؤدي إلى ضعف الأداء وحدوث اختلالات في تطبيق التشريعات الضريبية بفعالية[2]، عدم إستعمال الوسائل الحديثة لمعالجة المعلومات والإحصائيات، وكذا سوء التنظيم الإداري والبيروقراطية،

المطلب الثالث: متطلبات عصرنة النظام الجبائي

تحتاج عصرنة النظام الجبائي إلى العديد من المتطلبات كما يلي:

الفرع الأول: المتطلبات التكنولوجية

تُعتبر التكنولوجيا من أهم ركائز عصرنة النظام الجبائي، حيث تتطلب هذه العملية تطوير بنية تحتية رقمية متكاملة، تشمل إعتماد أنظمة معلوماتية حديثة تُمكّن من التصريح والدفع الإلكتروني، إضافة إلى إنشاء قواعد بيانات دقيقة ومترابطة، مما يساهم في تسريع المعاملات وتحسين جودة الخدمات الجبائية نشر ثقافة استخدام الإدارة الإلكترونية وشرح طرق ووسائل استخدامها للمكلفين.

كذلك وجود مستوى مناسب من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصال والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية للضرائب نفسها، كذلك بين المكلف والمؤسسات؛

[1] –حمراوي ع، مرجع سابق، ص24.

[2] - الرميصاء بن ماضي، مصباح حراق، مرجع سابق، ص82.

الفرع الثاني: المتطلبات الإدارية

تستلزم عصرنة النظام الجبائي إعادة تنظيم الإدارة الجبائية، من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص البيروقراطية، إضافة إلى اعتماد أساليب تسيير حديثة تقوم على الفعالية والنجاعة، كما يتطلب الأمر تعزيز التنسيق بين مختلف المصالح الجبائية وتحسين طرق الاتصال مع المكلفين، تدريب معظم الموظفين على أحدث الطرق في استعمال أجهزة الكومبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة الضرائب وتقييم المستويات التي وصلت إليها التنفيذ[1]،

الفرع الثالث: المتطلبات البشرية والمادية

يُعدّ العنصر البشري من أهم عوامل نجاح عملية العصرنة، حيث يتطلب الأمر تأهيل الموارد البشرية وتكوينها في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى ترسيخ ثقافة مهنية قائمة على الشفافية والنزاهة، مما يساهم في تحسين أداء الإدارة الجبائية، حيث أصبح من الضروري تحسين كفاءات الموظفين وتكوين إطارات متخصصة في المجال الضريبي، ولهذا يجب اتخاذ الإجراءات التالية :

- وضع برنامج تكويني يتماشى مع التغيرات التي يشيدها النظامم الجبائي
- فتح مدارس متخصصة في المجال الجبائي في جميع أنحاء القطر الوطني قصد تكوين إطارات ضريبية وأعوان إداريين
- تحسين الأوضاع المادية والإجتماعية للعاملين بالإدارة الضريبية قصد غلق منافذ الإغراءات المقدمة لهم
- وضع أسس عادلة للترقية بمقابل تسليط أقصى العقوبات لمن ثبت في حقه سلوكيات

[1] – أحسن ركي، سمير عماري، **واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر**، مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية3 (1) جوان 2020، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 32.

غير مشروعة ومنافية لأخلاقيات المهنة كالرشوة مثلا وتوفير الحماية لهم في مجال المراقبة[1]

- توفير الأمن والسرية لإلكترونية على مستوى عالي لحماية المعلومات الوطنية والشخصية للمكلف وكذاك الحفاظ على الأرشيف الإلكتروني للدولة أو الفرد

الفرع الرابع: المتطلبات القانونية

تحتاج عصرنة النظام الجبائي إلى إطار قانوني مرن ومواكب للتطورات، من خلال تحديث التشريعات الجبائية وتبسيطها، بما يضمن وضوح القواعد وسهولة تطبيقها، إضافة إلى توفير الحماية القانونية للمعاملات الإلكترونية؛

الفرع الخامس: متطلبات الشفافية والثقة

تعتبر الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين عنصرًا أساسيًا في نجاح العصرنة، حيث يتطلب الأمر تعزيز الشفافية في التعاملات الجبائية، وتبسيط الإجراءات، وضمان معاملة عادلة للمكلفين، مما يشجعهم على الامتثال الضريبي؛ [5]

الفرع السادس: متطلبات هيكلية

تتطلب عصرنة الهياكل الإدارية :الانتقال من الهياكل التقليدية إلى هياكل تعمل وفق معايير الجودة وموجهة نحو الأداء،

من خلال ما سبق يتضح أن عصرنة النظام الجبائي لا تقتصر على إدخال التكنولوجيا فقط، بل تتطلب مقاربة شاملة تشمل مختلف الجوانب التنظيمية والقانونية والبشرية، بما يضمن تحقيق نظام جبائي فعال وعصري قادر على مواكبة التحديات الحديثة،

[1] - رزيقات ساعد، جراردة نور الهدى، مرجع سابق، ص19.

وعليه، فإن عصرنة النظام الجبائي تمثل خطوة أساسية نحو بناء نظام جبائي حديث وفعال، قادر على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للدولة، وتمهيد الطريق للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدمًا تتمثل في رقمنة النظام الجبائي وتعزيز استخدام التكنولوجيا في مختلف عملياته،

المبحث الثاني: الهياكل الجديدة للنظام الجبائي الجزائري

قصد مواكبة متطلبات الأوضاع المحلية والدولية وضعت الإدارة الجبائية إستراتيجية لعصرنة هياكلها من خلال الإنتقال من إدارة جبائية ذات طابع أفقي حسب الوظائف (التحصيل، المنازعات، الرقابة..) إلى إدارة جبائية ذات طابع عمودي حسب أصناف المكلفين، حيث تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات المؤسسات (DGE)، المراكز الضريبية (CDI)، والمراكز الجوارية للضرائب (CPI)، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة والتي تتكفل بمهام جديدة في التسيير، الرقابة والتحصيل.

المطلب الأول: مديرية كبريات المؤسسات DGE

هو أحد الإصلاحات التي تضمنها التقسيم الجديد للإدارة الجبائية الجديدة والذي سنتطرق إلى مختلف جوانبه كما يلي:

الفرع الأول: تعريف مديرية كبريات الشركات

تُعرَّف مديرية كبريات المؤسسات (DGE) بأنها هيئة مركزية تابعة للإدارة الجبائية، تختص بتسيير ومتابعة الملفات الجبائية للمؤسسات الكبرى التي تحقق رقم أعمال مرتفع، وتُعتبر من أهم الفاعلين الاقتصاديين في البلاد، حيث قامت الجزائر باستحداث مديرية كبريات المؤسسات سنة 2002 وذلك بموجب المادة 32 من قانون المالية 2002[1]، في

[1] –حراق مصباح، مرجع سابق، ص 13.

إطار البرنامج الشامل لتحديث وعصرنة إدارتها الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، لكنها لم تدخل للميدان العملي إلا في 02 جانفي لسنة 2006[1]،

الفرع الثاني: مهام مديرية كبريات المؤسسات

تتكفل مديرية كبريات الشركات بتسيير الملفات الجبائية للشركات التابعة للقانون الجبائي الجزائري، تتمتع بصالحيات على المستوى الوطن، وهي مكلفة بمهام الوعاء، التحصيل، الرقابة، والمنازعات لمختلف الضرائب والرسوم للشركات التي تندرج ضمن اختصاصها والمتمثلة في:[2]

- الأشخاص المعنوية أو تجمعات الأشخاص المعنوية العاملة في مجال المحروقات وكذا الشركات التابعة لها؛
- الشركات الأجنبية المستقرة بالجزائر أو التي لا تملك مقر لها بالجزائر،

الفرع الثالث: دوافع انشاء مديرية كبريات المؤسسات

ترتكز القدرة الجبائية الجزائرية في عدد محدود من المؤسسات والتي تعتبر مؤسسات كبرى حيث تعد مراقبتها احترام للإلتزامات الضريبية أمرا جوهريا بالنسبة للخزينة العمومية، (تحوز على ما يقارب 70% من الإيرادات الجبائية)، ويسمح تجميع ملفات هذه المؤسسات داخل مديرية كربيات للشركات من أن تتحكم المديرية العامة للضرائب أن في الحصة الأكبر من الإيرادات الجبائية وذلك عن طريق تحسين نجاعتها وفعاليتها مجال تسيير أهم الملفات

[1] -نجاة نوى، **دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين–** مركز الضرائب البويرة نموذجا–المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد4 العدد1، تاريخ النشر 30-06-2021، ص333,

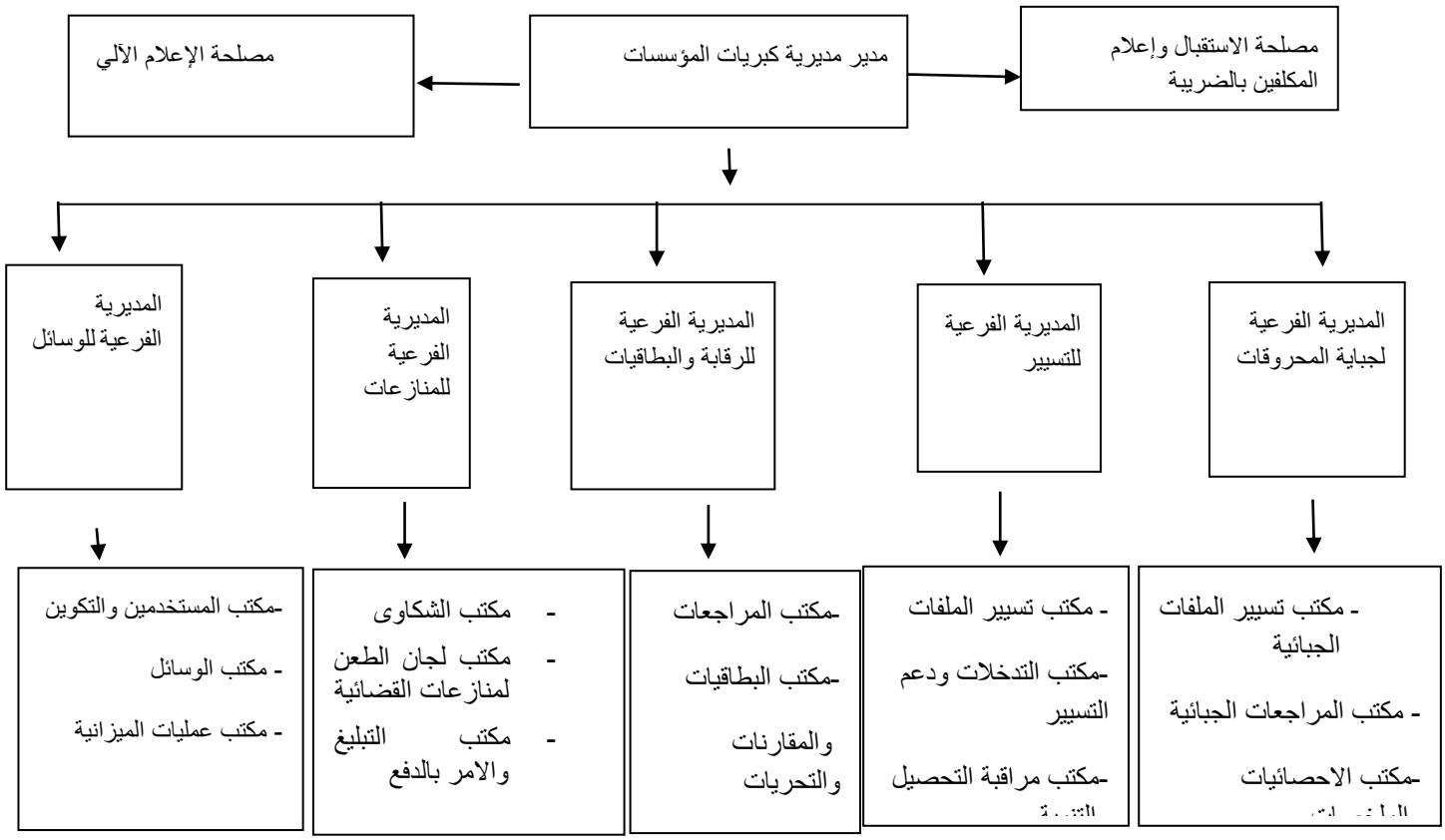
[2] فضيلة خير، **إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر –** مركز الضرائب لرويبة نموذجا– المجلة الدولية للأداء الاقتصادية، جامعة بومرداس، المجلد 005، العدد02، السنة 2022، ص 621.

الجبائية وكذا متابعتها من أجل التقليل من الغش الضريبي، فيمكن حصر هذه الدوافع في النقاط التالية:[1]

- تحسين نوعية الخدمات التي يتلقاها متعاملي الإدارة الجبائية؛
- تحديث الإجراءات الجبائية كبداية لعصرنة الإدارة الجبائية؛
- تسيير جباية المحروقات والتحكم الدقيق فيها.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات

وتتكون مديرية كربيات المؤسسات من خمس مديريات فرعية[2] وفق الهيكل التنظيمي المرفق الشكل رقم (1-1) :الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات



[1] -حمد الهادي ضيف الله، سليمان عتير، هشام لبزة، **أهمية عصرنة هياكل النظام الجبائي الجزائري**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 2، العدد 2، أكتوبر 2018، ص89.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 04، العدد 59، المؤرخة بتاريخ 01 رمضان 1427 هـ الموافق ل 24 سبتمبر 2006، ص 7.

المصدر: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فيفري 2009 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 20 الصادرة بتاريخ 29 مارس 2009، المواد 02-24، ص 11-14.

المطلب الثاني: مركز الضرائب CDI

وهو أيضا تقسيم جديد للإدارة الضريبية ضمن الإصلاحات الجبائية

الفرع الأول: تعريف مركز الضرائب

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب أستحدثت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 24-09-2006 والذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية الإدارة الضريبية وصلاحيتها وهذا إستجابة لضرورة تحسين أداء الإدارة الضريبية والخدمات المقدمة للمؤسسات المتوسطة[1] والأشخاص الطبيعية الخاضعين للنظام الحقيقي

الفرع الثاني: مهام مراكز الضرائب

تتبلور مهام مراكز الضرائب في تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي والتي ليست من اختصاص مديرية كربيات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة وتختص مراكز الضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم[2] الواقعة على عاتق هذه الفئة من المكلفين بالضرائب بعنوان نشاطاتهم المهنية.

[1] -حجار مبروكة، عصرنة **الإدارة الجبائية مفتاح لزيادة التحصيل الضريبي في الجزائر للفترة 2019-2023**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد رقم 09، العدد:02 (2024)، جامعة المسيلة، ص80.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 20، مرجع سابق، ص 11.

الفرع الثالث: دوافع إنشاء مراكز الضرائب

إن الهدف من إنشاء مركز الضرائب هو تقدمي خدمة نوعية بجانب تطوير شراكة جديدة تجمعه بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على: التواجد، الإستماع، الإستجابة، ومعاجلة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة. ويعد مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحور الجبائي الوحيد المكلف بتسيير ملفه.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب

تتنظم مراكز الضرائب التي يسيّرها رئيس مركز في ثلاث (3) مصالح رئيسية ومصلحتين (2) وقباضة كما يلي[1] : المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات، المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، المصلحة الرئيسية للمنازعات، مصلحة الاستقبال والإعلام، مصلحة الإعلام الآلي والوسائل والقباضة

المطلب الثالث: المركز الجواري للضرائب CPI

يمثل إطلاق المراكز الجوارية للضرائب المرحلة النهائية من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية

الفرع الأول: تعريف المركز الجواري للضرائب(CPI)

يُعرَّف المركز الجواري للضرائب (CPI) بأنه هيئة إدارية تابعة للإدارة الجبائية، تختص بتسيير الملفات الجبائية لصغار المكلفين، خاصة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، حيث يُمثل نقطة اتصال مباشرة بين الإدارة والمكلف. [1]

[1] -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 21، مرجع سابق، ص 11.

الفرع الثاني: مهام المراكز الجوارية للضرائب

تتابع مراكز الضرائب الجهوية ملفات االمكلفين غير التابعين للهيئات الجبائية السابقة الذكر، بالإضافة المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي المستثمرات الفلاحية، الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمم المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم، تختص المراكز الجوارية للضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات بكل الضرائب والرسوم المستحقة على هذا الصنف من المكلفين بالضريبة.[1]

الفرع الثالث: دوافع إنشاء المراكز الجوارية للضرائب

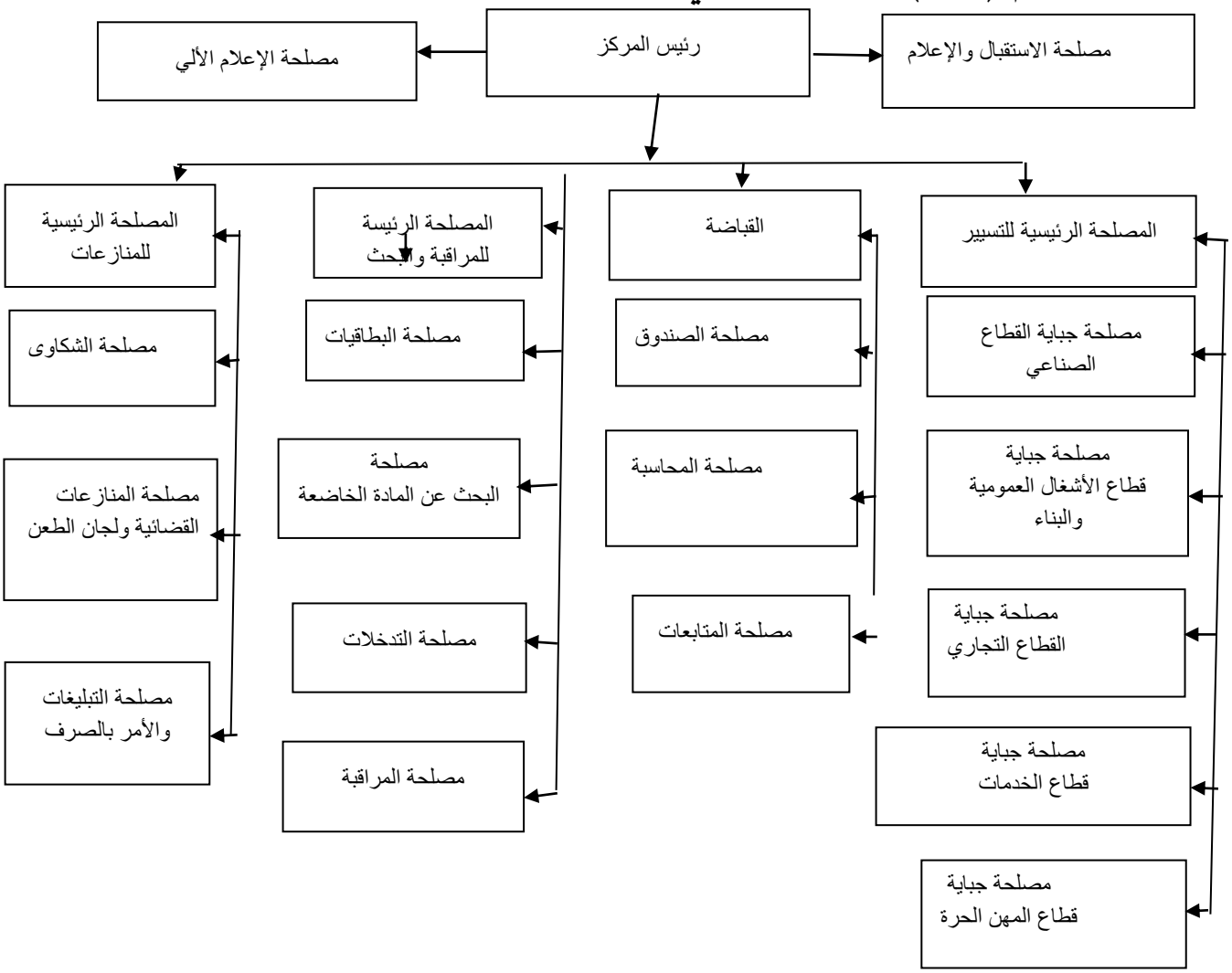
يهدف إنشاء المركز الجواري للضرائب الذي يحل محل المفتشيات والقباضات الى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة، وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات. فعلى غرار الهياكل الجديدة المنشأة حديثا كمديرية كربيات المؤسسات ومركز الضرائب، يمثل المركز الجواري للضرائب المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة إذ يضع تحت تصرفهم هيكل وحيد مختص، يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المفتشيات والقباضات لتمكينهم من أداء واجباتهم الجبائية،

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 26، مرجع سابق، ص 12.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لمراكز الجوارية للضرائب

تتنظم مراكز الضرائب التي يسيّرها رئيس مركز في ثلاث (3) مصالح رئيسية ومصلحتين (2) وقباضة كما يلي:

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي للمركز الجواري للضرائب



المصدر: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فيفري 2009 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 20 الصادرة بتاريخ 29 مارس 2009، المواد 02-24، ص 11-14.

النظام المرجعي لجودة الخدمات:

بموجب التعليمة العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2004 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال و نوعية الخدمة، فهو يضم مجموعة معايير داخلية وخارجية التي يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة، ويعني مرجع نوعية الخدمة على أنه: إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة ترتكز على تقديم خدمة فعالة و ضمان استقبال نوعي بمختلف أشكاله: الاستقبال الشخصي، البريد، الهاتف والبريد الالكتروني عبر العنوان<contact ، dgi > والاتصال بالمديرية العامة للضرائب < DGI> والأسئلة المتكررة <FAQ>، والإجراء الذاتي بالنسبة للشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات، إليه يرتقي القيم ذات الصلة باللباقة والإعلام وأخذ المواعيد والإجابة على الطلبات خلال الآجال المطلوبة كما يتم التكفل بالأشخاص الذين يعانون من صعوبات معينة أو الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تخصيص استقبال خاص بهم (ممرات مهيأة للدخول و مكتلب استقبال ملائم، وإصغاء باهتمام). [1]

يتضح أن إعادة هيكلة النظام الجبائي الجزائري من خلال استحداث هياكل تنظيمية حديثة، تُعدّ خطوة أساسية في مسار عصرنته وتحسين أدائه، فقد سمحت هذه الهياكل بتبني تنظيم إداري قائم على تصنيف المكلفين حسب حجم نشاطهم، وهو ما ساهم في تحقيق قدر أكبر من الفعالية والنجاعة في التسيير.

كما أسهمت هذه الهياكل في تحسين جودة الخدمات الجبائية المقدمة، وتسهيل الإجراءات، وتعزيز الرقابة الجبائية، خاصة من خلال تخصيص هياكل متخصصة لكل فئة من المكلفين، سواء كانوا صغارًا أو متوسطين أو كبارًا، وهو ما انعكس إيجابًا على مستوى

[1] –بوشملة زهير، سليماني سعيدة، **التحول الرقمي للإدارة الضريبية كإستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة–دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بمدينة سطيف**، مجلة دراسات اقتصاديه، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، مجلد 17، العدد 3(2023)، ص 203.

التحصيل الجبائي، وعلى تعزيز العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين وعليه، فإن هذه الإصلاحات الهيكلية تُجسّد توجه الدولة نحو بناء نظام جبائي عصري وفعال، قائم على التنظيم المحكم والتسيير الحديث، مما يمهّد الطريق لمزيد من التطوير، خاصة في مجال رقمنة النظام الجبائي وتعزيز استخدام التكنولوجيا في مختلف عملياته،

المبحث الثالث: رقمنة النظام الجبائي الجزائري

تعد رقمنة النظام الجبائي كأحد أبرز مظاهر الإصلاح والعصرنة، حيث تسعى الدولة من خلالها إلى تحسين جودة الخدمات الجبائية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، إلى جانب تسهيل عملية التصريح والدفع بالنسبة للمكلفين،

كما تُساهم الرقمنة في تقليص التكاليف الإدارية، وتحسين فعالية التحصيل الجبائي، ومكافحة التهرب الضريبي، وقد تجسدت هذه الرقمنة في الجزائر من خلال اعتماد مجموعة من الأنظمة الإلكترونية الحديثة، مثل نظام" جبايتك "و"مساهمتك"، بالإضافة إلى أنظمة رقمية أخرى كـ"طابعكم "و"قسيمتكم"، التي تهدف إلى تسهيل مختلف العمليات الجبائية وجعلها أكثر مرونة وسرعة، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم رقمنة النظام الجبائي، ثم عرض أهم الأنظمة الرقمية المعتمدة في الجزائر، والمتمثلة في نظامي جبايتك ومساهمتك، وأخيرًا نظامي طابعكم وقسيمتكم.

المطلب الأول: مفهوم رقمنة النظام الجبائي، مراحله وأهدافه

تعتبر سنة 2006 سنة التحول في النظام الضريبي، حيث تم فيها البدء الإعتماد على الرقمنة في مصالحه بعد تبني رقم التعريف الجبائي لمختلف المكلفين والصحيفة الجبائية، فرقمنة الضرائب من بين أهم الإصلاحات التي تهدف الى زيادة الفعالية والكفاءة عن طريق ضبط المصالح الضريبية بأقل جهد ووقت ممكن،

الفرع الأول: مفهوم رقمنة النظام الجبائي

تتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح" الرقمنة " وذلك وفقا للسياق الذي تستخدم فيه: تعرف الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.[1]

من خلال التعريف العام للإدارة الإكترونية، يمكن تعريف رقمنة النظام الضريبي على أنها "عملية تحويل الخدمات والعمليات التي تقدمها الإدارة الضريبية من نظام تقليدي يعتمد على الورق الى نظام إلكتروني يعتمد على التكنولوجيا الرقمية"،

حيث لا يوجد تعريف محدد لرقمنه النظام الضريبي، فهناك من عرفه على أنه:[2] "الإستراتيجية القائمة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أداء الإجراءات الخاصة بالتحصيل الجبائي، وتعد هذه الإستراتيجية من بين أحد الإستراتيجيات الحكومية الرقمية التي تعتمد عليها في تقديم خدمات جبائية للمكلفين بالضريبة ذات جودة عالية وبأقل تكلفة وأن تتم في الوقت المناسب".

الفرع الثاني: مراحل رقمنة النظام الجبائي الجزائري

لم تتم عملية رقمنة النظام الجبائي الجزائري بشكل فجائي، بل جاءت في إطار مسار تدريجي ومتكامل، مرّ بعدة مراحل أساسية، عكست تطور توجه الدولة نحو اعتماد الإدارة الإلكترونية وتحسين فعالية التسيير الجبائي.

المرحلة الأولى: مرحلة االتهيئة:2000-2006

ركزت هذه المرحلة على:

- إعداد الإطار القانوني والتنظيمي لاستخدام التكنولوجيا،

[1] -قوادري محمد، **رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر**، مجلة المنتدى للدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد رقم06، العدد 02 (2022)، تاريخ النشر :16\10\2022، ص 237.

[2] -بوشملة زهير، سليماني سعيدة، مرجع سابق، ص201,

- إدخال الوسائل الإعلامية في تسيير العمليات الجبائية بشكل محدود،
- الشروع في تحديث قواعد بيانات المكلفين،
- تبني رقم التعريف الجبائي (NIF) لتوحيد هوية المكلفين، [1]

المرحلة الثانية :إدخال الأنظمة المعلوماتية: 2006-2015

- انتقلت الإدارة من الطابع التقليدي إلى استعمال الأنظمة المعلوماتية تزامناً مع إعادة الهيكلة،
- إنشاء هياكل حديثة مثل مديرية كبريات المؤسسات (DGE) ومراكز الضرائب (CDI, CPI)،
- اعتماد أنظمة معلوماتية داخلية لمعالجة الملفات والرقابة جزئياً،
- تحسين تبادل المعلومات بين المصالح الجبائية المختلفة،

المرحلة الثالثة :الخدمات الجبائية الإلكترونية: 2015-2020

- توسعت الرقمنة لتشمل التفاعل المباشر مع المكلفين عبر الخدمات عن بُعد،
- إطلاق بوابات إلكترونية للتصريح والدفع عن بعد،
- اعتماد نظام" جبايتك "وبدء العمل بالدفع الإلكتروني،
- تحسين جودة الخدمة وتقليل الحاجة للتنقل الفعلي للمصالح الضريبية،

المرحلة الرابعة :الرقمنة الشاملة :2020 إلى يومنا هذا (2026)

- تمثل مرحلة النضج الرقمي من خلال تعميم الأنظمة المتكاملة والشاملة،

[1] – سعيدة سليماني، ملاك قارة، **مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة –دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مجلد 16، العدد ديسمبر2023، تاريخ النشر2023/12/31، جامعة قسنطينة 2، ص 364.

- تعميم استخدام منصة" جبايتك(Jibayatic) "،
- إطلاق منصة" مساهمتك (Moussahamatik) "كحل رقمي تكميلي، [1]
- تفعيل أنظمة رقمية متخصصة مثل" طابعكم "و"قسيمتكم"،

الفرع الثالث: أهداف رقمنة النظام الجبائي

تهدف رقمنة النظام الجبائي إلى ما يلي:

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة: إن تحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة للمكلفين بالضريبة وتبسيط علاقتهم مع الإدارة وضمان أحسن خدمة عمومية ممكنة بأقل تكلفة كلها أهداف تبنتها السلطات في إطار برنامج العصرنة. وعليه أصبحت نوعية الخدمة تحتل محورا أساسيا في خطة عمل الحكومة التي تسهر على تعزيز تنفيذ الحكم الراشد والتحسين المستمر لنوعية الخدمة العمومية لا سيما عن طريق تطوير الإدارة الإلكترونية وتعزيز الكفاءة المهنية والأخلاقية وحماية حقوق المواطن في الحصول على المعلومات والوصول إلى المصالح العمومية،
- تحسين استقبال المكلفين بالضريبة: يشكل تحسين استقبال الجمهور بلا شك مطلبا ينبغي لعصرنة الإدارة الجبائية أن تستجيب له من أجل تسهيل إجراءات المكلفين بالضريبة أولا، وأيضا إعطاء صورة أفضل لإدارة الجبائية. حيث يمثل الاستقبال باعتباره نقطة الإتصال الأولى وأحيانا الوحيدة لإدارة الجبائية مع المكلفين عاملا أساسيا لتحسين صورتها، إذ يعمل على كسب ثقة المكلفين بالضريبة،

[1] –بوشملة زهير، سليماني سعيدة، مرجع سابق، ص202.

المطلب الثاني: نظام جبايتك ومساهمتك

تمثل الأنظمة الرقمية الجبائية إحدى أهم تجليات رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر، حيث سعت السلطات العمومية إلى تطوير خدمات إلكترونية تُسهّل علاقة المكلف بالإدارة وتُحسّن من فعالية التسيير الجبائي، وفي هذا السياق، برز نظاما" جبايتك "و"مساهمتك " كأداتين رقميتين أساسيتين تهدفان إلى تبسيط إجراءات التصريح والدفع، وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة الخدمة الجبائية، وعليه، سيتم التطرق إلى هذين النظامين وبيان خصائصهما ودورهما في دعم عصرنة النظام الجبائي الجزائري،

الفرع الأول: نظام جبايتك

1- تعريف نظام جبايتكJIBAYATIC

تعد بوابة" جبايتيك "نظاما جديدا في الإجراءات عن بعد، الهدف منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر شبكة الأنترنت،

2- تسمية تطبيق جبايتك JIBAYA'TIC

حسب بلاغ وزارة المالية، ممثلة في المديرية العامة للضرائب، سنة 2013 عبر موقعها الإلكتروني،[1] فقد تم الإعلان عن تسمية النظام المعلوماتي الذي كان قيد الإنجاز بـ "JIBAYA'TIC"، حيث جاء في البلاغ:

"تنهي وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدًا يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري إنجازه(JIBAYA'TIC)

ويُعدّ مصطلح JIBAYA'TIC تركيبًا يجمع بين كلمة" جباية "باللغة العربية، و "TIC"وهي

[1] - محمد قوادري/ مرجع سابق، ص241.

اختصار لعبارةTechnologies de l'information et de la Communication ، أي تكنولوجيات الإعلام والاتصال،[1] وهو ما يعكس توجه الإدارة الجبائية نحو إدماج الوسائل الرقمية في تسيير النظام الجبائي،

3- شروط الولوج لخدمة جبايتك

أولاً :مراحل إعداد التصريح الجبائي عبر بوابة" جبايتك"

تمر عملية التصريح عبر المنصة بخطوات تقنية دقيقة تضمن دقة البيانات المحاسبية[2]:

- **الولوج وتعبئة البيانات** :يبدأ المكلف بالدخول إلى استمارة المعلومات الموجودة في البوابة وتعبئتها بكافة المعلومات المتعلقة بنشاطه،
- **تحديد الالتزامات الضريبية** :يتعين على المكلف تحديد مختلف الضرائب والرسوم المفروضة عليه وفقاً لنوع النشاط الممارس وطبيعته،
- **تحديد الأوعية والمعدلات** :يتم تحديد أساس حساب الضريبة وكذا المعدلات المتعلقة بكل ضريبة مفروضة عليه،
- **الحساب التلقائي** :بعد هذه الخطوات، يقوم النظام بحساب الحقوق الجبائية المفروضة على المكلف تلقائياً من خلال البوابة،

ثانياً :معالجة وإرسال التصريح الإلكتروني

تتميز البوابة بمرونة تتيح للمكلف مراجعة بياناته قبل الاعتماد النهائي:

- توجيه التصريح: يوجه المكلف تصريحه من البوابة تلقائياً للمصالح الضريبية التابع لها،

---

[1] –سيليني جمال الدين، عنون فؤاد، توجه **الجزائر نحو الحوكمة الجبائية الالكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية وتقليص تكلفة التحصيل**، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص)، السنة 2021، ص 90.

[2] –بوشملة زهير، سليماني سعيدة، مرجع سابق، ص204.

- إمكانية التعديل :تتوفر للمكلف إمكانية تعديل المبالغ الواردة في تصريحاته الجبائية المرسلة إلكترونياً للمصالح الضريبية،

التأكيد النهائي :بعد التأكيد النهائي من طرف المكلف على صحة المبالغ الجبائية الواردة في تصريحه، يوجه التصريح الجبائي الإلكتروني إلى الخزينة العمومية،

الاقتطاع التلقائي :بمجرد وصول التصريح للخزينة، يتم اقتطاع مبلغ الضريبة المفروضة عليه تلقائياً،

4-أهداف نظام جبايتك

أولا: يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحقيق تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة، وذلك من خلال:[1]

- التحكم في الأنشطة والأملاك :يهدف التنظيم إلى حصر دقيق لكافة الأنشطة الاقتصادية والأملاك التي يتوفر عليها المكلفون لضمان شمولية الوعاء الضريبي،
- عصرنة معالجة المعطيات :يتطلب هذا التنظيم اللجوء إلى الإجراءات الحديثة للمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم،

ثانياً :التكامل الوظيفي للمنظومة الرقمية يتجاوز مشروع الرقمنة مجرد التحصيل المالي ليصل إلى التكامل بين مختلف الوظائف الجبائية:

- الرقابة والنزاعات :يتطلب المشروع التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية، والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية بأساليب رقمية حديثة،
- مؤشرات التسيير والنجاعة :يهدف النظام إلى تقديم جداول إحصائية موجزة تتيح إعداد

[1] -سليني جمال الدين، عنون فؤاد، مرجع سابق، ص 91.

مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية، مما يسهم في سرعة اتخاذ القرار،

ثالثاً :التكنولوجيات الجديدة كدعامة للتجسيد خلصت التوجهات الاستراتيجية للإدارة إلى أن تجسيد هذه الأهداف الطموحة مرتبط بنيوياً بـ:

- إدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال :ضرورة دمج الوسائل التكنولوجية في صلب العمل الإداري اليومي،
- تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة :الانتقال من الأنظمة المشتتة إلى منظومة معلوماتية متكاملة وقوية قادرة على استيعاب ضخامة البيانات الجبائية وتأمينها،

4- مميزات نظام جبايتك

وتتمثل أبرز هذه المميزات فيما يلي [1]:

أولاً :الرقمنة الشاملة للمسار الجبائي

يضمن النظام تحويل كافة العمليات الإدارية التقليدية إلى مسارات رقمية متكاملة تشمل:

- **تسيير الملف الجبائي** :بدءاً من استقبال المكلفين وصولاً إلى الإدارة الرقمية الكاملة لملفاتهم،
- **الوعاء والتحصيل** :رقمنة عمليات تحديد الوعاء الضريبي وإجراءات التحصيل المالي،

ثانياً :التسهيلات الموجهة للمكلف بالضريبة

يقدم النظام حلولاً ذكية تهدف إلى خفض التكاليف وتوفير الجهد للمكلفين:

- **إلغاء التنقل الفعلي** :إمكانية إجراء كافة العمليات من مقر المكلف دون الحاجة للتنقل

[1] –خير الدين شرواطي، **دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر– دراسة حالة لدى مديرية الضرائب البليدة–**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 17 العدد 01، جامعة البليدة 2، تاريخ النشر –08\06\2022، ص398.

الشخصي لمصالح الضرائب،

- **الخدمة المستمرة** :(24/24) متاح الولوج للنظام على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع (7/7)،
- **الشفافية المعلوماتية** :تزويد المكلف بمعلومات محينه حول رزنامة الجبائية والتزاماته القانونية،
- الاطلاع والتحميل :إمكانية الولوج للاستمارات التصريحية المودعة سابقاً والاطلاع عليها في أي وقت،

ثالثاً :الخدمات المتطورة والتحصيل المركزي

يوفر النظام أدوات تقنية لمعالجة الحالات المعقدة والالتزامات المالية:

- **الدفع الإلكتروني :(e-payment)** تسديد الضرائب والرسوم مباشرة عبر شبكة الإنترنت،
- **إدارة الديون الجبائية** :تمكين المكلف من الاطلاع اللحظي على إجمالي دينه الجبائي،

رابعاً :الخدمات التفاعلية والطلبات الإدارية

يتيح النظام قناة تواصل رسمية لتقديم الطلبات والطعون إلكترونياً:

- استخراج الشهادات الجبائية وطلب الامتيازات الضريبية،
- تقديم الطعون والتحفظات المشروطة ومتابعة مآلها إلكترونياً،

5- إيجابيات التعامل وفق نظام جبايتك[1]

تبرز أهمية المعاملات الالكترونية في مختلف المجالات فيما تحققه من مرونة الخدمة وجودتها، وما تجسيد ها النظام إلا دليل على رغبة الدولة في تخفيف السلوكيات

[1] – –فهيمة بلول، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك، مساهمتك نموذجا)، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية لمجلد 17، العدد 02، تاريخ النشر 30\12\2022، ص 405.

البيروقراطية الممارسة في الادارات الجبائية، زيادة على ذلك معاناة المكلف بالضريبة أثناء التنقل إلى مصالح الادارية المختصة إن تبني نظام جبايتك يحقق عدة مزايا وإيجابيات خصوصا من خلال تقريب الإدارة من المواطن ويعمل على زرع الثقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة وذلك من خلال منحهم الحرية في التصريح بمداخيلهم دون ضغط أو مراقبة آنية،

الفرع الثاني: نظام مساهمتك

1- تعريف نظام مساهمتك

تعد بوابة" مساهمتك "مجال جديد في الإجراءات عن بعد، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الانترنت، وقد تم إدراج هذه البوابة على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب و لا على مركز جواري للضرائب وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة" مساهمتك " على مستوى قباضات الضرائب، تسمح هذه الإمكانية للمكلف بدفع ضرائبه بشكل إلكتروني ومباشر من حساباته البنكية إلى مصلحة الضرائب، فبمجرد إرسال التصريح يتم تحويله إلى قسم" الدفع"، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام،[1]

2-إجراءات وشروط الانخراط في خدمة" مساهمتك "الإلكترونية

تمثل منصة" مساهمتك "أداة حيوية تتيح للمكلفين بالضريبة أداء التزاماتهم عن بُعد، وتخضع عملية الاستفادة منها لمجموعة من الإجراءات التنظيمية والتقنية المحددة،

أولاً :شروط الانخراط في المنصة: تفرض الإدارة الجبائية على المكلفين (سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين) أتباع الخطوات التالية لتفعيل حساباتهم:

[1] -بحري علي، دور رقمنة الإدارة الجبائية في تثمين الموارد الجبائية -دراسة حالة مركز الضرائب ببرج بوعريريج للفترة.**2013-2021** ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة مسيلة /مجلد 09 العدد01 (2026)، تاريخ النشر 23\04\2026، ص531.

- **التقدم للمصلحة المختصة** :يتعين على المكلف السعي أمام مصلحة الضرائب المختصة إقليمياً لتقديم طلب الانخراط وفق النموذج المحدد،
- **فتح حساب خاص** :بمجرد قبول الطلب، يتم فتح حساب خاص للمكلف في المنصة يُمكّنه من الولوج والقيام بمختلف العمليات الجبائية،
- **وسائل الدفع المقبولة** :تتيح المنصة الدفع الإلكتروني باستخدام البطاقة البنكية (CIB) أو البطاقة الذهبية التابعة لبريد الجزائر،

ثانياً :إجراءات الاستفادة من الخدمة[1]

بعد تفعيل الحساب، يتبع المكلف مساراً رقمياً لإتمام التزاماته:

- **تفعيل خدمة الإجراءات عن بُعد** :يجب على المكلف الدخول لفضائه الخاص وتفعيل خيار" الإجراءات عن بُعد"،
- **اختيار نوع الخدمة** :تحديد ما إذا كان يرغب في" التصريح "أو" الدفع"،
- **تعبئة النماذج** :في حالة التصريح، يختار المكلف النموذج الخاص بطبيعة نشاطه (مثل سلسلة التصريح **G50** أو **(G12)** حسب الحالة،

2- مميزات نظام مساهمتك

أولاً :كفاءة التسيير والراحة للمكلف

- **سهولة الولوج والمجانية** :توفر المنصة وصول سهلاً وسريعاً للخدمات الجبائية دون تحمل أي نفقات إضافية،
- **اقتصاد الوقت والجهد** :تغني المنصة المكلف عن عناء التنقل الشخصي إلى المصالح الجبائية المختصة من أجل دفع الضرائب أو تقديم التصاريح،

[1] - فهيمة بلول، مرجع سابق، ص405.

- **الوصول السلس للبيانات** :تمكن المكلف من الاطلاع على كافة بياناته الجبائية الخاصة بكل سهولة عبر فضائه الرقمي المحمي،

ثانياً :الخدمات الإجرائية المتاحة[1]

- تقدم المنصة حزمة من الخدمات الإلكترونية المتكاملة التي تغطي المسار الجبائي للمكلف :
- **إدارة التصاريح** :إمكانية إنشاء تصاريح جبائية جديدة أو تعديل التصاريح القائمة إلكترونياً،
- **التوطين البنكي** :إمكانية تقديم طلب التوطين البنكي عبر المنصة لتسهيل المعاملات المالية،
- **تمثيل الشخصيات المعنوية** :تتيح للممثل القانوني للمكلف (الشركات) الولوج للمنصة والقيام بكافة العمليات الجبائية نيابة عن المؤسسة،
- **تسوية الديون** :توفير خاصية الدفع الإلكتروني لتسديد الديون الجبائية المترتبة على المكلف باستخدام الوسائط الرقمية المعتمدة،

المطلب الثالث: نظام طابعكم وقسيمتكم

يمثل نظاما" طابعكم "و" قسيمتكم "الجيل الجديد من الخدمات الرقمية التخصصية التي أطلقتها المديرية العامة للضرائب في الجزائر ابتداءً من عام2020 بهدف استكمال حلقة الرقمنة الشاملة، والانتقال من المعاملات الورقية المادية إلى المعاملات الرقمية المؤمنة،

[1] -فهيمة بلول، مرجع سابق، ص406.

الفرع الأول: نظام" طابعكم(Tabioucom) "

1- تعريف نظام طابعكم

منصة طابعكم "**Tabioucom**" تطبيق تم إنشاؤه وتطويره من طرف المديرية العامة للضرائب بكفاءات جزائرية، وهي منصة رقمية تهدف إلى تسهيل عملية دفع الطوابع الجبائية إلكترونياً وعن بعد،

تم إطلاق هذه المنصة بتاريخ 08 أوت 2024 في إطار جهود وزارة المالية تماشيا مع التوجيهات الإستراتيجية الرقمية للسلطات العليا، والتي تهدف إلى رقمنة الخدمات وتوفير تجربة دفع أكثر سلاسة وفعالية للمواطنين والشركات.[1]

2-الهدف من نظام طابعكم

يهدف نظام" طابعكم "إلى تحسين وتسريع الإجراءات الإدارية، وتخفيف عناء التنقل على المواطنين والمؤسسات، إلى جانب تقليل الأعباء المرتبطة بالحصول على الطوابع الجبائية، مع ضمان حماية خصوصية البيانات والمعاملات الإلكترونية. كما يساهم في تأمين الإيرادات الناتجة عن حقوق الطابع وضمان تحصيلها الفوري في الخزينة العمومية،

3- مميزات نظام طابعكم[2]:

- **توفير الوقت والجهد:** تجنب الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب البريد أو المراكز الجوارية لدفع حقوق الطوابع الجبائية،
- **سهولة الاستخدام:** تصميم بسيط وواجهة مستخدم سهلة التنقل تجعل عملية الدفع

[1]- الموقع الرسمي لوزارة المالية، تاريخ الولوج :01\05\2026، الساعة 20:15

[2] - الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، تاريخ الولوج 01\05\2026، الساعة 20:35.

ميسرة للجميع،

- **الأمان:** توفر المنصة نظام دفع آمن يحمي معلومات المستخدمين المالية والشخصية،
- **إمكانية الوصول على مدار الساعة:** يمكن للمستخدمين الوصول إلى المنصة وإجراء الدفعات في أي وقت (7/7 أيام و24/24 ساعة) ومن أي مكان،

الفرع الثاني: نظام" قسيمتكم(Qassimatoukom) "

خُصص هذا النظام لرقمنة قسيمة السيارات، وهي أحد أهم الموارد الجبائية السنوية التي كانت تتطلب تنقلاً وجهداً إدارياً كبيراً،

- **التحول الرقمي** :تحول اقتناء قسيمة السيارات من شراء" طابع ورقي "من القباضات أو مكاتب البريد إلى عملية دفع إلكتروني عبر المنصة،
- **سهولة الاستخدام** :يسمح النظام لمالكي المركبات بالدفع عبر الإنترنت واستخراج "شهادة الدفع "التي تعوض القسيمة التقليدية،
- **الرقابة** :يسهل على مصالح الأمن والرقابة التحقق من دفع القسيمة عبر قواعد البيانات الرقمية المرتبطة بالنظام،

الفرع الثالث: الأهمية الاستراتيجية لهذه الأنظمة

تندرج هذه الأنظمة ضمن" مرحلة الرقمة الشاملة "التي تهدف إلى:

- **تفعيل الإدارة الإلكترونية** :تجسيد مفهوم الإدارة غير الورقية (Paperless Administration)في كافة فروع العمل الجبائي،
- **تحسين مؤشرات النجاعة** :إعداد جداول إحصائية فورية حول التحصيل المتعلق بالطوابع والقسيمات، مما يساعد في إعداد مؤشرات التسيير بصفة آلية،

- **تعزيز الامتثال** :تشجع المكلفين على أداء واجباتهم بفضل سهولة الولوج للخدمة وتوفرها على مدار الساعة،

خلاصة الفصل الثاني

في ختام هذا الفصل، يتضح أن الإصلاحات التي شهدها النظام الجبائي الجزائري لم تقتصر على الجوانب النظرية، بل شملت تحولات عميقة على المستوى التنظيمي والتقني، في إطار سعي الدولة إلى عصرنة هذا النظام وتحسين فعاليته، فقد تم العمل على إعادة هيكلة الإدارة الجبائية من خلال استحداث هياكل متخصصة، على غرار مديرية كبريات المؤسسات، ومراكز الضرائب، والمراكز الجوارية، بما يسمح بتكفل أفضل بمختلف فئات المكلفين.

كما شكلت الرقمنة أحد أهم محاور هذه الإصلاحات، حيث تم اعتماد مجموعة من الأنظمة المعلوماتية الحديثة، مثل" جبايتك "و"مساهمتك "و"طابعكم "و"قسيمتكم"، والتي ساهمت في تبسيط الإجراءات الجبائية، وتسهيل عمليات التصريح والدفع، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، إلى جانب تعزيز الشفافية وتقليص فرص التهرب الضريبي.

وعليه، فإن هذه الجهود تعكس توجهًا واضحًا نحو بناء نظام جبائي عصري، قائم على الكفاءة والمرونة، ومواكب للتطورات التكنولوجية والاقتصادية، غير أن تحقيق الأهداف المرجوة يبقى مرتبطًا بمدى استمرارية هذه الإصلاحات، وتوسيع نطاق الرقمنة، وتعزيز وعي المكلفين بأهمية الامتثال الجبائي، بما يضمن فعالية أكبر لهذا النظام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث: دراسة حالة مركز الضرائب المدية

تمهيد

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى الإطار النظري للنظام الجبائي الجزائري، ومساعي عصرنته من خلال الهياكل الجديدة والخدمات الرقمية المستحدثة، تأتي هذه الدراسة التطبيقية بهدف إسقاط تلك المقاربات النظرية على الواقع العملي. ويتحقق ذلك من خلال دراسة حالة **مركز الضرائب لولاية المدية (CDI Médéa)**، باعتباره أحد المنشآت النموذجية التي اعتمدتها الإدارة الجبائية الجزائرية ضمن برنامجها الإصلاحي الشامل، الرامي إلى تحسين الأداء الجبائي، ورفع كفاءة التحصيل، وتقريب الإدارة من المكلفين بالضريبة.

ويُعد مركز الضرائب بالمدية تجسيداً ميدانياً لسياسة العصرنة؛ حيث يهدف إلى تبسيط الإجراءات، وتطوير نوعية الخدمات المقدمة، وتفعيل آليات الرقابة والمتابعة بمرونة أعلى، حيث شهد هذا المركز تحولاً نوعياً في نمط تسييره بفضل إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والانتقال نحو الأنظمة المعلوماتية والمنصات الرقمية لتعويض الأساليب التقليدية.

وعليه، سيتم في هذا الفصل تقديم بطاقة تعريفية شاملة لمركز الضرائب لولاية المدية وتحليل تنظيمه الهيكلي، ثم استعراض الإمكانيات البنيوية والمادية والبشرية الموضوعة تحت تصرفه. لنتطرق بعد ذلك إلى دراسة نظام SAP وما جاء به من تقنيات رقمية تساعد على تحسين تسيير الملفات الجبائية، وتسهيل معالجة المعلومات، وتعزيز سرعة تبادل البيانات بين مختلف المصالح.

المبحث الأول: الإطار التعريفي والتنظيمي لمركز الضرائب لولاية المدية

يُمثل مركز الضرائب لولاية المدية اللبنة الأساسية لتطبيق التوجهات الجديدة للإدارة الجبائية على المستوى المحلي، فهو يتجاوز مفهوم المكاتب الإدارية الكلاسيكية ليصبح مركزاً مدمجاً يتولى إدارة الملفات الجبائية بشكل متكامل.

المطلب الأول: نشأة وتطور مركز الضرائب لولاية المدية وإطاره القانوني

يعتبر مركز الضرائب لولاية المدية أحد الهياكل الجديدة التابعة للإدارة الجبائية الجزائرية، وقد جاء إنشاؤه في إطار سياسة عصرنة الإدارة الجبائية وتحسين تنظيم الخدمات المقدمة للمكلفين. ويهدف هذا الهيكل إلى الانتقال من أساليب التسيير التقليدية إلى أساليب حديثة تعتمد على التنظيم المتخصص والرقمنة.

الفرع الأول: النشأة المركز

تم استلام المقر الجديد لمركز الضرائب لولاية المدية وفتحه أولياً في شهر **جوان 2025**، ففي بدايته، كان المركز خاضعاً تقنياً لنظام التسيير الجبائي الموحد (SGF–système de gestion fiscal)، إلا أنه لم يباشر مهامه الفعلية كمركز ضرائب مدمج فور استلام المبنى، بل مرّ بمرحلة انتقالية جرى العمل فيها وفق نمط "المفتشية التقليدية.

وبعد استكمال عملية استيعاب وتحويل3000 **ملف جبائي**، تم الإعلان عن التحول الرسمي والفعلي إلى "مركز ضرائب (CDI) "بتاريخ 05 أكتوبر 2025 وهي المحطة الفاصلة التي شهدت أيضاً إدراج ودخول نظام البرمجيات والتطبيقات المحاسبية والجبائية الحديثة **نظام (SAP)** حيز الخدمة بالمركز.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للمركز

تأسس مركز الضرائب لولاية المدية وتحددت أحكامه التنظيمية بموجب ترسانة قانونية تؤطر الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية الجزائرية، وتتمثل في:

- **المرسوم التنفيذي رقم 02-303** (المؤرخ في 23 سبتمبر 2002)، المعدل والمتمم بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 05-494**، والمعدل والمتمم بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 06-327** (المؤرخ في 24 سبتمبر 2006، الجريدة الرسمية العدد 59)، والمتضمن إنشاء مديرية كبريات المؤسسات (DGE)، ومراكز الضرائب (CDI)، والمراكز الجوارية للضرائب (CPI).

الفرع الثالث: موقع المركز واختصاصاته

1-موقع مركز الضرائب بالمدية

يقع مركز الضرائب بالقطب الحضري لمدينة المدية. وهو عبارة عن مجمع إداري حديث وعصري، صُمم وهُيئ بكافة الوسائل اللوجستية والتكنولوجية الضرورية لتوفير بيئة عمل ملائمة للموظفين، وتأمين استقبال لائق وتكفل حسن بالمكلفين بالضريبة.

يتبع المركز إدارياً وتنظيمياً لـ **مديرية الضرائب لولاية المدية**، ويُصنف ضمن **المراكز من الصنف الأول** (وهي المراكز التي يتراوح وعاء تسييرها من 8000 إلى 12000 ملف جبائي). ويتميز بكونه مركزاً موحداً يجمع تحت سلطة وإشراف "رئيس المركز" كافة العمليات المرتبطة بـ: التسيير، التحصيل، المراقبة، والمنازعات.

2-اختصاصات المركز

أ-**الاختصاص الإقليمي** :يمتد النطاق الجغرافي للمركز ليشمل الرقعة الإقليمية للبلديات المحددة له قانوناً (التابعة لولاية المدية)، حيث يُلزم كل مكلف بالضريبة يقع موطن نشاطه

التجاري أو المهني ضمن هذه الرقعة بالتوجه للمركز حصراً، مما يجعله المحور الجبائي الوحيد والملزم لهم.

ب –الاختصاص الوظيفي :يلعب المركز دوراً حيوياً في النسيج الاقتصادي المحلي للولاية، كونه الهيئة الجبائية الحصرية المختصة بتسيير ومتابعة الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لـ "**النظام الحقيقي(Régime Réel)** "، والذين يشكلون النواة الأساسية للوعاء الجبائي.

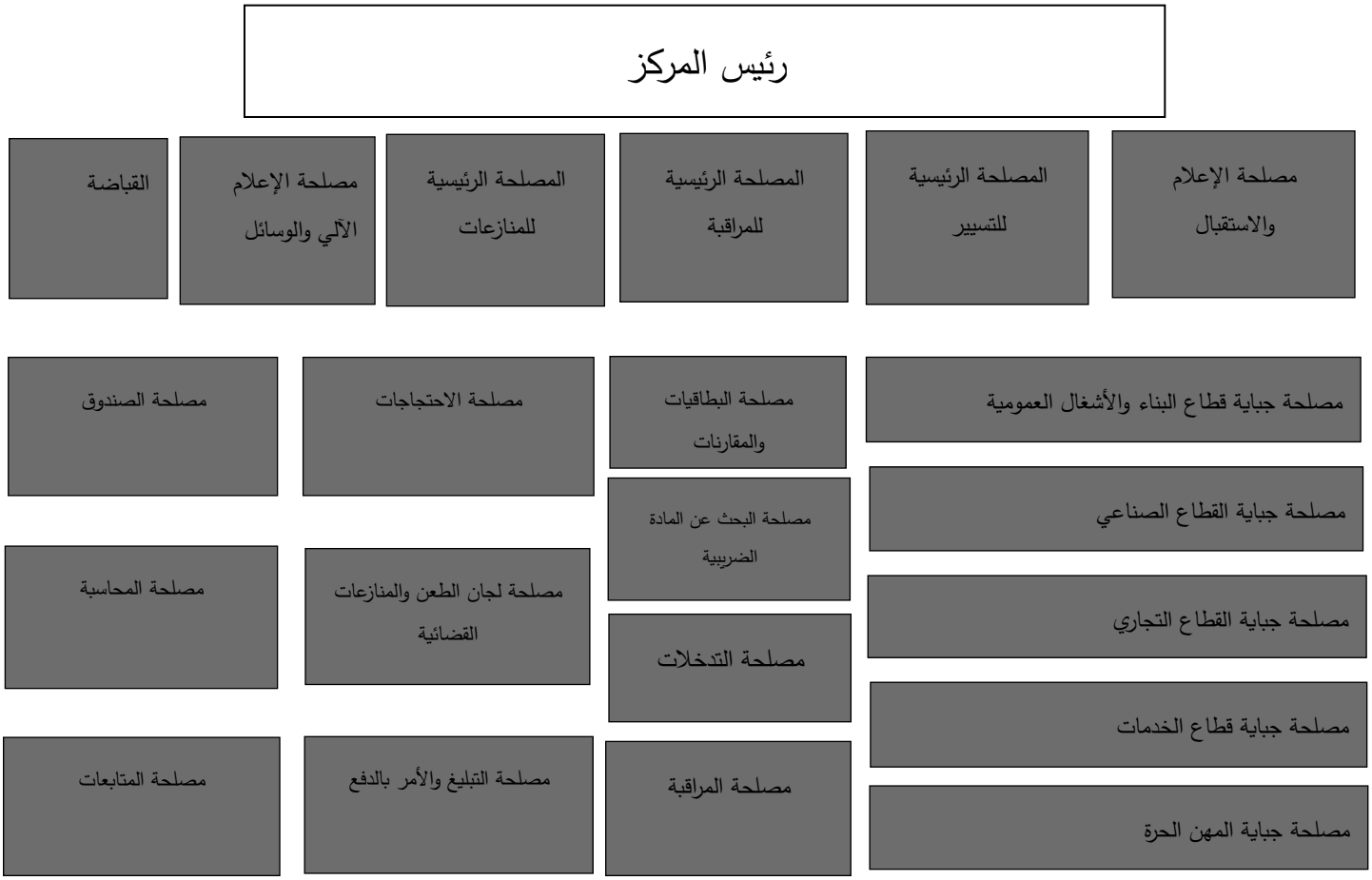
المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي لمركز الضرائب بالمدية

يخضع التنظيم الداخلي لمركز الضرائب لولاية المدية لهيكلة إدارية حديثة مصممة وفق مقاربة "المخاطب الوحيد"، بهدف ضمان الانسيابية في معالجة الملفات وسرعة اتخاذ القرار.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمركز

يتمثل الهيكل التنظيمي المعتمد لمركز الضرائب لولاية المدية في المخطط البياني الموضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية المدية



المصدر :من إعداد الطالبة بناءً على الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب للمدية والمنظم بالمرسوم التنفيذي رقم 06-327.

- **الفرع الثاني: المصالح والأقسام التابعة له**

يتشكل مركز الضرائب بالمدية من:

أولا: مصلحة الاستقبال والإعلام

تعد مصلحة الاستقبال والإعلام الواجهة الأولى لمجموعة المصالح الرئيسية، يسهر مركز الضرائب على ضمان استقبال فعال ونوعي لصالح جميع المكلفين بالضريبة وهي تحت سلطة رئيس المركز وتكلف بـ:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب

ثانيا : مصلحة الإعلام الآلي والوسائل

تتكون من إطارات متخصصة في الإعلام الآلي يقومون بتطوير ومتابعة ملفات المكلفين بالضريبة بطريقة آلية وكذلك تشرف على تسيير الوسائل لضمان سيرورة العمل داخل الأداة وتكلف بـ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

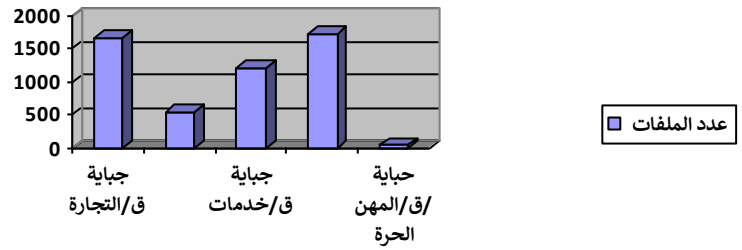
ثالثا :المصلحة الرئيسية بتسيير الملفات

تقوم بالسهر على مراقبة وتفحص ملفات او إصدار كل ما يطلبه المكلفين بالضريبة من الوثائق وتعمل هذه المصلحة بالتنسيق مع جميع المصالح الأخرى، وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية، ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للمصادقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات والمراجعة المحاسبية؛
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعادة مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها، وتضم خمسة (05) مصالح ثانوية:

1. **مصلحة جباية القطاع التجاري:** تتكفل بالملفات الجبائية للمكلفين الممارسين لنشاط التجارة بالجملة والتجزئة وعددها:1669 ملف جبائي
2. **مصلحة جباية القطاع البناء والأشغال العمومية:** تتكفل بالملفات الجبائية للمكلفين الممارسين لنشاط البناء والأشغال العمومية الكبرى والري وعددها: 1730 ملف جبائي
3. **مصلحة جباية قطاع الخدمات:** تتكفل بالملفات الجبائية للمكلفين الممارسين لنشاط الخدمات وعددها: 1206 ملف جبائي
4. **مصلحة جباية القطاع الصناعي:** تتكفل بالملفات الجبائية للمكلفين الممارسين لنشاط الإنتاجي الصناعي وعددها: 540 ملف جبائي
5. **مصلحة جباية قطاع المهن الحرة:** وتتكفل بالملفات الجبائية للمكلفين الممارسين للمهن الحرة وعددها: 48 ملف جبائي يتجسد ذلك بالقيام ببعض المهام مثل التكفل بالوعاء ومتابعة تحصيل الضرائب والحقوق والرسوم، معالجة ملفات استرجاع الرسم على القيمة المضافة وتنفيذ برامج مراجعة هذه الملفات والتي تتزايد بشكل ملفت للانتباه فمنذ فتح مركز الضرائب في أكتوبر 2025 الى غاية شهر ماي 2026وصل عدد الملفات إلى أكثر من 5100 ملف

الشكل رقم (1-4): توزيع الملفات الجبائية حسب القطاعات المختلفة بـ CDIالمدية.



المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات مصلحة التسيير لمركز الضرائب بالمدية.

يُبين الشكل (04) توزيع الملفات الجبائية حسب مختلف القطاعات الاقتصادية على مستوى مركز الضرائب لولاية المدية، حيث نلاحظ وجود تفاوت في عدد الملفات بين القطاعات، إذ تستحوذ القطاع البناء والأشغال العمومية والري على حصة أكبر من الملفات مقارنة بغيرها، مما يعكس اختلاف حجم النشاط الاقتصادي وعدد المكلفين في كل قطاع.

ويُبرز هذا التوزيع تنوع طبيعة الملفات التي يتكفل بها المركز، ويسمح للإدارة الجبائية بتوجيه جهود المتابعة والرقابة حسب أهمية كل قطاع. كما يساهم في تحسين تنظيم العمل الداخلي وتحديد احتياجات التسيير.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات تبقى مرتبطة بالمرحلة الأولى من نشاط المركز، باعتبار أن مركز الضرائب لولاية المدية حديث النشأة، مما يجعل قاعدة الملفات في مرحلة التطور والاستقرار.

رابعا: القباضة

وهي عبارة على مكان تحصل فيه الضرائب أي بمثابة خزينة وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديد التلقائية التي تتم أو عن طريق الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم، وكذلك متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلق بالتحصيل الجبري للضريبة
- مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير :

- ✓ مصلحة الصندوق
- ✓ مصلحة المحاسبة
- ✓ مصلحة المتابعات: حيت تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

خامسا: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

تقوم بمراقبة ومتابعة جميع التصاريح والملفات المتعلقة بالضرائب من خلال القيام بمهام مختلفة المنوطة بها، وتكلف بـ:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.

- اقتراح عمليات المراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصاريح المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وجداول تقييمية دورية

تعمل على تسيير :

1-مصلحة البطاقيات والمقارنات

وهي مصلحة تقوم بفرز ومعالجة جميع المعلومات الخاصة بالمكلف بالضريبة من خلال المهام الموكلة لها، وتكلف بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاص بوعاء الضريبة، وكذا مراقبتها وتحصيلها؛
- مركزة المعطيات التي جمعتها المصالح المعنية وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

2-مصلحة البحث عن المادة الخاضعة للضريبة:

التي تعمل في شكل فرق وتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

3-مصلحة التدخلات :

عبارة عن مصلحة تباشر مهامها في الميدان لتقوم بالمهام المنوطة بها، وتعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- برمجة وإنجاز التدخلات بعوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا الإنجاز في عين المكان لكل معاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.

المطلب الثالث: مهام وخدمات مركز الضرائب

يُعتبر مركز الضرائب من الهياكل الأساسية للإدارة الجبائية الحديثة، حيث يضطلع بمجموعة من المهام وذلك ضمن إطار تخصصه

الفرع الأول: مهام مركز الضرائب

ينشط مركز الضرائب في المجالات الآتية:

1-في مجال الوعاء:

❖ يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخيل للضريبة على أرباح الشركات.

❖ مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضرائب الخاضعين للنظام الحقيقي لإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية

2- في مجال التحصيل:

❖ التكفل بجداول وسندات الإيرادات، وتحصيل الضرائب، والرسوم، والأتاوى.

❖ التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية.

❖ ضبط الكتابات وتسجيل مركزة تسليم القيم.

3- في مجال الرقابة:

❖ البحث واستغلال المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات.

❖ إعادة وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

4-في مجال المنازعات:

❖ دراسة ومعاجلة الشكاوى.

❖ متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.

❖ استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة.

5-في مجال الاستقبال والإعلام:

❖ ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.

❖ التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديلها قوانينها الأساسية

❖ تنظيم وتسيير المواعيد.

❖ نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين للاختصاص مركز الضرائب

تعكس المهام المسندة لمركز الضرائب الطابع الشامل لهذا الهيكل، حيث يجمع بين وظائف الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات الجبائية، الأمر الذي يساهم في تحسين فعالية التسيير الجبائي وتقريب الخدمة من المكلفين بالضريبة.

الفرع الثاني: الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة

في إطار تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، يعمل مركز الضرائب على تقديم مجموعة من الخدمات الإدارية والجبائية التي تهدف إلى تسهيل أداء الالتزامات الجبائية وتحسين جودة الخدمة العمومية، ومن أهم هذه الخدمات:

- **استقبال المكلفين بالضريبة وتوجيههم** :من خلال تقديم المعلومات والإرشادات المتعلقة بمختلف الإجراءات الجبائية.
- **التكفل بإنشاء الملفات الجبائية** :للمكلفين الجدد وتحيين البيانات الخاصة بهم عند حدوث أي تعديل.
- **استلام ومعالجة التصريحات الجبائية** :بمختلف أنواعها والتأكد من مطابقتها للتشريع الجبائي.
- **تسليم الوثائق والشهادات الجبائية** :اللازمة للمكلفين بالضريبة.
- **استقبال ودراسة الشكاوى والتظلمات الجبائية** :والعمل على معالجتها وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها.
- **مرافقة المكلفين في استعمال الخدمات الرقمية** :التي توفرها الإدارة الجبائية، مثل منصة "جبايتك" وبوابة "رقم التعريف الجبائي الإلكتروني."
- **توفير المطبوعات والنماذج الجبائية** :اللازمة للتصريح والدفع.
- **تنظيم المواعيد واستقبال المتعاملين الاقتصاديين** :وتقديم الاستشارات المتعلقة بالتشريع الجبائي.
- **متابعة عمليات التحصيل والتسديد** :وتقديم المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين.

وتساهم هذه الخدمات في تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، كما تساعد على تحسين الامتثال الجبائي وتبسيط الإجراءات الإدارية بما ينسجم مع توجهات عصرنة الإدارة الجبائية.

من خلال ما سبق، يتضح أن مركز الضرائب لولاية المدية يُعدّ إحدى الركائز الأساسية للإدارة الجبائية الحديثة، حيث يجمع بين مختلف الوظائف الجبائية المتعلقة بالتسيير والتحصيل والرقابة والمنازعات في إطار هيكل تنظيمي متكامل. كما يساهم في تحسين جودة

الخدمة العمومية الجبائية وتقريب الإدارة من المكلفين بالضريبة، وهو ما ينسجم مع توجه الدولة نحو عصرنة الخدمات الجبائية.

المبحث الثاني: البنية التحتية والإمكانيات البشرية والمادية بمركز الضرائب لولاية المدية

تعتبر البنية التحتية والعنصر البشري كذلك الوسائل المادية من أهم المقومات التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لتحقيق أهدافها وضمان حسن سير مختلف نشاطاتها. فنجاح مركز الضرائب في أداء مهامه المتعلقة بالوعاء والتحصيل والرقابة الجبائية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توفر الموارد البشرية المؤهلة والتجهيزات والوسائل التقنية والبنية التحتية اللازمة. وعليه سيتم في هذا المبحث التعرف على الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة بمركز الضرائب لولاية المدية، وكذلك البنية التحتية مع إبراز دورها في تحسين الأداء الجبائي وتقديم خدمات فعالة للمكلفين بالضريبة.

المطلب الأول: البنية التحتية المركز الضرائب لولاية المدية

يتميز مركز الضرائب لولاية المدية ببنية تحتية ملائمة لطبيعة المهام الجبائية المسندة إليه، حيث تم تصميم مقره وفق تنظيم وظيفي يهدف إلى تسهيل سير العمل وتحسين ظروف استقبال المكلفين. ويتكون مبنى المركز من أربعة طوابق، إضافة إلى طابق تحت الأرض مخصص كمرآب لسيارات العمال، مما يساهم في تنظيم فضاء العمل وتوفير بيئة مناسبة لأداء المهام.

كما يتوفر المركز على مجموعة من التجهيزات المادية التي تساعد على ضمان سير النشاط الإداري، من بينها وجود مصعد يربط مختلف الطوابق، ونظام تدفئة مركزية، إضافة إلى كاميرات مراقبة موزعة داخل المركز بهدف تعزيز الأمن وحماية الممتلكات والوثائق الإدارية.

وعلى مستوى التنظيم الداخلي، تم توزيع المصالح حسب طبيعة اختصاصاتها، حيث نجد في الطابق الأرضي عند مدخل المركز مكتب الاستقبال والتوجيه باعتباره نقطة الاتصال الأولى مع المكلفين، كما توجد على الجهة اليسرى مصلحة القباضة والمصالح التابعة لها، إضافة إلى غرفة خاصة بمراقبة كاميرات المراقبة، بينما يتوسط هذه المصالح المصعد الذي يربط مختلف طوابق المركز.

أما الطابق الأول فيضم المصلحة الرئيسية للتسيير ومختلف المصالح التابعة لها، حيث تتكفل بمتابعة الملفات الجبائية ومعالجة التصريحات والالتزامات الخاصة بالمكلفين. ويخصص الطابق الثاني للمصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، المكلفة بمهام الرقابة والتحقيقات الجبائية، في حين يضم الطابق الثالث المصلحة الرئيسية للمنازعات التي تتولى دراسة ومعالجة مختلف القضايا والنزاعات الجبائية. أما الطابق الرابع فيضم مكتب رئيس المركز، قاعة الاجتماع، الأمانة، إضافة إلى مكتب مصلحة الإعلام الآلي والوسائل المكلفة بمتابعة الجانب التقني والرقمي.

كما يعتمد المركز على تنظيم حديث لاستقبال المكلفين، من خلال تخصيص غرف استقبال مرقمة داخل مختلف المصالح، حيث يتم استقبال المكلف بعد تحديد موعد مسبق مع العون المكلف بالملف، يتضمن تاريخ وساعة المقابلة ورقم الغرفة، مما يساهم في تنظيم عملية الاستقبال وتحسين جودة الخدمة المقدمة. غير أن هذا النظام لم يدخل حيز التطبيق الفعلي بعد، باعتبار أن المركز لا يزال في المرحلة الأولى من نشاطه.

يعكس هذا التنظيم المادي والوظيفي توجه مركز الضرائب لولاية المدية نحو تحسين ظروف العمل وتطوير الخدمات المقدمة للمكلفين، في إطار سياسة عصرنة الإدارة الجبائية، غير أن هذه التجربة تبقى مرتبطة بمرحلة الانطلاق الأولى للمركز باعتباره حديث النشأة، مما يجعل بعض الإجراءات في طور الاستكمال والتطوير.

المطلب الثاني: الموارد البشرية بالمركز

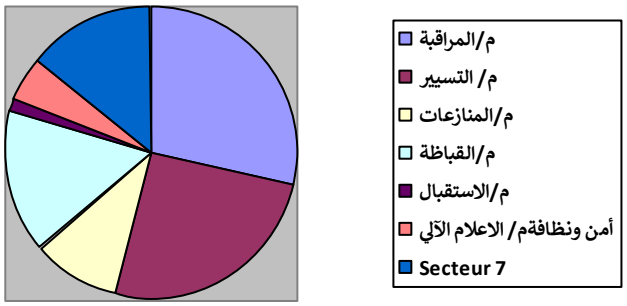
تعتبر الموارد البشرية من أهم الركائز التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية في أداء مهامها وتحقيق أهدافها، باعتبارها العنصر الأساسي في تنفيذ الإجراءات الجبائية وتقديم الخدمات للمكلفين.

الفرع الأول: توزيع العمال حسب المصالح:

يُسيّر مركزَ الضرائب رئيسُ مركزٍ مُعيّن بموجب قرار إداري من طرف مديرية الضرائب لولاية المدية والتابع لها إقليمياً. ويتكون تعداد موظفي وعمال مركز الضرائب من **65 فرداً** (56 موظفاً إدارياً، و09 أعوان مكلفين بالحراسة والنظافة والصيانة)، موزعين عبر مصالحه المختلفة كالتالي:

- رئيس المركز وموظف بالأمانة.(02)
- مصلحة المراقبة والبحث: تضم 18 موظفاً.
- مصلحة التسيير: تضم 16 موظفاً.
- مصلحة المنازعات: تضم 06 موظفين.
- القباضة: تضم 10 موظفين.
- مصلحة الاستقبال والتوجيه: تضم موظفاً واحداً.(01)
- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: تضم 03 موظفين.
- أعوان الأمن والنظافة والصيانة: 09 أعوان (06 أعوان أمن وحراسة، و03 أعوان نظافة وصيانة)

الشكل(1-5): يمثل توزيع العمال حسب المصالح



المصدر: من إعداد الطالبة حسب المعطيات المقدمة من مركز الضرائب

يُبين الشكل (05) توزيع العمال حسب مختلف المصالح بمركز الضرائب لولاية المدية، حيث نلاحظ تفاوتًا في عدد الموظفين بين المصالح، وذلك حسب طبيعة المهام وحجم العمل المسند لكل مصلحة. وتستحوذ المصالح المرتبطة بتسيير الملفات ومتابعة المكلفين على نسبة أكبر من الموارد البشرية، نظرًا لدورها الأساسي في معالجة الملفات والقيام بالمهام الجبائية اليومية.

كما يعكس هذا التوزيع محاولة المركز تنظيم موارده البشرية بما يضمن السير الحسن لمختلف المصالح، مع الإشارة إلى أن هذه المعطيات مرتبطة بالمرحلة الأولى من نشاط المركز باعتباره حديث النشأة، وقد تعرف تطورًا وفق احتياجات العمل مستقبلاً.

الفرع الثاني: توزيع العمال حسب الرتب

- متصرف رئيسي: 01
- محلل جبائي مركزي: 01
- مساعد مهندس: 01
- مفتش: 15

- مفتش مركزي: 15
- مفتش قسمي: 15
- مفتش رئيسي:09
- مبرمج جبائي: 01

تُظهر معطيات توزيع الموظفين بمركز الضرائب لولاية المدية تنوعًا في الرتب والاختصاصات بما يتماشى مع طبيعة المهام الموكلة لهذا الهيكل الجبائي الجديد، حيث تضم التركيبة البشرية إطارات إدارية وجبائية وتقنية تسمح بضمان مختلف الوظائف المرتبطة بالتسيير، المتابعة، الرقابة، والتحصيل.

ويلاحظ من خلال هذا التوزيع أن فئة المفتشين بمختلف رتبهم تمثل النسبة الأكبر من تعداد الموظفين، خاصة المفتشين المركزيين والمفتشين القسميين، وهو ما يعكس أهمية هذه الفئة في معالجة الملفات الجبائية، متابعة التصريحات، وتنفيذ مختلف الإجراءات المرتبطة بالتسيير والرقابة الجبائية .كما يتوفر المركز على إطارات عليا مثل المتصرف الرئيسي، المحلل الجبائي المركزي، ومساعد المهندس، حيث تساهم هذه الكفاءات في التأطير الإداري وتحليل الوضعيات الجبائية والمساهمة في تحسين طرق العمل داخل المركز .ومن جهة أخرى، يشير وجود مبرمج جبائي وتقني سامٍ في الإعلام الآلي إلى أهمية الجانب التقني في تسيير المركز، خاصة في ظل اعتماد الإدارة الجبائية على الأنظمة الرقمية مثل نظام SAP الذي يتطلب توفر كفاءات قادرة على متابعة الجانب المعلوماتي وضمان السير الحسن للمنصات الرقمية.

كما يعكس هذا التوزيع وجود موارد بشرية متنوعة تجمع بين الخبرة الجبائية والقدرات التقنية، وهو ما يساهم في إنجاح عملية عصرنة الخدمات الجبائية. غير أن حداثة إنشاء المركز وكونه في مرحلة الانطلاق يجعل هذه الموارد البشرية بحاجة إلى مواصلة التكوين والتأهيل

المستمر، خاصة فيما يتعلق باستغلال الأنظمة الرقمية الجديدة وتطوير أساليب العمل الإلكتروني.

الفرع الثالث: التأهيل والتكوين المهني

إن تأهيل العنصر البشري من أهم الركائز الأساسية لنجاح عملية عصرنة الإدارة الجبائية، باعتبار أن فعالية الأنظمة الرقمية لا تعتمد فقط على توفر الوسائل التقنية، وإنما ترتبط بمدى قدرة الأعوان على التحكم في استعمالها.

وبالنظر إلى حداثة إنشاء مركز الضرائب لولاية المدية، فقد استفاد أعوان المركز من عملية تأهيل وتدريب تهدف إلى تمكينهم من التعامل مع نظام **SAP**، حيث تم تدريبهم على مختلف العمليات المرتبطة بتسيير الملفات الجبائية ومعالجة المعلومات إلكترونيًا.

غير أن عملية التأهيل لم تُستكمل بشكل نهائي، باعتبار أن النظام يمثل نمطًا جديدًا في التسيير ويتطلب فترة من الممارسة والتدرج لاكتساب الخبرة الكافية في استعمال مختلف وظائفه. كما أن التطور المستمر للأنظمة الرقمية والإجراءات الجبائية يجعل التكوين المستمر ضرورة لضمان التحكم الأمثل في هذه الأدوات وتحقيق الأهداف المرجوة من عصرنة الإدارة الجبائية.

المطلب الثالث: الإمكانيات المادية والتقنية

تُعدّ الإمكانيات المادية والتقنية من العوامل الأساسية التي تساهم في تحسين أداء الإدارة الجبائية وضمان فعالية مختلف خدماتها. فمع التوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية ورقمنة الإجراءات، أصبح توفير التجهيزات الحديثة والوسائل التقنية المتطورة ضرورة حتمية لتسهيل معالجة الملفات الجبائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.

الفرع الأول: الوسائل المادية والتجهيزات:

✓ **عدد المكاتب الإدارية**

يتوفر مركز الضرائب على بنية تحتية إدارية تضم تسعين (90) مكتباً مجهزاً بمختلف الوسائل والتجهيزات الضرورية لأداء المهام الجبائية، موزعة على أربعة (04) طوابق، بما يضمن حسن تنظيم المصالح وتوفير ظروف عمل ملائمة للموظفين واستقبال المكلفين بالضريبة في أحسن الظروف.

✓ **قاعات الاستقبال والتوجيه:**

يحتوي مركز الضرائب لولاية المدية على قاعة استقبال وتوجيه واحدة، تُعدّ الواجهة الأولى للمركز، حيث تتولى استقبال المكلفين بالضريبة وتوجيههم نحو المصالح المختصة، بالإضافة إلى تقديم المعلومات والإرشادات اللازمة المتعلقة بالإجراءات والخدمات الجبائية المختلفة.

✓ **تجهيزات الأرشيف:**

1- قاعة الملفات (الأرشيف المركزي):

يضم مركز الضرائب قاعة خاصة بحفظ وأرشفة الملفات الجبائية، تُعرف داخل الإدارة بنظام الأرشيف المتحرك .(*Rayonnage Mobile*) وتتكون هذه القاعة من خزائن معدنية متراصة ومثبتة على قواعد متحركة تسمح لها بالانزلاق أفقياً على سكك خاصة، مما يسهّل عملية تخزين الملفات واسترجاعها مع استغلال أمثل للمساحة المتاحة. ويُعد هذا النظام من الوسائل الحديثة المعتمدة في تنظيم الأرشيف، حيث يساهم في المحافظة على الملفات الجبائية وضمان سهولة الوصول إليها عند الحاجة .تميز عملية أرشفة الملفات الجبائية داخل هذه القاعة بالاعتماد على نظام ترميز رقمي يسمح بتحديد الملفات بواسطة رموز تعريفية خاصة بدلاً من الأسماء والألقاب. ويُعد هذا النظام آلية فعالة لضمان سرية البيانات

وحماية هوية المكلفين بالضريبة، كما يكرّس مبادئ الشفافية والنزاهة في العمل الإداري، إذ تتم عمليات الفحص والمراقبة الجبائية بالاعتماد على هذه الرموز دون معرفة مسبقة بهوية أصحاب الملفات، مما يعزز موضوعية الإجراءات ويحد من أي تدخلات أو اعتبارات شخصية .

تضم هذه القاعة نظاماً حديثاً لحفظ وأرشفة الملفات الجبائية، حيث زُوِّدت بتجهيزات أمنية متطورة، من بينها نظام خاص للكشف عن الحرائق والوقاية منها، بهدف حماية الوثائق والملفات من مختلف المخاطر المحتملة.

كما يخضع الدخول إلى هذه القاعة لإجراءات أمنية صارمة، إذ يتم التحكم في الولوج إليها بواسطة رمز سري (*Code d'accès*) مثبت عند المدخل، ولا يُسمح بالدخول إلا للأشخاص المخولين بذلك. ويقتصر الاطلاع على هذا الرمز واستعماله على رئيس المركز والموظف المكلف بتسيير الأرشيف، مما يعزز سرية الملفات ويحافظ على أمن المعلومات والوثائق الجبائية المحفوظة داخل القاعة.

2-الأرشيف الفرعي

توجد في كل مصلحة غرفة أرشيف فرعية تُستعمل لأرشفة الوثائق اليومية والجارية.

✓ **وسائل النقل**

فيما يتعلق بوسائل النقل، يستفيد مركز الضرائب لولاية المدية من سيارة إدارية واحدة موضوعة تحت تصرفه من طرف المديرية الولائية للضرائب، وتُستخدم في التنقلات المهنية وإنجاز المهام الإدارية والميدانية المرتبطة بنشاط المركز، بما يساهم في ضمان السير الحسن لمختلف الأعمال والخدمات الجبائية.

الفرع الثاني: الأنظمة المعلوماتية ووسائل الرقمنة :

يتوفر مركز الضرائب لولاية المدية على مجموعة من تجهيزات الإعلام الآلي التي تساهم في ضمان السير الحسن لمختلف الأنشطة الإدارية والجبائية. حيث يضم المركز حوالي خمسة وخمسين (55) جهاز إعلام آلي موزعاً على مختلف المصالح والفروع، بالإضافة إلى خمس وعشرين (25) طابعة تُستخدم في معالجة وطباعة الوثائق الإدارية والجبائية. كما يتوفر المركز على خادم معلوماتي (*Server*) يُستعمل في تخزين البيانات وتسيير قواعد المعطيات وضمان الربط بين مختلف المصالح، بالإضافة إلى جهازين (02) للماسح الضوئي (*Scanner*)، مما يساهم في تعزيز فعالية العمل الإداري ودعم مسار الرقمنة وعصرنة الإدارة الجبائية.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي لتسيير المكلفين بالضريبة عبر نظام "جبايتك (SAP) " والعوائق التقنية

إن إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية يعتبر مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث، لذا تمت الاستعانة بمكتب استشارة أجنبي لإطلاق مشروع جديد من خلال إعداد دفرت شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة من جهة وبالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب من جهة أخرى، وفي الأخرى تم توظيف متعامل إسباني (أندار سيتماس) من أجل اقتناء ووضع نظام معلوماتي يتكون من 50 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة

المطلب الأول: ماهية نظام SAP

يُعد نظام SAP من أبرز الأنظمة المعلوماتية الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات في تسيير ومعالجة البيانات، حيث يسمح بدمج مختلف العمليات داخل قاعدة معلومات موحدة. وقد تم اعتماده في الإدارة الجبائية بهدف عصرنة طرق التسيير، تحسين معالجة الملفات

الفرع الأول: تعريف نظام SAP الجبائي

هو نظام معلوماتي مندمج يتكون من عدة وحدات برمجية استجابت لمتطلبات المهام الحِرفية للإدارة الجبائية، حيث تم ضبطه وتطويره ليتوافق مع احتياجات المديرية العامة للضرائب وبرمجته على أجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها.

الفرع الثانيً: تنظيم مشروع النظام المعلوماتي الجبائي (SAP)

تم تنظيم المشروع في عدة ورشات عمل أساسية، أبرزها:

- **ورشة الاندماج الوظيفي** :وتضم 7 مجموعات عمل ترتبط بالمسارات الحِرفية المحددة في دفتر الشروط.
- **ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات.**
- **ورشة الواجهات البرمجية وتطويرها.**
- **ورشة الهندسة المعمارية والتقنية.**
- **ورشة الإيرادات والتوزيع.**
- **ورشة التكوين (التدريب).**
- **خلية التخطيط، إدارة المخاطر، والتسيير الوثائقي.**

الفرع الثالث: أهداف النظام المعلوماتي الجبائي(SAP)

تتلخص أهم الأهداف المرجوة من إدراج هذا النظام التكنولوجي الحديث فيما يلي:

1. **عصرنة الإدارة والعمليات** :إلغاء التعامل المادي (الورقي) في مختلف المراحل (الوعاء، التحصيل، المنازعات، وتسيير الملفات)، وتخفيف العبء الإداري عن الأعوان والموظفين.
2. **تحسين المراقبة ومكافحة التهرب** :تحكّم أفضل في قاعدة بيانات المكلفين بالضريبة، مما يسهم في مكافحة الغش الضريبي والحد من الاقتصاد الموازي.

3. **سرعة تبادل المعلومات** :ضمان التدفق السريع للبيانات بين مختلف المصالح الجبائية والمؤسسات الشريكة عبر واجهات رقمية موحدة، مع ضبط صلاحيات ولوج الأعوان للمنظومة.
4. **اتخاذ القرار واستخراج الإحصائيات** :توفير جداول بيانية ومؤشرات تسيير آنية وبمصداقية عالية تتيح تقييم نجاعة المصالح، متابعة التحصيل، وإعداد الإحصائيات.
5. **تسهيل الإجراءات للمكلفين** :تمكين المكلفين بالضريبة من الولوج الآمن والسهل إلى حساباتهم الجبائية الإلكترونية.

المطلب الثاني: دليل التصريح الالكتروني عبر منصة "جبايتيك".

يمكن للمكلف بالضريبة الذي يرغب في الاستفادة من خدمات "جبايتك" عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.jibayatic.dz، بالتسجيل المسبق وسيستفيد من ترحيب شخصي حيث تمنح للمكلف العضوية المساحة خاصة وأمنة والتي تشمل المعاملات التي قام بها على شكل لوحة تحكم.

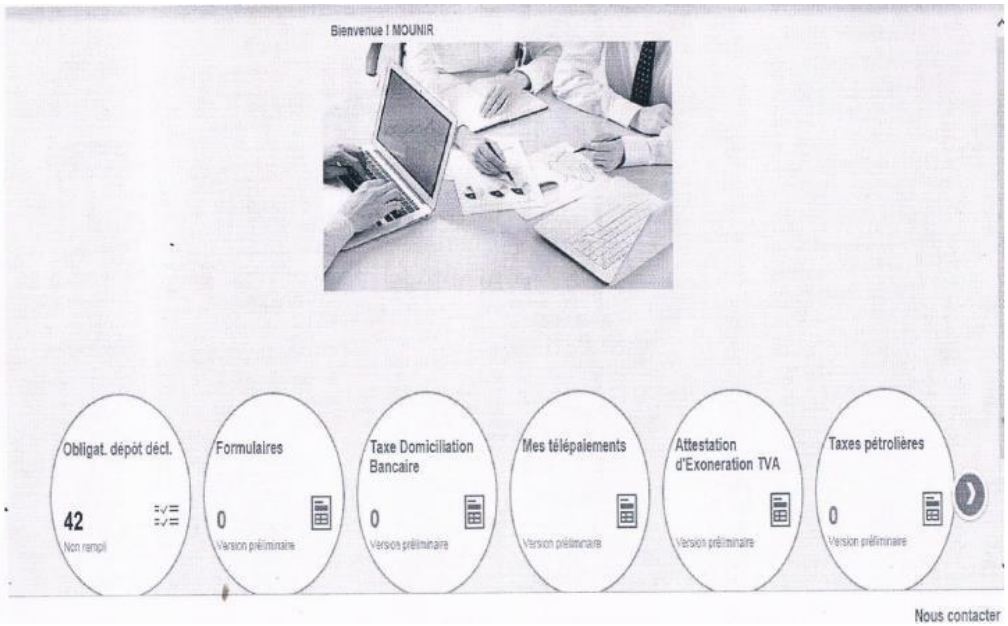
وللاشتراك يتقدم المكلف بطلب لمركز الضرائب ويتضمن ملف الاشتراك ما يلي:

- استمارة طلب الاشتراك، انظر الملحق رقم (01)
- كتاب الأحكام العامة.
- كشف الحساب المصرفي(RIB)

تفويض من دافع الضرائب العضو يصرح للموقع على الاستمارة الاشتراك بالتصرف نيابة عنه، إذا لم يكن موقع على الاستمارة هو ممثله القانوني. انظر الملحق رقم (02)

بعد تشكيل الملف يقوم المكلف بتحديد اختياره على جبايتك لإيداعه على مستوى مصلحة الاستقبال بمركز الضرائب في يوم التقديم يتلقى في ضرف مختوم رمز الوصول الخاص به إلى مساحته الخاصة على بوابة جبايتك.

ومن خلال استمارة التصريح الإلكتروني سلسلة G50، وبعد الدخول إلى موقع جبايتك وباستخدام كلمة السر واسم المستخدم المسلمة من طرف مركز الضرائب يتم الدخول إلى الأرضية الخاصة بالمكلف، وبعد الدخول إلى الأرضية تظهر لنا عدة خصائص والتي تظهر في النافذة التالية:



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

بعدها يتم اختيار من النافذة أحد الالتزامات الواجبة عليه بصفة شهرية أو ثلاثية أو سنوية، وهنا يجب على المكلف بالضريبة ملأ المعلومات بتركيز وعناية لمختلف أنواع الضرائب الواجبة عليه: الرسم على القيمة المضافة TVA، ضريبة على الدخل الإجمالي صنف أجور SALAIRE \ IRG، وغيرها من الضرائب والرسوم

وبمجرد إدخاله لرقم الأعمال الخاص به أو القاعدة الخاضعة يقوم النظام بحساب تكلفة مجموع الضرائب آليا وبدون عناء وفي الأخير يقوم المكلف بطباعة إشعار بالدفع يقدم هذا الإشعار للقباضة التابعة لمركز الضرائب ويكون التسديد إما نقدا أو شيك.

الفرع الأول: الرقمنة من طرف الإدارة الجبائية (داخليا)

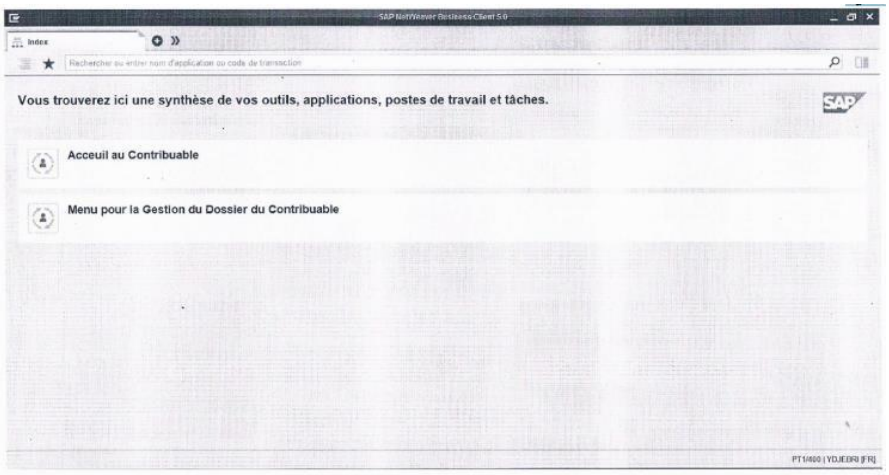
بعد إحضار هذه الوثائق التقرب إلى مركز الضرائب في مصلحة الاستقبال يقوم العون بمراجعة المعلومات وإدخالها إلى برنامج SAP وهو البرنامج الداخلي للإدارة الجبائية وذلك باستخدام NIF وهذا بغية والتأكد منها ولرقمنة الملف وهذا باستخدام رقم داخلي يسمى بـ: BP((Business Partner)

حيث تمت ترقية التسمية من المكلف بالضريبة إلى تسميته بالشريك الاقتصادي بما يعكس تحولًا في طبيعة العلاقة بين الإدارة الجبائية والمؤسسات، من علاقة قائمة أساسًا على الالتزام والرقابة إلى علاقة تقوم على المرافقة، التوجيه، وتسهيل الامتثال الجبائي".

نرجع إلى BP: هو رقم وطني تسلسلي للملف الجبائي يتكون من 10 أرقام

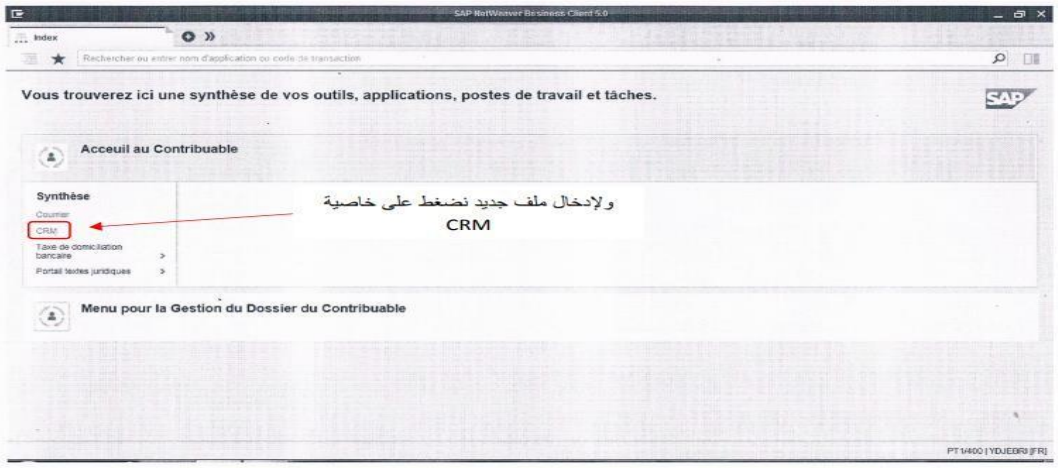
بالنسبة للشخص الطبيعي يبدأ برقم *********1

والشخص المعنوي يبدأ *********2، وهذا بعد المرور بعدة مراحل يقوم العون بالدخول إلى الأرضية الإلكترونية الخاصة بالإدارة الجبائية SAP، تظهر للعون نافذته الخاصة يقو م بالدخول بواسطة إسم المستخدم وكلمة السر الخاصة به وبعد ذلك تظهر له نافذة على الشكل التالي:

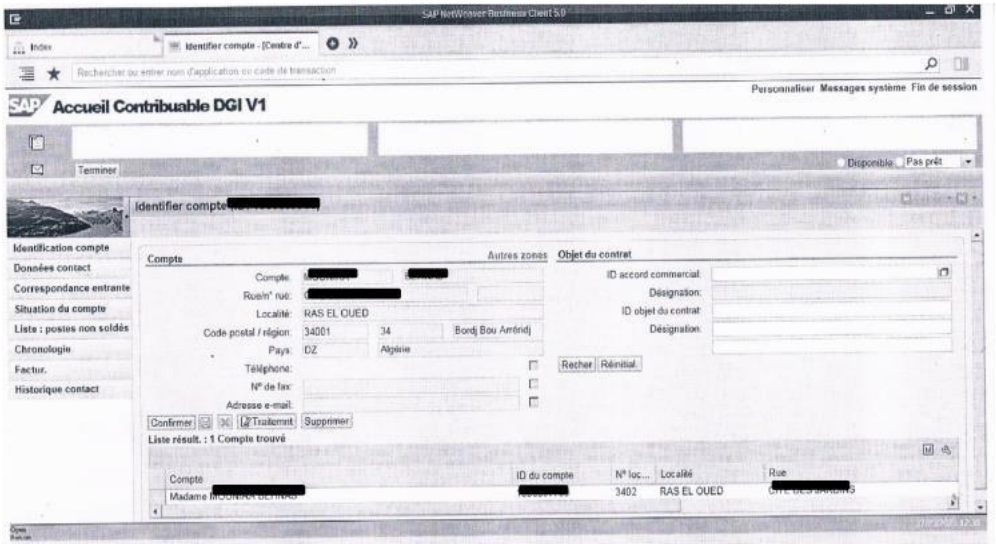


المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

بحيث أنه في مصلحة الاستقبال تظهر جميع الخصائص نوافذ المصالح الأخرى، ولإدخال ملف جديد نضغط على خاصية CRM في النافذة التالية:



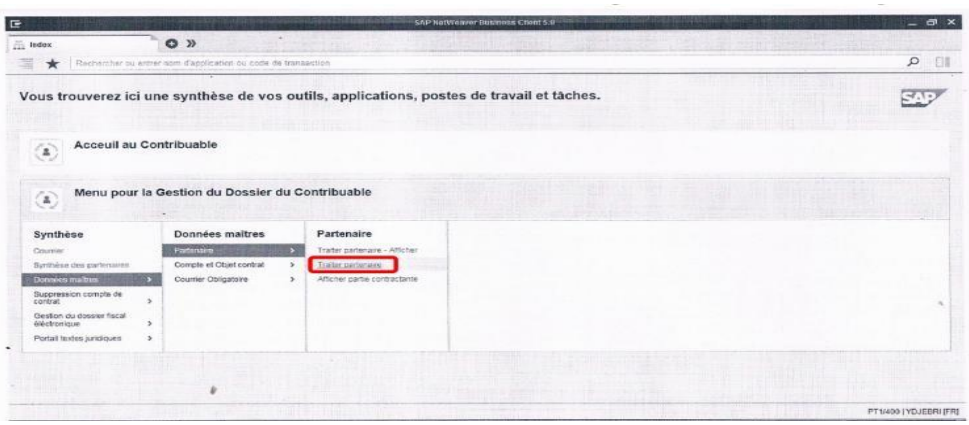
فالنظام SAPيسمح بالبحث عن المكلف في جميع مراكز الضرائب المطبقة للرقمنة على المستوى الوطني وهذا بواسطة الاسم أو NIFأو BPحسب النافذة التالية:



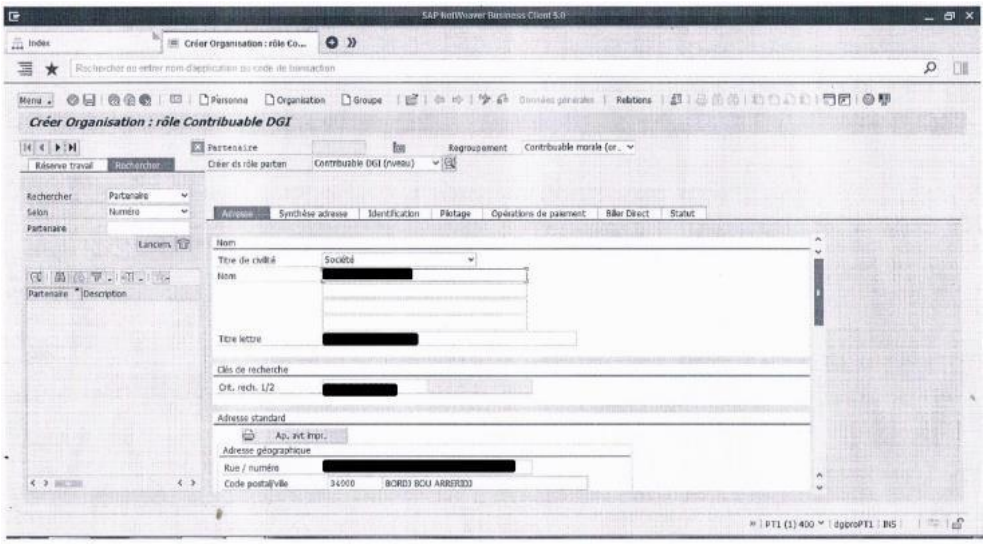
المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

وهذا سهل من مهمة الأعوان والإدارة الجبائية في أداء مهمتها بأكمل وجه وأقل خطأ، وكذلك من الخدمات والمميزات التي يقدمها لمصلحة الاستقبال طلب C20، طلب الرسم التوطين البنكي ...

وكذلك يمكن للمكلف إيداع طلب غلق الملف الجبائي، والطلبات تظهر عند مصلحة التسيير للمصادقة عليها وهذه الخصائص كلها إضافات لمصلحة الاستقبال. وبالعودة إلى تسجيل مكلف جديد نذهب إلى خاصية traiter partenaireمن خلال النافذة التالية:



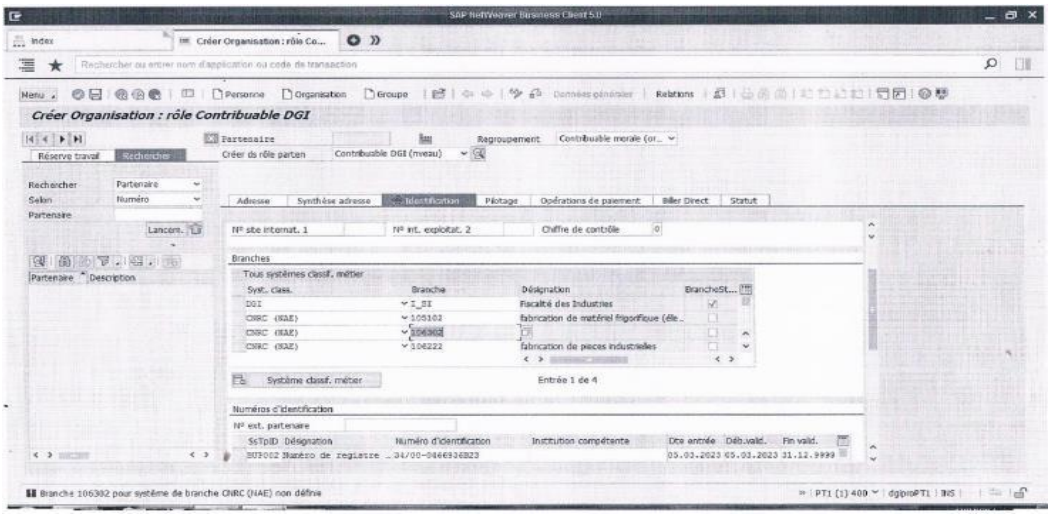
من خصائصها نختار pilotage لاختيار نوع المكلف المراد إضافته لنظام SAP من خلال نافذة التالية:



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

مثال: شخص معنوي نقوم بكتابة اسم الشركة، المسير، العنوان، طبيعة النشاط ...

بعد التأكد من المعلومات في نظام SAPمع الملف الورقي ننتقل إلى المرحلة الموالية وهي الشكل القانوني نقوم بإدخال معلومات التالية: سجل التجاري، نوع النشاط، رقم السجل، الأنشطة الثانوية، وهذا عبر خاصية Identification الموضحة في هذه النافذة:

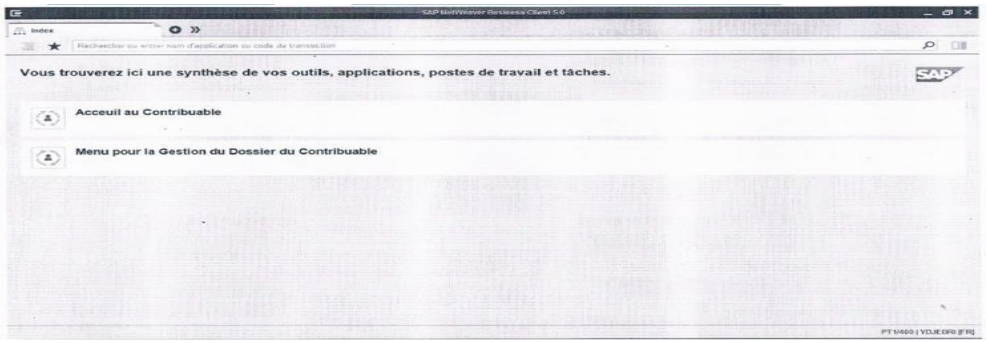


المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

وتظهر المعلومات بواسطة الرقمنة أو البرنامج SAP على شكل اختصارات وأيقونات في البرنامج وبعدما يقوم العون بالتأكد من المعلومات المدخلة للأرضية وصدارة لرقم BP يقوم بكتابته على ظهر الملف الورقي ارسال الملف الإلكتروني مع الورقي إلى مصلحة التسيير.

ثانيا: مصلحة التسيير

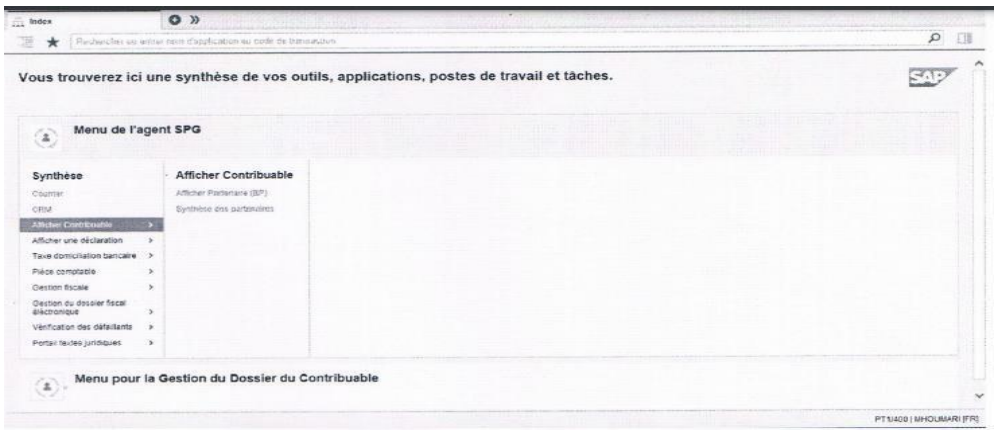
مصلحة التسيير هي مصلحة مكلفة باستقبال الملف من طرف مصلحة الاستقبال بعد إدخاله في الرقمنة ووضع نسخة ورقية كذلك. كما تطرقنا سابقا بعد استلام الملف المادي والملف المعنوي(الإلكتروني) من طرف عون المكلف في مصلحة التسيير يقوم بمراجعة الملف ومقارنته بالملف الورقي وهذا الملف يجده في نافذة SAP في الخاصية التالية:



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

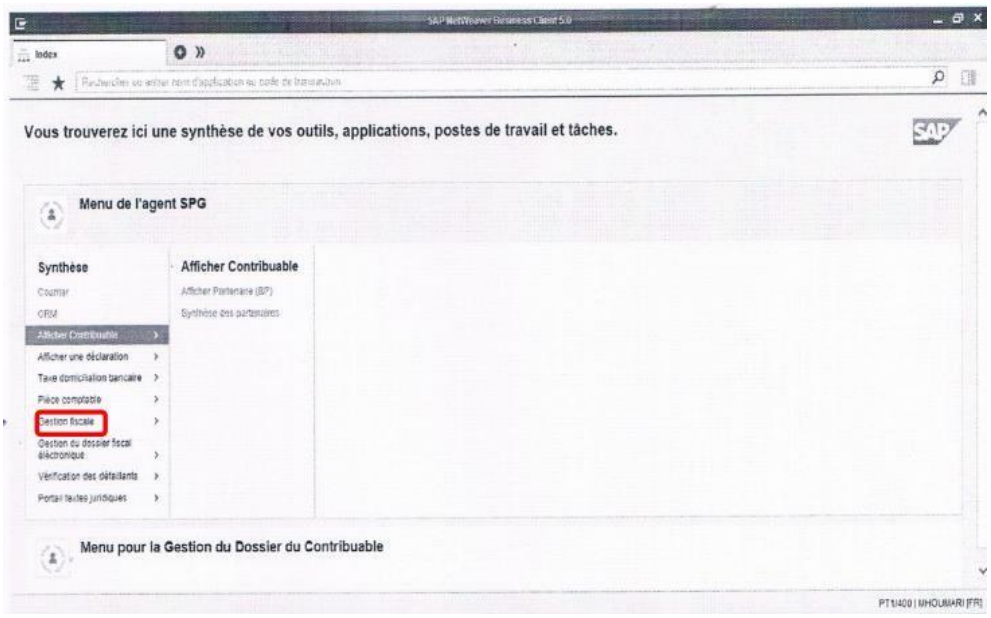
وكذلك التأكد من المعلومات وفي هذه الحالة عندما يكون المكلف لديه ملف جديد فهناك حالات عندما يكون هناك طلبات لتغيير العنوان أو تغيير النشاط فبواسطة SAP تظهر نافذة العون مصلحة تسيير الملفات خاصيتين أو قائمتين القائمة الأولى تخص طلبات التوطين البنكي والثانية تخص تسيير المكلف الجبائي، فقبل الرقمنة كانت عملية استلام الملف من المكلف وإدخاله من طرف مصلحة التسيير مباشرة بعد العصرنة الإدارية أصبحت هذه المهمة دور من أدوار مصلحة الاستقبال، ومصلحة التسيير

وبالعودة لتسيير الملف الجبائي بواسطة الرقمنة يضغط العون على القائمة من SAP تظهر له مجموعة من الخصائص منها خاصية afficher contribuable كالآتي:



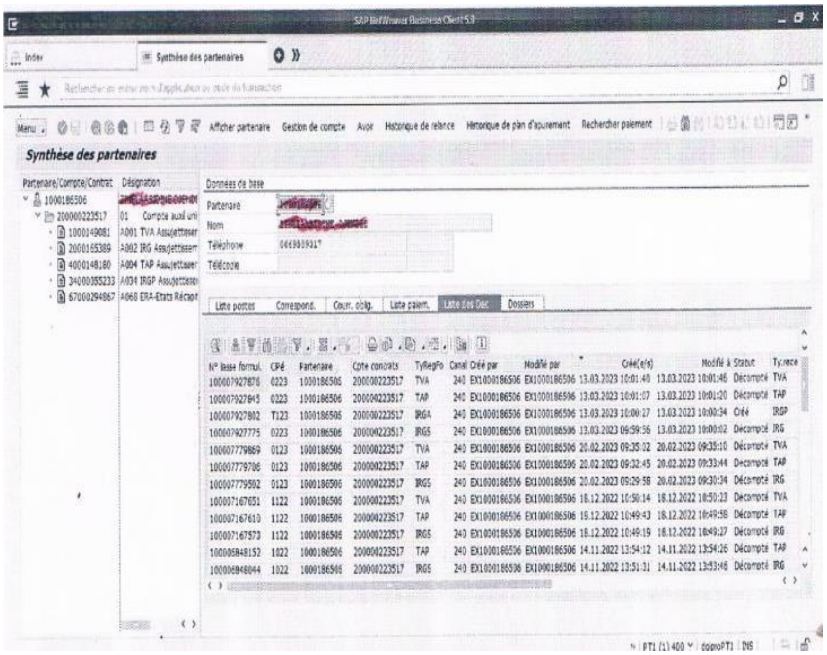
المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

بعد التأكد من المعلومات تقوم المصلحة بغلق الملف الورقي وإرساله إلى الأرشيف الخاص وهنا تنتهي مهمة الملف الورقي يبقى مجرد دليل مادي فقط، بعدها بواسطة SAP يقوم العون بإدخال كافة الالتزامات الجبائية الواجبة على المكلف الجبائي من: TVA،ERA، IBS،IRG الخاضع لها حسب نشاطه والتي تظهر له في بوابته الإلكترونية جبايتك الخاصة به من أجل السماح بإدلاء تصريحاته، فور قيام المكلف بالتصريحات وبالضغط على "تأكيد" تظهر تصريحاته في نافذة عون مصلحة التسيير حسب القسم تابع له عبر نافذة Synthése تظهر قائمة نختار منها gestion fiscale كالآتي:



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

تظهر لنا خاصية liste des déclaration كالتالي:



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

تسمح لنا بالاطلاع على مختلف تصريحاته سوآءا كانت في المدة المحددة أو متأخرة أو غير مصرح بها، قمنا بفحص في المثال حالة شخص طبيعي وهذا بالبحث عليه بواسطة

BP الشخص المعنوي يظهر إسم المكلف محضر نشاط التزاماته التي تظهر له في بوابة جبايتك إذا كان هناك خلل في أحد الالتزامات التي لم تظهر له في جبايتك يقوم المكلف بالتقدم إلى مركز الضرائب وايداع طلب بإضافة الالتزامات الناقصة، ومن أدوار مصلحة تسيير الملفات الرقابة على التصريحات بواسطة SAP، وهذا عبر ألوان مختلفة لتمييز بين مختلف التصريحات:

- **اللون الأخضر**: للتصريحات المصرح بها في الوقت المحدد.
- **اللون الأصفر**: للتصريحات المتأخرة.
- **اللون الأحمر**: للالتزامات غير المصرح بها.

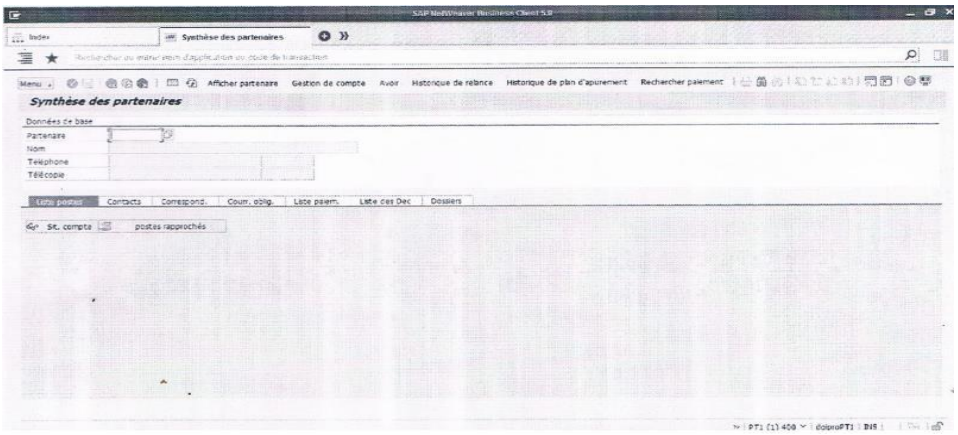
وكذلك يسمح لنا SAP بإلقاء نظرة على المدفوعات التي دفعها المكلف سوآءا كانت أقساط أو كل الالتزامات وتظهر أيضا قائمة التصريحات الكلية التي قام بها المكلف، وبعد التأكد من تصريحاته وفي حالة وصول معلومة للإدارة الضريبية على شكل بطاقة معلومات بأن المكلف قام بالتحصيل على رقم أعمال معين يقوم العون بمقارنة بطاقة المعلومات بتصريحاته وفي حالة نقصان أو تهرب من تصريح، تقوم المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات الجبائية على الرقابة الشكلية والانتقال من مرحلة التأكد من المعلومات و فحص التصريحات إلى مرحلة الرقابة الشكلية، بعدها يتم إرسال الملف إلى مصلحة المراقبة المكلفة بإعداد الجدول الفردي وهذا في حالة وجود خلل. وفي حالة وجود تصريحات حقيقية صحيحة يتم تحويل التصريحات إلى مصلحة القباضة التي مهمتها قبض المدفوعات من المكلف

1-القباضة

قسم الصندوق (أمناء الصندوق):

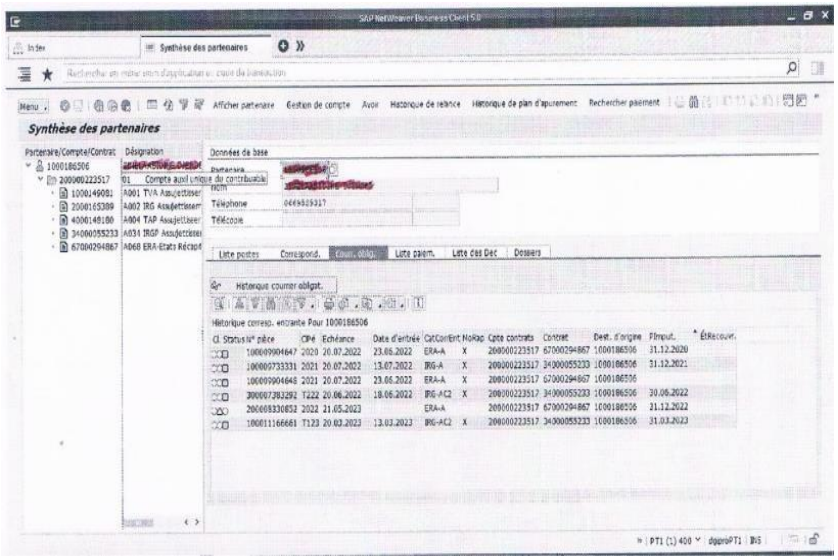
هم أعوان يمثلون أول قسم في القباضة مهمتهم قبض الأموال مباشرة من المكلف وتحرير سند التسديد او بيان التسديد وهذا عندما يتقدم المكلف إلى الشباك الخاص بالصندوق سواءا

كان في الفترة المحددة او خارجها، ويقابله عون يسمى أمين الصندوق يقوم بطلب من المكلف رقم BP الخاص به وكذلك إشعار بالدفع الذي يقوم بطبعه من موقع جبايتك الخاص به بعد قيامه مختلف التصريحات. يقوم العون بالدخول إلى الأرضية SAP عن طريق إسم المستخدم وكلمة السر تظهر نافذة Liste postes كما يلي:



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

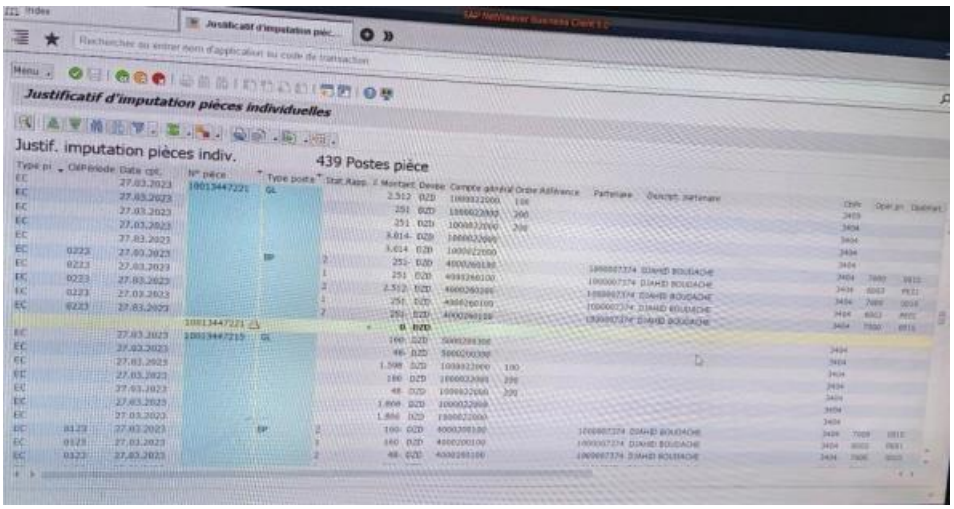
التي تظهر فيها مختلف الالتزامات والتصريحات المصرح بها في خاصية: courr oblig وتظهر كذلك بألوان مختلف قصد مساعدة العون على أداء مهامه فمثال اللون الأخضر يمثل التصريحات في وقتها واللون الأصفر يمثل التصريحات المتأخرة واللون الأحمر يدل على اللازمات غير المصرح بها وهذا من أجل تحرير عقوبات وغرامات التأخير وكذلك هذه النافذة تسمح لنا بالاطلاع على مختلف تسديداته من أول يوم في مركز الضرائب.



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب

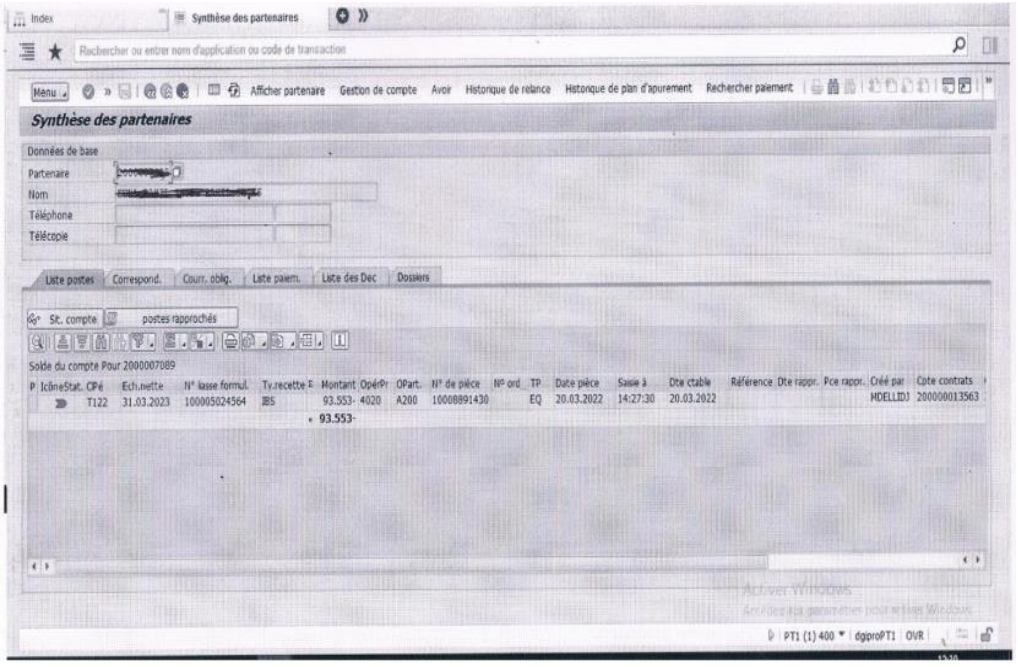
قسم المحاسبة:

هو قسم تابع لمصلحة القباضة مهمته مسك حسابات الخاصة بالمكلفين سواءا كانوا معنويين أو طبيعيين فبعد تقدم المكلف إلى الصندوق وتسديد مستحقاته وتأكيد أمين الصندوق للمعطيات تظهر في قسم المحاسبة مختلف العمليات والأموال المقبوضة في اليوم والشهر وعلى مدار السنة، وتختلف نافذة قسم المحاسبة على أقسام الأخرى أو مصالح الأخرى فهي تظهر على شكل محاسبي مثال: TVAتظهر بحساب 4000200100 وغرامات التأخير 5002000300 أما IBS فتظهر بحساب 4010011200وهذه الأرقام عبارة عن رموز مدمجة في نظام SAP ويقوم عون قسم المحاسبة بالاطلاع يوميا على هذه الإيرادات قسم الصندوق ومراجعته كل ضريبة على حدى و يقوم بتسجيلها في دفتر يومي خاص على شكل قيود محاسبية و يقوم كذلك بحساب مجموع الإيرادات لمختلف الضرائب كالآتي:



- قسم المتابعة:

هو قسم يختص في متابعة المكلف في حالة تهرب او نقص في التصريحات تقوم مصلحة المراقبة بإرسال الجدول الضريبي(rôle) الخاص بالمكلف والتي تظهر في النافذة الخاصة لعون قسم المتابعة كالآتي:



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب

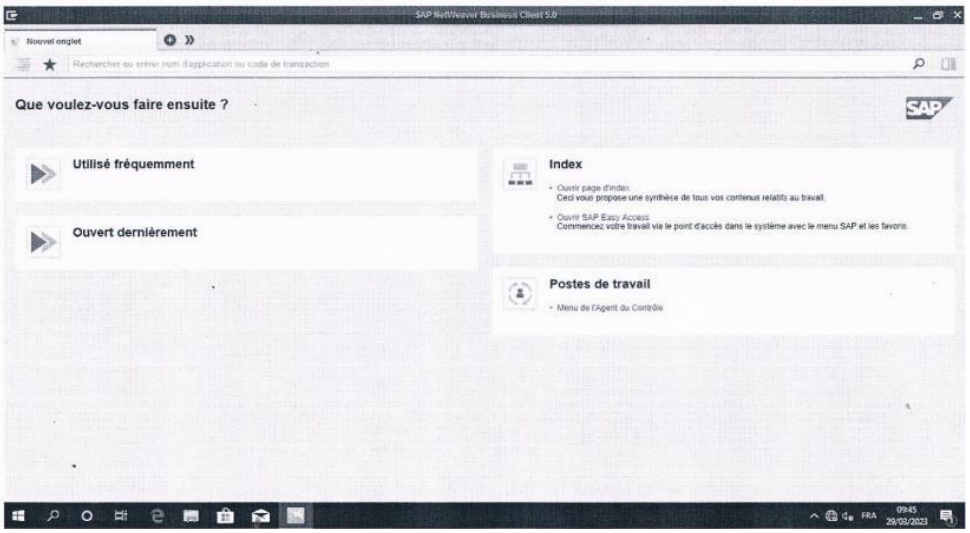
والذي يسمح له بمزاولة مهامه اتجاه المكلف وهذا بعد ورود معلومات حوله تقوم المصلحة بإعذار المكلف 30 يوم وفي حالة عدم الرد تقوم مصلحة المتابعة ،باتخاذ الإجراءات القانونية نحوه فبعد دخول العون إلى الأرضية الرقمية SAP تظهر نافذة الخاصة به وباستخدام BP المكلف يقوم بالدخول إلى الجدول الضريبي نجد رقم ROLE الخاص به وتاريخ صدوره وتاريخ استحقاقه وكل معلومات الخاصة بالضريبة وكذلك سبب إصداره تقوم المصلحة بإرساله في فترة محددة في ضرف مغلق مختوم عبر البريد إذا قام المكلف بالرد تقوم الإدارة الضريبية بالاتفاق مع المكلف حول التسديد والطريقة والفترة، واذا قام بالتجاهل وعدم الرد تقوم الإدارة الضريبية بالحجز على الحساب وكذا الحجز على الممتلكات وفي الأخير يتم تحويل ملفه للعدالة اذا لم تتمكن المصالح الجبائية من تحصيل ديونها.

2- مصلحة المراقبة

هي مصلحة تابعة للمصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث المكلفة بمراقبة الحالة الجبائية والتدقيق فيها للمكلفين فبعد وصول معلومات جبائيه لمصلحة التسيير وبعد مراجعتها من طرف المصلحة وفي حالة وجود تهرب من التسديد أو التصريح فهنا المخول الوحيد الذي لديه الحق في التسوية هي مصلحة التسيير ومصلحة المراقبة، وكذلك إعداد الجدول الضريبي (ROLE) بناءا على دراسة التي قامت بها مصلحة التسيير.

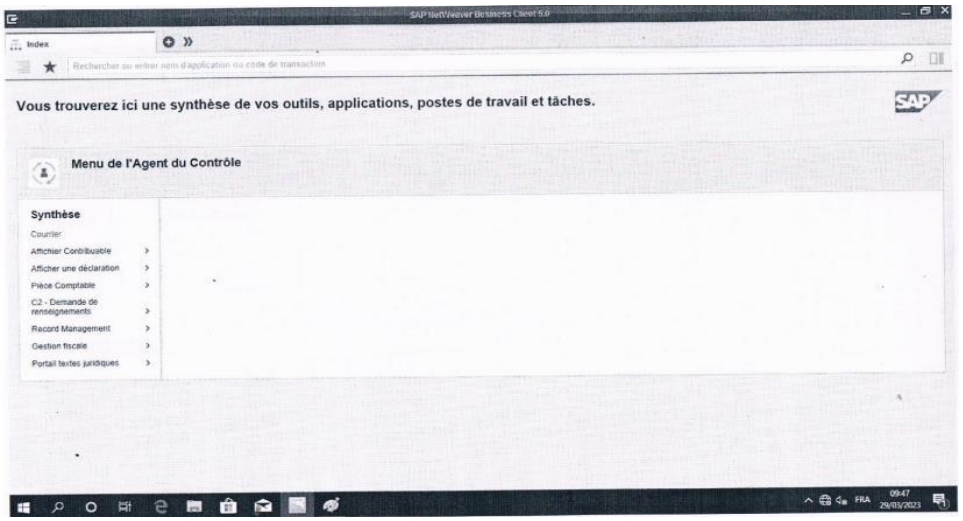
وبالتحدث عن الرقمنة في مصلحة المراقبة تقتصر فقط على إعداد الجدول الضريبي (ROLE) إلكترونيا فقط عبر خطوات وهي:

- الدخول باسم المستخدم وكلمة السر تظهر لنا القائمة الرئيسية التالية:



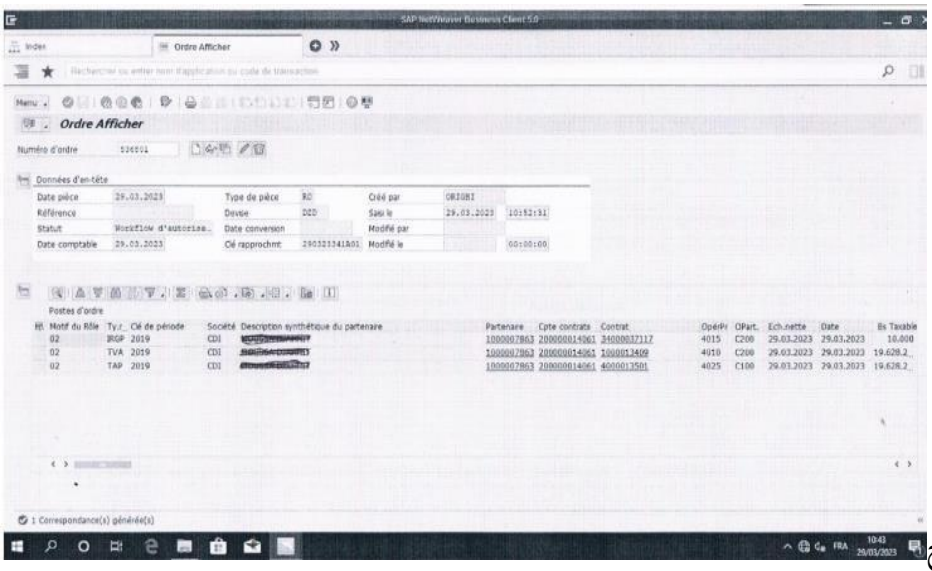
المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

- من القائمة menu de l'agent du contrôle كالتالي:



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

تظهر لنا قائمة نختار منها خاصية gestion fiscaleالتي تسمح لنا بإعداد الجدول



الضريبي (rôle) ح

المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

الفرع الثاني: نموذج لطريقة التصريح بـ IBS/TVA/ IRG

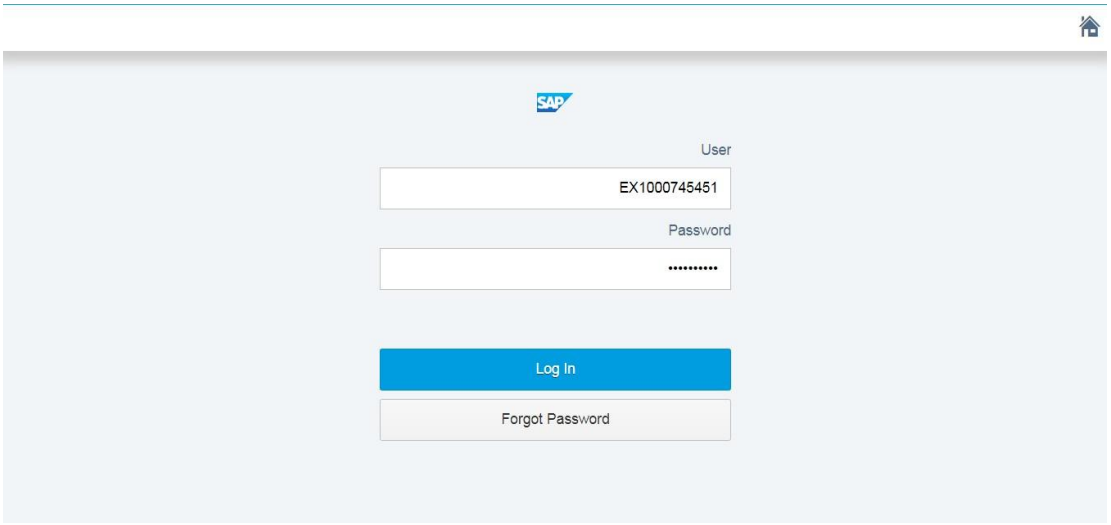
تشكل البوابة jibayatic أول تجربة الإجراءات الكترونية تهدف إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات الضريبية بتصريح الضرائب والرسوم عبر شبكة الإنترنت حيث تنفذ إدارة الضرائب الجزائرية برنامج تحديث يتم فيه التخطيط لإصلاح شامل لهيكلها وطريقة عملها،

بهدف تحسين الخدمات العالقة مع الشركات كأساس استراتيجي.



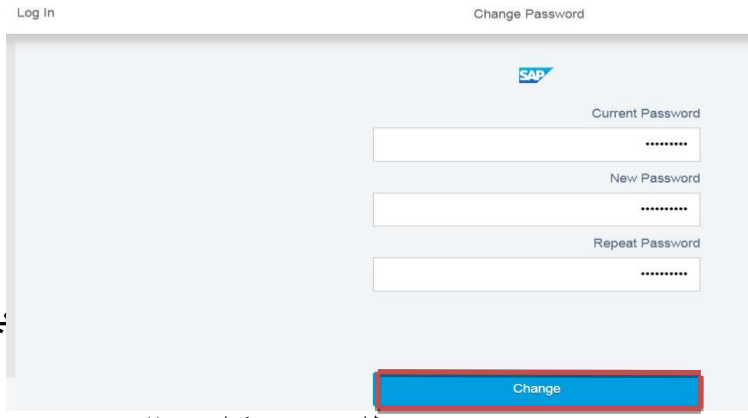
المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب بالمدية

الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)



المصدر: من مخرجات نظام SAP لبوابة جبايتك

نقوم بإدخال اسم المستخدم والرقم السري للمكلف بالضريبة من اجل التصريح في جبايتيك



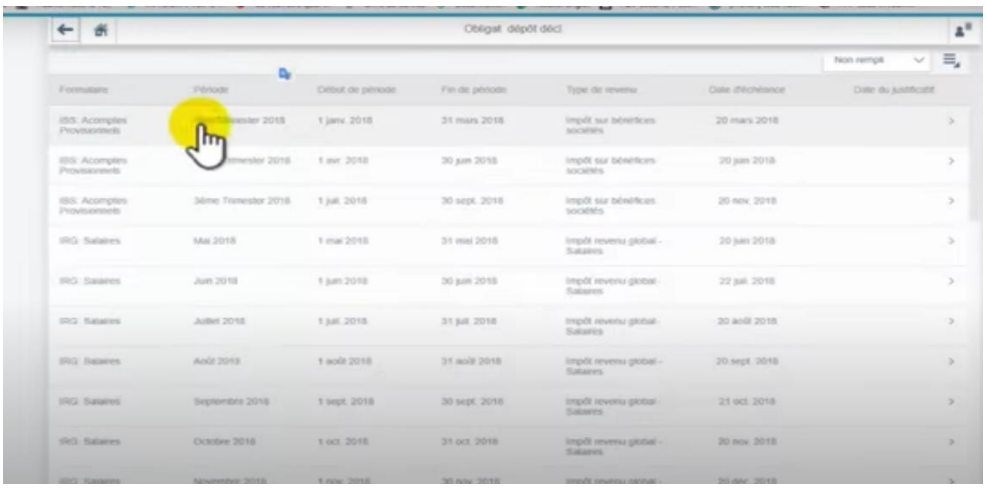
ة جبايتك

عند فتح يطلب من مكلف بالضريبة بتغيير او إعادة رقم سري واسم مستخدم جديد



المصدر: من مخرجات نظام SAP لبوابة جبايتك

ننقر على اول دائر من اليسار كما هو موضح في صورة



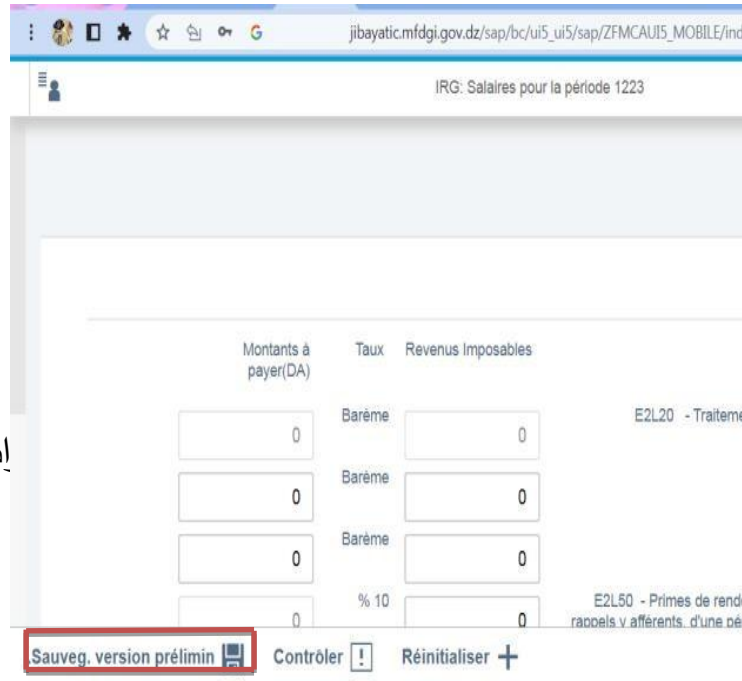
المصدر: من مخرجات نظام SAP لبوابة جبايتك

نقوم باختيار نوع التصريح وكذلك شهر التصريح



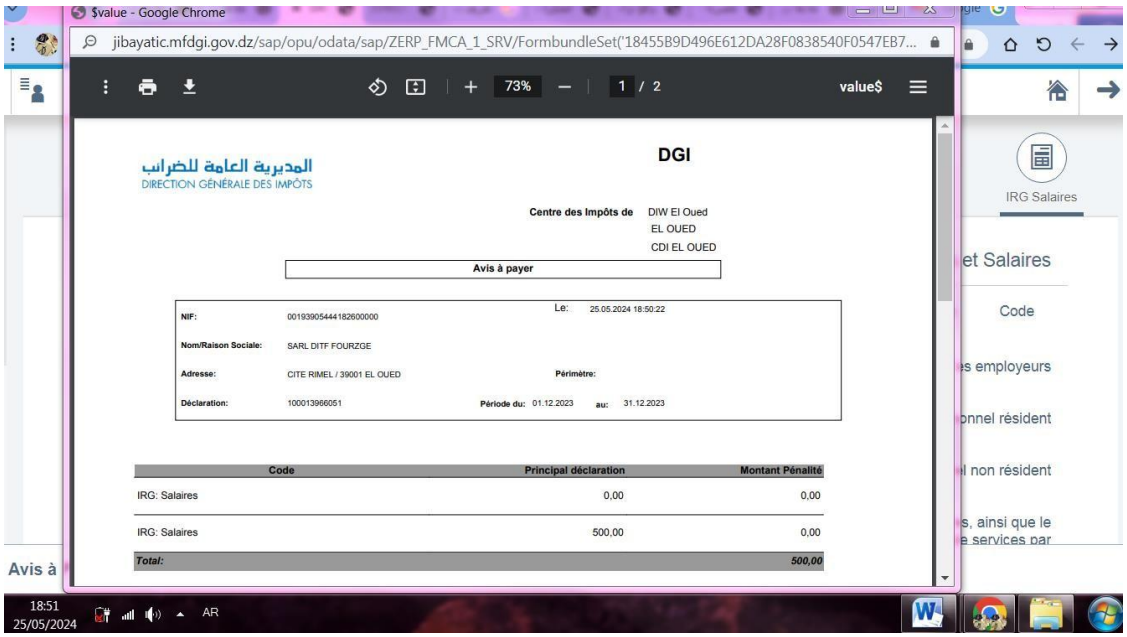
المصدر:

من مخرجات نظام SAP لبوابة جبايتك



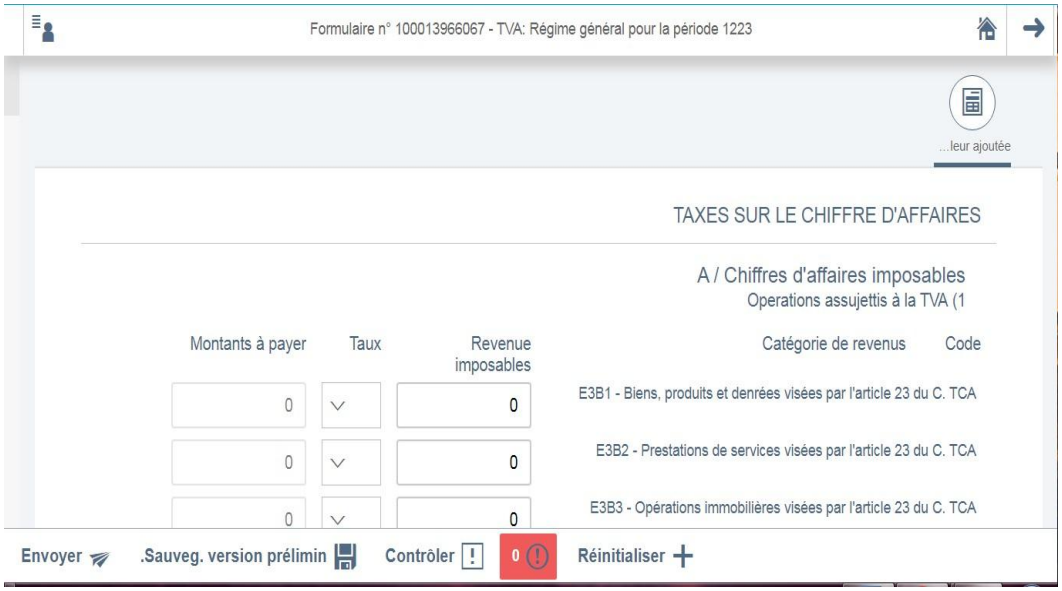
إبة جبايتك

ثم ننقر على حفظ



المصدر: من مخرجات نظام SAP لبوابة جبايتك

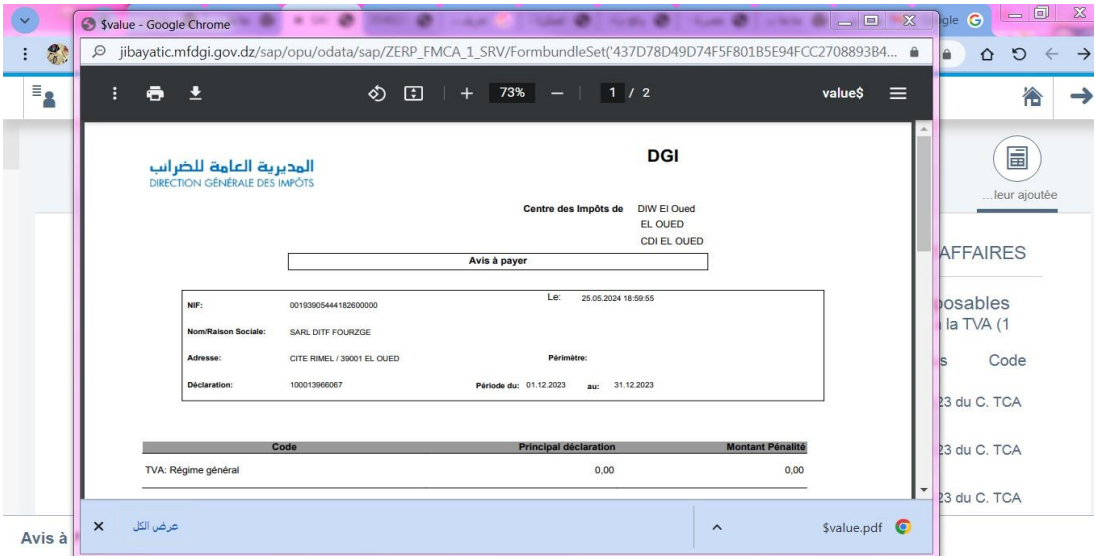
الفرع الثاني: الرسم على القيمة المضافة (TVA)



المصدر:

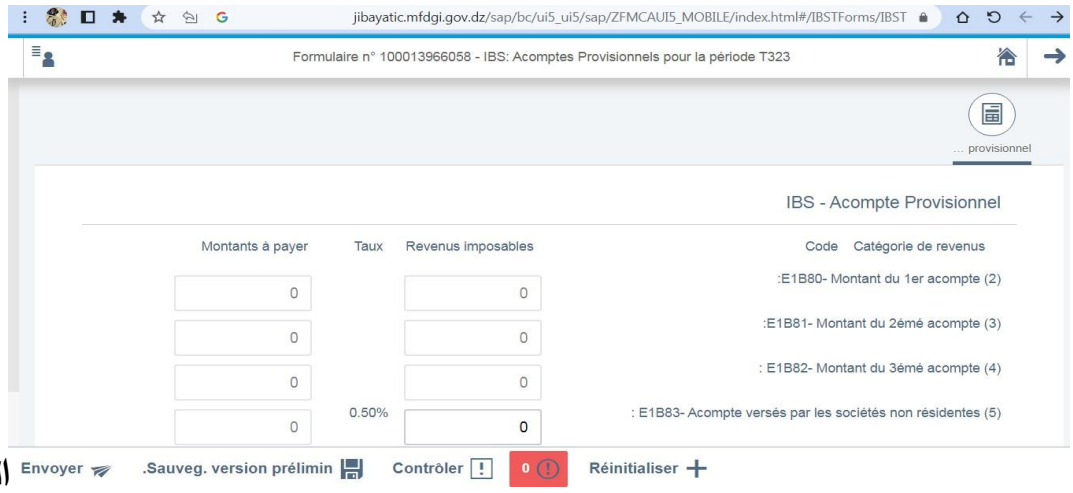
من مخرجات نظام SAP لبوابة جبايتك

نقوم بنفس الطريقة الماضية



المصدر: من مخرجات نظام SAP لبوابة جبايتك

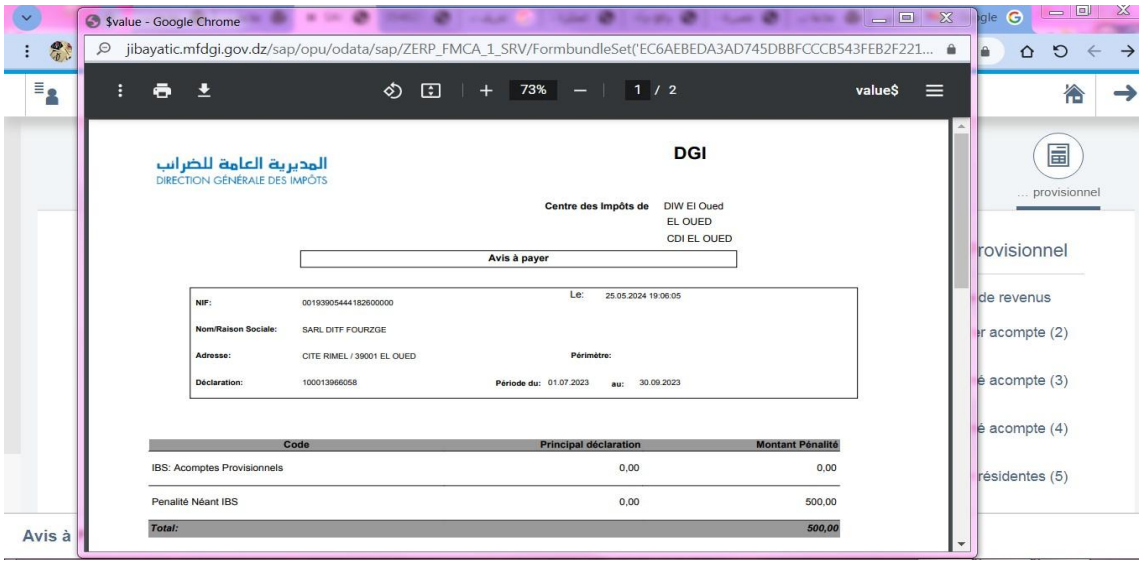
الفرع الثالث: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)



المصدر: من مخرجات نظام SAP لبوابة جبايتك



المصدر: من مخرجات نظام SAP لبوابة جبايتك



المصدر: من مخرجات نظام SAP لبوابة جبايتك

إن اعتماد نظام SAP أحدث تحولًا في أسلوب تسيير العمل داخل مركز الضرائب، حيث انتقلت المصالح من الاعتماد على المعالجة الورقية إلى استغلال قاعدة بيانات رقمية تسمح بتوحيد المعلومات وتسهيل تداولها بين مختلف المصالح. كما ساهم النظام في تحسين سرعة معالجة الملفات ورفع مستوى التنسيق الداخلي، إضافة إلى دعم الرقابة الجبائية من خلال توفر معلومات أكثر تنظيمًا حول وضعية المكلفين.

غير أن فعالية هذا التحول تبقى مرتبطة بدرجة التحكم في النظام من طرف الأعوان، خاصة وأن مركز الضرائب محل الدراسة حديث النشأة ولا يزال في مرحلة استكمال التأقلم مع النظام الرقمي وتطوير الخبرة العملية في استعمال مختلف وظائفه

المطلب الثالث: العوائق التقنية والميدانية التي تواجه نظام SAPبمركز المدية

رغم المزايا الكبيرة التي يوفرها نظام SAP ومنصة "جبايتك" بمركز الضرائب لولاية المدية، إلا أن الدراسة الميدانية والملاحظة بالمصالح سمحت برصد مجموعة من العوائق التقنية والميدانية التي تحد من الفعالية المطلقة لهذا النظام، وهي:

1. **المشاكل التقنية وتذبذب شبكة التدفق** :يعتمد نظام SAPعلى الربط الشبكي المركزي مع الخادم الرئيسي بالعاصمة، ويؤدي حدوث أي تذبذب أو انقطاع في شبكة الإنترنت أو خطوط الاتصال المتخصصة إلى شلل تام في عمل مصالح الاستقبال والتسيير، مما يتسبب في تراكم الطوابير وتأخر معالجة الملفات.
2. **صعوبة استيعاب النظام ومقاومة التغيير** :يواجه بعض الموظفين، خاصة من ذوي الخبرة الكلاسيكية الطويلة، صعوبة في التعامل مع واجهات نظام SAPالمعقدة والتي تتطلب دقة متناهية، مما يفرز أحياناً أخطاء في إدخال البيانات الجبائية. كما يبدي بعض المكلفين بالضريبة مقاومة في الانتقال للتصريح الإلكتروني ويفضلون التعامل الورقي التقليدي لنقص الثقافة الرقمية لديهم.
3. **عدم اكتمال الدفع الإلكتروني الكلي :(E-Payment)** بالرغم من رقمنة التصريح (استخراج الـ G50إلكترونياً)، إلا أن مرحلة الدفع النهائي بـ CDIالمدية لا تزال في تتم عبر الصكوك أو نقداً بالقباضة، وهو ما يبقي على التعامل المادي قائماً ويناقض فلسفة "الإدارة غير المادية" بالكامل.
4. **مشاكل ترحيل البيانات :(Data Migration)** واجه المركز أثناء الانتقال من النظام القديم SGF والمفتشيات التقليدية إلى نظام SAPمشاكل في ترحيل معطيات بعض المكلفين، مما أدى إلى ظهور حسابات جبائية غير محينة أو تكرار بعض الالتزامات الخاطئة التي تتطلب وقتاً طويلاً لتعديلها عبر مصلحة الإعلام الآلي.
5. على مستوى الميدان فإنه رغم الدور الذي يلعبه نظام SAP في عصرنة التسيير الجبائي، إلا أن تطبيقه يواجه بعض النقائص المرتبطة بتغطية مختلف المصالح بوظائف النظام. حيث تبين أن المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث والمصلحة الرئيسية

للمنازعات غير مدرجتين ضمن المصالح المعنية بنظامSAP ، إذ لم يتم تخصيص نوافذ أو تطبيقات خاصة بهاتين المصلحتين عند إعداد النظام، مما جعل استفادتهما من خدماته محدودة جدًا .

وعليه، لا تزال مهام هاتين المصلحتين تُنجز وفق الإجراءات التقليدية المعتمدة سابقًا، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الملفات ومتابعة العمليات الخاصة بهما، وهو ما يشكل أحد حدود تطبيق الرقمنة الشاملة داخل المركز .

كما يُلاحظ كذلك أن نظام SAP يعتمد على تحديد صلاحيات الولوج حسب طبيعة المهام، حيث لا يمكن لجميع الأعوان الدخول إلى مختلف نوافذ النظام، بل يتم تخصيص كل عون بالوظائف المرتبطة بمنصبه واختصاصه. ويسمح هذا الإجراء بتنظيم استعمال النظام وحماية البيانات، إلا أنه قد يشكل عائقًا في بعض الحالات التي تتطلب تعاونًا أو تبادلًا أوسع للمعلومات بين الأعوان والمصالح .

خلاصة الفصل

من خلال هذه الدراسة التطبيقية لمركز الضرائب لولاية المدية، تم التطرق إلى مختلف الجوانب التنظيمية والبشرية والمادية التي يقوم عليها هذا الهيكل الجديد للإدارة الجبائية، حيث تبين أن إنشاء مراكز الضرائب يندرج ضمن سياسة عصرنة الخدمات الجبائية الجزائرية، من خلال اعتماد تنظيم حديث قائم على التخصص وتقسيم المهام وتحسين التكفل بالمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي .

كما سمحت دراسة الإمكانيات المتوفرة بالمركز بإبراز أهمية توفر الوسائل البشرية المؤهلة والهياكل المادية المناسبة في ضمان السير الحسن للعمل الجبائي، خاصة مع اعتماد أنظمة معلوماتية حديثة تهدف إلى تحسين معالجة الملفات وتسريع الإجراءات وتقليل الاعتماد على الوثائق الورقية .

وقد أظهر تحليل نظام SAP المعتمد بمركز الضرائب لولاية المدية دوره في دعم الرقمنة الجبائية من خلال تسهيل إدخال المعلومات، متابعة الملفات، والتنسيق بين مختلف المصالح، وتوفير قاعدة بيانات تساعد على الرقابة واتخاذ القرار.

غير أن فعالية هذا النظام مرتبطة بمدى استكمال عملية التأهيل والتكوين المستمر للأعوان، خاصة وأن المركز حديث النشأة ومازال في مرحلة تثبيت آليات العمل والتكيف مع النظام الرقمي .وعليه، يمكن القول إن تجربة مركز الضرائب لولاية المدية تعكس توجه الإدارة الجبائية نحو بناء إدارة أكثر حداثة وشفافية، تقوم على تحسين جودة الخدمة المقدمة للمكلفين وتعزيز فعالية التسيير، مع بقاء بعض التحديات المرتبطة بالتأقلم مع الرقمنة، استكمال التكوين، وضمان الاستغلال الأمثل للأنظمة المعلوماتية لتحقيق أهداف عصرنة الخدمات الجبائية في الجزائر.



الخاتمة

الخاتمة

تُعد عصرنة الخدمات الجبائية توجهًا استراتيجيًا يهدف إلى تطوير أداء الإدارة الجبائية من خلال الانتقال من أساليب التسيير التقليدية القائمة على المعالجة الورقية إلى أساليب حديثة تعتمد على الرقمنة والأنظمة المعلوماتية. وتسعى هذه العملية إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين، تبسيط الإجراءات الجبائية، تقليص الآجال، وتعزيز الشفافية والفعالية في عمليات التصريح والتحصيل والرقابة.

كما ترتكز عصرنة الخدمات الجبائية على إعادة تنظيم الهياكل الإدارية، وتطوير طرق العمل، وتأهيل الموارد البشرية بما يسمح بالتكيف مع المتطلبات الجديدة. وقد ساهم اعتماد الأنظمة الرقمية في تحسين تبادل المعلومات بين مختلف المصالح، تسهيل متابعة الملفات الجبائية، ودعم عملية اتخاذ القرار من خلال توفير بيانات أكثر دقة وسرعة.

وعليه، فإن عصرنة الخدمات الجبائية لا تقتصر على إدخال التكنولوجيا فقط، بل تمثل تحولًا شاملًا في طريقة تسيير الإدارة الجبائية، يهدف إلى بناء إدارة أكثر قربًا من المكلف، أكثر كفاءة في أداء مهامها، وأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الجبائية للدولة.

وسعيا مني قمنت بدراستي هذه تحت عنوان: **عصرنة الخدمات الجبائية في الجزائر في إطار الهياكل الجديدة** والتي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكاليات المطروحة سابقا وكذا مدى صحة الفرضيات من خطئها

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- أن عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر جاءت نتيجة الحاجة إلى تطوير أساليب التسيير والانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة حديثة تعتمد على التنظيم الرقمي والهياكل المتخصصة.

– أن إنشاء الهياكل الجديدة، خاصة مراكز الضرائب، ساهم في إعادة تنظيم العمل الجبائي من خلال توزيع المهام حسب الاختصاص، مما سمح بتحسين متابعة الملفات وتقريب الإدارة من المكلفين بالضريبة.

– أن البنية التنظيمية والمادية لمركز الضرائب تساعد على تحسين ظروف العمل، من خلال تخصيص مصالح مستقلة حسب الاختصاص وتوفير تجهيزات تسمح بالسير الحسن للنشاط الإداري.

– أن اعتماد نظام SAPساهم في تحسين طرق معالجة الملفات الجبائية، من خلال إدخال المعلومات إلكترونيًا، تسهيل تبادل البيانات بين المصالح، وتقليل الاعتماد على الوثائق الورقية.

–أن الرقمنة ساعدت على تحسين سرعة تنفيذ بعض الإجراءات الجبائية وتعزيز الرقابة من خلال توفر معلومات منظمة وقابلة للاستغلال داخل النظام المعلوماتي.

– أن نجاح عملية العصرنة لا يرتبط فقط بتوفير الأنظمة الرقمية، بل يعتمد بدرجة كبيرة على العنصر البشري، حيث يحتاج الأعوان إلى مواصلة التأهيل والتكوين للتحكم الكامل في النظام الجديد.

– أن العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين أصبحت تتجه نحو مفهوم جديد يقوم على تحسين الخدمة والتوجيه، حيث تم الانتقال تدريجيًا من اعتبار المكلف مجرد خاضع للضريبة إلى شريك اقتصادي.

– أن تطبيق العصرنة داخل مركز الضرائب لولاية المدية حقق خطوات إيجابية، إلا أن بلوغ الأهداف الكاملة للإصلاح يتطلب استكمال تنظيم العمل، تراكم الخبرة، وتطوير الخدمات الرقمية.

اختبار الفرضيات

1- تحليل الفرضية الأولى :تساهم الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية (مراكز الضرائب) في تحسين تنظيم الخدمات الجبائية وتقريب الإدارة من المكلفين.

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث أن إنشاء مراكز الضرائب جاء في إطار إصلاح الإدارة الجبائية بهدف إعادة تنظيم العمل وفق مبدأ التخصص، من خلال توزيع المصالح حسب طبيعة المهام (التسيير، المراقبة والبحث، المنازعات، القباضة)، مما ساهم في تحسين متابعة الملفات الجبائية وتقديم خدمات أكثر تنظيمًا للمكلفين. غير أن مركز الضرائب لولاية المدية، باعتباره حديث النشأة، لا يزال في مرحلة استكمال تنظيم نشاطه.

2-تحليل الفرضية الثانية :يساهم اعتماد الرقمنة ونظام SAP في تحسين فعالية الخدمات الجبائية وتقليل الاعتماد على العمل الورقي.

أظهرت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث ساهم نظام SAP في تطوير طرق معالجة الملفات الجبائية من خلال إدخال المعلومات إلكترونيًا، توحيد قاعدة البيانات، تسهيل تبادل المعلومات بين المصالح، وتقليل الاعتماد على الوثائق الورقية.

كما سمح بتحسين سرعة معالجة العمليات ومتابعة الالتزامات الجبائية، إلا أن الاستفادة الكاملة من النظام تبقى مرتبطة باستكمال تكوين الأعوان والتأقلم الكامل مع النظام الجديد.

3- تحليل الفرضية الثالثة :تساهم الموارد البشرية المؤهلة في إنجاح عملية عصرنة الخدمات الجبائية.

أثبتت الدراسة أن العنصر البشري يمثل عاملًا أساسيًا في نجاح العصرنة، حيث استفاد أعوان مركز الضرائب من عمليات تأهيل وتدريب على استعمال نظامSAP ، غير أن عملية

التأهيل لم تكتمل بعد بسبب حداثة تجربة المركز، مما يجعل تطوير مهارات الأعوان ومواصلة التكوين ضرورة لضمان الاستخدام الأمثل للأنظمة الرقمية.

المقترحات

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة مواصلة استكمال تنظيم عمل مراكز الضرائب الجديدة، خاصة المراكز حديثة النشأة، من خلال توفير الظروف المناسبة التي تسمح لها بأداء مهامها بشكل كامل وفعال.
- العمل على تعميم الاستفادة من الأنظمة المعلوماتية الحديثة وتطوير استخدامها، خاصة نظام **SAP**، مع الحرص على تحسين أدائه بما يتناسب مع احتياجات مختلف المصالح الجبائية.
- تعزيز برامج التكوين والتأهيل المستمر للأعوان، باعتبار أن نجاح الرقمنة لا يرتبط فقط بتوفير الوسائل التقنية، وإنما بمدى قدرة الموظفين على التحكم فيها واستغلالها بطريقة فعالة.
- ضرورة متابعة عملية الانتقال من العمل الورقي إلى العمل الرقمي تدريجيًا، مع ضمان توفر البيانات والمعلومات الجبائية بشكل منظم ودقيق داخل النظام المعلوماتي.
- تحسين عملية استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة من خلال تفعيل أنظمة المواعيد والخدمات الرقمية، بما يساهم في تقليل مدة الانتظار وتحسين جودة العلاقة بين الإدارة والمكلف.
- تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف مصالح مركز الضرائب، بهدف تحقيق تكامل أكبر في معالجة الملفات الجبائية وتسهيل عمليات الرقابة والتحصيل.

- ضرورة إجراء تقييم دوري لمدى فعالية الهياكل الجديدة وقياس أثر العصرنة على مؤشرات الأداء، خاصة في المراكز التي لا تزال في مرحلة الانطلاق.
- تشجيع المكلفين بالضريبة على استعمال الخدمات الرقمية ونشر الوعي بأهمية التصريح والدفع الإلكتروني، من أجل تحقيق إدارة جبائية أكثر شفافية وفعالية.

وعليه، فإن نجاح عصرنة الخدمات الجبائية يتطلب مواصلة جهود الإصلاح من خلال الجمع بين تطوير الهياكل، تحديث الأنظمة المعلوماتية، وتأهيل العنصر البشري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التحول.

افاق الدراسة:

باعتبار أن عصرنة الخدمات الجبائية تمثل ورشًا مستمرًا، فإن هذه الدراسة تفتح المجال أمام عدة مواضيع يمكن تناولها مستقبلًا، من بينها:

- **دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات الجبائية في الجزائر: دراسة ميدانية على مستوى مراكز الضرائب.**
- **أثر تطبيق نظام SAP على فعالية الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر.**
- **تقييم مدى نجاح الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية في تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة.**
- **دور التكوين والتأهيل المستمر للأعوان في إنجاح التحول الرقمي للإدارة الجبائية الجزائرية.**
- **أثر الخدمات الجبائية الإلكترونية على رضا المكلفين بالضريبة وجودة الخدمة العمومية.**
- **معوقات التحول الرقمي في الإدارة الجبائية الجزائرية وسبل تجاوزها.**

- **دور نظم المعلومات الجبائية في دعم اتخاذ القرار وتحسين أداء الإدارة الجبائية.**
- **مقارنة بين أداء الهياكل الجبائية التقليدية والهياكل الجديدة بعد تطبيق الإصلاحات الإدارية والرقمية.**

كما يمكن مستقبلاً إجراء دراسة ميدانية بعد مرور فترة أطول على نشاط مركز الضرائب لولاية المدية، بهدف قياس النتائج الفعلية للعصرنة بعد استكمال تنظيم المصالح وتكوين الأعوان وتراكم المعطيات الإحصائية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- حامد نور الدين، *أثر إصلاح النظام الضريبي*، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

2 -**حميد بوزيدة،** *جباية المؤسسات*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007.

3 -**شعباني لطفي،** *جباية المؤسسة*، Pages Bleues Internationales، الجزائر، 2017.

4عبد المجيد قدي، *مدخل إلى المالية العامة*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

5- **عبد المجيد قدي،** *المالية العامة والتشريع الضريبي*، دار هومة، الجزائر، 2017.

6- **محمد عباس محرزي،** *اقتصاديات الجباية والضرائب*، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة.

7- **محمد عمار،** *قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية*، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1993.

ثانيا: المجلات والمقالات العلمية

8- **بحري علي،** *دور رقمنة الإدارة الجبائية في تثمين الموارد الجبائية - دراسة حالة مركز الضرائب ببرج بوعريريج للفترة 2013-2021*، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة المسيلة، المجلد 09، العدد 01، تاريخ النشر 2026/04/23.

9- **بن طيبة عبد الرؤوف، جليد ياسين،** *التحول الرقمي ودوره في عصرنة الإدارة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر*، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 02، ديسمبر 2024.

10- **بوشملة زهير، سليماني سعيدة،** *التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة - دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بمدينة سطيف*، دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، المجلد 17، العدد 03، 2023.

11- **حمد الهادي ضيف الله، سليمان عتير، هشام لبزة،** *أهمية عصرنة هياكل النظام الجبائي الجزائري*، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 02، أكتوبر 2018.

12- خير **الدين شرواطي،** *دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة لدى مديرية الضرائب البليدة*، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، المجلد 17، العدد 01، تاريخ النشر 2022/06/08.

13- **رميصاء بن ماضي،** *دور عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز الإيرادات الجبائية*، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 14، العدد 26، تاريخ النشر 2025/06/30.

14- **سعيدة سليماتي، ملاك قارة،** *مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة - دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة*، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، ديسمبر 2023، جامعة قسنطينة

15- **سيليني جمال الدين، عنون فؤاد،** *توجه الجزائر نحو الحوكمة الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية وتقليص تكلفة التحصيل*، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص)، 2021.

16- **عطية مصعب بن عسلون، ليلى هواري،** *عصرنة الإدارة في النظام الجبائي الجزائري*، مجلة القانون والأعمال، 2025.

17- **-قوادري محمد،** *رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر*، مجلة المنتدى للدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 02، تاريخ النشر 2022/10/16

18 - **فضيلة خير**، *إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر - مركز الضرائب لرويبة نموذجًا*، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، المجلد 05، العدد 02، 2022.

19- **فهيمة بلول**، *الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك، مساهمتك نموذجًا)*، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، المجلد 17، العدد 02، تاريخ النشر 2022/12/30.

20- **نجاة نوى**، *دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين - مركز الضرائب البويرة نموذجًا*، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، تاريخ النشر 2021/06/30.

21- **احسن ركي، مسري عماري**، *واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر*، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 03 (1)، جوان 2020، جامعة سكيكدة، الجزائر.

ثالثًا: الأطروحات الجامعية والمذكرات

22- أيمن بو قطاية، عز الدين تبابوشت، ***عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية***، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة أحمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022-2023.

23- بوزيان فيصل، ***أثر عصرنة الإدارة الجبائية على تحسين الأداء الضريبي - دراسة حالة الجزائر***، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، جامعة الونشريس، تيسمسيلت، 2023-2024.

24- رزيقات ساعد، جراردة نور الهدى، ***أثر عصرنة الإدارة الجبائية على الشفافية في الجزائر***، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2024-2025.

رابعًا: القوانين والتشريعات

25- **القانون رقم 90-36 المؤرخ في 1990/12/31**، المتضمن قانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادرة بتاريخ 1991/12/31، المادة

.38

26- **المرسوم التنفيذي المتعلق بتنظيم الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 04، العدد 59، المؤرخة في 24 سبتمبر 2006.

27- **القانون التجاري الجزائري**، نسخة 2017.

28- قانون **الإجراءات الجبائية**، نسخة 2022.

29- قانون **المالية لسنة 2024**.

30- **قانون الرسوم على رقم الأعمال**، نسخة 2024.

31-**قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، نسخة 2026.

32- **قانون الطابع**، نسخة 2026.

33- **قانون التسجيل**، نسخة 2026.

سادسًا: المحاضرات

34- حابي عبد اللطيف، مطبوعة محاضرات في مقياس جباية المؤسسات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2022-2023.

35- حراق مصباح، التشريع الجبائي الجزائري، مطبوعات موجهة لطلبة الدكتوراه، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.

36- حمراوي ع، محاضرات في مقياس الجباية، جامعة الجيلالي بونعامة، السنة الجامعية 2021-2022.

37- زير مي نعيمة، مطبوعة بيداغوجية: جباية المؤسسة - الجزء الأول، جامعة طاهري محمد، بشار، السنة الجامعية 2015-2016.

38- فروم محمد الصالح، محاضرات في جباية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، السنة الجامعية 2017-2018.

39- لجناف عبد الرزاق، محاضرات في جباية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018.

40- محمد جمعي، النظم الجبائية الدولية، مطبوعات جامعية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2023-2024.

سادسًا: المواقع الإلكترونية

41- وزارة المالية الجزائرية، الموقع الرسميhttps://www.mf.gov.dz/index.php

42- المديرية العامة للضرائب، الموقع الرسمي :https://www.mfdgi.gov.dz

قائمة الملاحق

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts

jibaya'tic
Direction Générale des Impôts

ANNEXE
AU FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION

Je soussigné .....

Adresse: .....

Courrier électronique :

Agissant en qualité de :

Pour le contribuable (Raison sociale)

Numéro d'Identification Fiscal :

Donne le pouvoir à :

Adresse : .....

Courrier électronique :

D'agir, à mon compte, pour souscrire aux services JIBAYA'TIC.

Il est, à ce titre, porteur du code d'accès délivré par la DGI à cet effet.

Fait à ..... le .....

Signature + cachet de l'Entreprise

Direction Générale des impôts

WPS Office

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts

jibaya'tic
Direction Générale des Impôts

FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION

Je soussigné .....

Adresse: .....

Courrier électronique:

Agissant en qualité de :

☐ Représentant légal

☐ Mandataire habilité

Pour le contribuable (Raison sociale)

Numéro d'Identification Fiscal :

Je déclare avoir pris connaissance des dispositions contenues dans le Cahier des Dispositions Générales des Services JIBAYA'TIC et m'engage à respecter les obligations qui en découlent.

Ci-joint, un maximum de trois (03) RIB qui sont invoqués alternativement, dans les ordres de virement qui seront générés automatiquement à l'issue des télédéclarations sur JIBAYA'TIC.

Fait à .....le .....

Signature + cachet de l'Entreprise

Jibaya'tic
WPS Office

Direction Générale des Impôts
Immeuble Ahmed-Françis, cité Malki, Ben Aknoun, Alger http://www.mfdgi.gov.dz